محمد يحيى ولد سيره

Mohamed Yahya Ould Ciré

Traduit du français par Mohamed Yeslem Ould El Maouloud

موريتانيا

بين العبودية والعنصرية

La Mauritanie
entre l'esclavage et le racisme



L'Harmattan



البحث عن المعنى

مجموعة يرأسها جورج إيليا سرفاتي

تتأتى مجموعة «البحث عن المعنى» من إعادة تقييم للمثل والأخلاق وتحقق الغايات الإنسانية باعتبار أن تطور الأفراد لا يمكن فصله عن معارك النضال الرامية إلى التطور الجمعي. وقد أنشأت هذه المجموعة تأسياً بفكر **فيكتور افرانكل** الفيلسوف ورائد المعالجة الوجودية. ودأبت هذه المجموعة على استقبال نصوص سردية وقصص نقدية ومقابلات وجوامع يهتم أصحابها بالإدلاء بشهاداتهم في البحث عن الأنماط المترعة بالمعاني والتأكيد الدائم على المضيّ قدما في سبيل الحرية والعمل الإنساني في مقارعة لتاريخ تتهدده النزاعات التأويلية وتسائل آفاقُه الوقائع الإنسانية - من منطلق أن أبعاده التراجيدية من ألم واتهام وانتهاءٍ- تتدرجُ في سجلات ثلاثة هي: الخلق والتجربة والمواقف. وتفتح إسهامات هذه السلسلة الباب واسعا -من المصحة إلى السياسة - أمام احتمال تعديل صامت وخافت للأفكار البالية المعتبرة إرثاً حياً للانسياق والشمولية والتعبير عن التجربة الفردية الملموسة لفكر يؤسس لقطيعة مع الزمن الفارط.

صدر لها من قبلُ:

ساره بن سعيد، الأرباح الثانوية، 2013

مــوريتـانـيا

بين العبودية والعنصرية

5-7, rue de l'Ecole-Polytechnique
75005 Paris

www.editions-harmattan.fr

ISBN : 978-2-343-16673-5
EAN : 9782343166735

محمد يحيى ولد سيره

مــوريتـانـيا

بين العبودية والعنصرية

البحث عن المعنى

تعريب:
محمد يسلم ولد المولود

دار النشر

L'Harmattan

تشكراتي إلى كل من:

- **محمد يسلم ولد المولود**، مترجم معتمد بنواكشوط-موريتانيا وهو من ترجم هذا الكتاب من الفرنسية إلى العربية. وكان عمله يستحق التقدير.

أما كون محمد يسلم موريتاني الجنسية فالأمر هام بالنسبة للترجمة لأن الرجل أقدر من غيره على معرفة القضايا المتعلقة بالرق والعنصرية التي هي المواضيع المثارة في هذا الكتاب.

بريده الإلكتروني: yeslemallem@gmail.com
تلفون: 26466536 -46466536 222+

- وإلى **علي ولد يوسف الملقب محمّ** الذي مكنني من التعرف على محمد يسلم ولد المولود. وقد ساهم -بدوره- في مراجعة الكتاب من الفرنسية إلى العربية. وولد يوسف هو في الواقع ابن خالة لي دعمني على الدوام طوال منفايَ منذ 1998. وقد تجسّد دعمه لي على المستويين: الشفوي والكتابي. وهو -علاوة على ذلك- مناضل من أجل القضاء على العبودية والعنصرية في موريتانيا. فليتقبل هنا شكري الجزيل.
- كما نشكر العمدة السيد أوليفي اكلين ومن خلاله نشكر بلدية اكلشي سو ابوا الواقعة في إيل دي افرانس لدعمها الثابت لجمعية "ج.ا.م.ا" (جمعية احراطين موريتانيا بأوروبا): وذلك عبر توفيرها لمعرض دائم في باحة المدينة وإيوائها للجمعية.. إلخ.

Quête du sens

Collection dirigée par Georges-Elia Sarfati

« Quête du sens » participe d'une réévaluation de l'éthique et de l'accomplissement des fins humaines, considérant que l'émancipation des sujets est indissociable des luttes pour l'émancipation collective. Fondée en référence à la pensée de Viktor Frankl, philosophe et pionner de la thérapie existentielle, cette collection accueille des textes narratifs, des essais critiques, des entretiens, des collectifs dont les auteurs sont soucieux de témoigner de la recherche du sensé, et de l'affirmation persistante de l'action et de la liberté humaines dans une histoire en proie aux conflits des significations. Ses perspectives questionnent la condition humaine – compte tenu de ses dimensions tragiques : souffrance, culpabilité, finitude- dans les trois registres de la création, de l'expérience et de l'attitude. Ses contributions – de la clinique à la politique- ouvrent sur la possibilité d'un remaniement discret des idées reçues, comprises comme des héritages actifs du conformisme et des totalitarismes, privilégiant ainsi l'expression de l'expérience immédiate et concrète d'une pensée de rupture avec l'air du temps.

Dernières parutions

Christian Lévêque, *Lettre aux enfants, Enseigner, apprendre, faire sens,* 2016

Léo Michel Abrami, *La recherche du sens en analyse existentielle et logothérapie*, 2015.

Ambash, *L'Affaire Ambash*, 2015.

Mohamed Yahya Ould Ciré, *La Mauritanie, Entre l'esclavage et le racisme,* 2014.

Sarah Bensaïd, *Bénéfices secondaires*, 2013.

تقديم

بالنسبة لأغلبية معاصرينا- خاصة الفرنسيين منهم- لا تعدو موريتانيا كونها تسمية غامضة تحيل إلى بلد بعيد نسبياً لا يعرف تحديده بالضبط على الخريطة إلا القلّة القليلة من الناس. ومع ذلك فإن هذا البلد الغنيّ بالتاريخ يثير عن قرب اهتمام فرنسا لكن بطريقة تناقضية - أعني - طريقة تجعل ذكرها - ولو بصورة عابرة - ليس من الأهمية بحيث يجعل هيبة «بلد حقوق الإنسان» تبقى ساطعة على الدوام.

وقد وُلد هذا الكتاب إثر لقاء أيام دراسة علم نفس الضحية بمدريد، ربيع 2010 في كاسا سيفراد موضوعها «الصدمة والتاريخ».

ورغم تعدّد المساهمات الهائلة والمتجانسة كمّاً وكيفاً فإن مساهمة السيد محمد يحيى ولد سيره هي التي سيطرت - يومها- على العقول. ولا نزال نذكر -إلى الآن- الانبهار الهائل للحاضرين الذين طفقوا يجمعون معلومات لم تكن مجهولة فحسب وإنما اقشعرت لها الأبدان: يتعلق الأمر بالكشف عن تقليد استعبادي وعنصري تعرضت له - على مر العصور-« مجموعة لحراطين في حيز جغرافي يوجد على بعد ساعات طيران من أوروبا وتحديدا في مكان يوجد جنوب المغرب وغرب مالي.

وكاتب النصوص التي سنستمتع بقراءتها - والذي هو اليوم في المنفى السياسي - عارضَ نظام بلده ومارس وظيفة قنصل عام لموريتانيا بـ«غينيا بيساو» قبل أن يدخل في صراع مرير مع حكومة بلده بسبب فضحه وشجبه للتجاوزات التي كان أبطالها مسؤولون كبار تربطهم مصالح عشائرية بل أيديولوجيا ظلم يمارس بانتظام على الضعفاء.

والسيد ولد سيره حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريسII قدّم عام 2006 أطروحة إبداعية كاملة وعالمة عنوانها: «إلغاء العبودية في موريتانيا وصعوبات التطبيق».

و قد أسّس الرجل جمعية «احراطين موريتانيا بأوروبا» (ج.ا.م.أ) التي يدافع عن قضيتها منعشاً في نفس الوقت مجلة «صيحة الحرطاني» التي هي خطّ تحريره الرسمي. وهكذا وفي أعمدة هذه المجلة المتاحة على الانترنت ينشر مؤلف هذا الكتاب - بصورة منتظمة- تحليلاته ومواقفه الهادفة إلى إطلاع الجمهور الواسع على ما بقي حقيقة فاضحة لزمن «التقدم» الذي نتباهى به.

ولا شك في أن هذا الكتاب -المؤلف من مقالات تتكيف في حجمها مع المجلدات - هو وثيقة تاريخية وأخلاقية وسياسية ذات أهمية قصوى. لذا ينبغي ألا يركن إلى اللامبالاة بهذا الكتاب المهتمون بالدفاع عن حقوق الإنسان والذين يحملون في قلوبهم غريزة فضح الظلم وتحكم التمادي في تمجيد ماضٍ سحيق لا يثير الحساسية فحسب وإنما يتناقض والقيم العالمية التي يتبنى المواطنون المتنورون الذين لا يقبلون أي تنازلات عن الاسترشاد بمفاهيم العدالة والحرية في غياب حل وسط بادٍ للعيان.

ويحمل العنوان «**موريتانيا بين العبودية والعنصرية**» كل صفات ومزايا الاستقصاء التاريخي الدقيق والمقاضاة المحرجة المقدمة باسم الأخلاق الرفيعة في وجه التجذّر الدائم لنظام إقطاعي يحسبه السامع المتبصر نتاج عصور عفا عليها الدهر. لكن العكس تماما هو ما تثبته هذه النصوص الحبلى بالعزيمة والشجاعة اللتين ميزتا هذا العمل.

فالواقع أن الأمر لا يقتصر في هذا الكتاب على إعلام جمهور مهووس باستشراف آفاق أخرى كثيرا ما تكون اصطناعية ومدعومة من طرف صحافة محابية وإنما يهدف إلى تمكين هذا الجمهور من إعادة الاعتبار لمشكل سياسي داخلي وخارجي كان من اللازم أن يكون مصبّ اهتمامه عبر تخليصه من عمىً وصمم خلقا منه كائنا من نوع آخر ما دام قائده العقل السليم. ويقابل هذا الكتاب العقل السليم بتكذيب لاذع شبيه بالصفعة معلنا بأنه: «ما من أحد مطلع كفاية على كل التفاصيل وإنما تكمن المعلومات الحقيقية في الاهتمام بما يدور خارج مدارات روتين الفضول».

ثم يشير السيد ولد سيره بأن كلمة احراطين تعني باللهجة العربية البربرية المعتقين من عبودية البيظان. وأن هذه المفردة اتخذت دلالة سياسية ابتداءً

من ســـنة 1974 أيام بدأت منظمة «الحر»- وهي منظمة لتحرير وترقية لحراطين- بترتيب منهجي اســتعمل هذا التعبير لأغراض مطلبية. كما يؤكد أيضا على أن هوية الحرطاني ليست مرادفة لــ«عبد» البيظان وإنما مساوية لبضاعة يمكن أن تتعرض لشتى أنواع الإساءة الصادرة إليه من طرف سيده حيث بالإمكان بيعه وتأجيره وإعارته وتقاســمه وتوريثه».... أما أن تكون مناصـرته تسـتجدي فقط إسـماع صـداها للقارئ الفرنسـي والفرانكفوني فإن ذلك لم يتأتّ من فراغ: فالحق أن موريتانيا كانت مسـتعمرة فرنسـية ما بين سنوات 1904-1960. وهو التاريخ الذي نقلت فيه فرنسا سلطتها إلى مجموعة البيظان التي تمثل الأقلية مهمَّشـة بذلك الأغلبية التي هي لحراطين. ومنذ تلك الفترة وحالة الاستعباد- الملغاة شكلا- والعنصرية- اللاشرعية ظاهريا- مسـتمرتان بينما تبقى موريتانيا وإرثها الثقيل جزءا من «الحديقة» التي هي المجال الخاص والحصري لرئاسة الجمهورية الفرنسية؛ شأنها في ذلك شأن كل من السنغال و الغابون و ساحل العاج والكونغو وإفريقيا الوسطى.

ولا شـك في أن من الأهمية بمكان القول بأن الإسـلام في موريتانيا مكفول بالدسـتور كما نوه بذلك المؤلف وأن العبودية مشـروعة في البلد بموجب مصادره القرآنية.

واقتباسـا من دراسـة مالك شبل: «العبودية في أرض الإسلام» (فايار 2007)، يضـيف السـيد ولد سـيره: «لا تزال العبودية موجودة في أرض الإسـلام وفي أسوإ الحالات يتم إنكارها وفي أحسنها يتم السكوت عليها».

ولنقل أخيرا أن هذا الكتاب المزعج يشـتمل على سـبعة أجزاء يروم محتواها تنوير القارئ الخالي نسـبيا من التحيّز والصـادق كفايةً لكي لا يرفض حقيقة يصـعب على الفكر اسـتيعاب اختراقها. والباب الأول «العبودية في موريتانيا والعالم العربي» يسـلط الضوء على وضـعية مسـتمرة للأصـول الحالية لواقع العبودية. أما الباب الثاني المعنون بــ«العبودية الإدارية والسياسية» فيصف مدى تغلغل ظاهرة كره الأجانب والاستعباد. ويقدم الباب الثالث: «العنصرية في موريتانيا والعالم العربي» شهادات إضافية تدعم التفاصيل المذكورة في التقديم بعيدا عن كل إطناب. ويتنـاول الفصـل الرابع «هويـة لحراطين

والرهانات السياسية» المعطيات الأيديولوجية والأنتروبولوجية للمشكل. ويفصل الباب الخامس: «الدين والعبودية في موريتانيا» المصادر اللاهوتية-السياسية لعادة الاستعباد في هذا المنكب البرزخي. أما الفصل السادس: «القبلية والدولة ومشكل لحراطين» فيبرز مدى التضامن المؤسسي والثقافي لتشريع الإبقاء على الرق. وأخيرا يتناول الباب السابع «كيفية الخروج من العبودية والعنصرية» عن طريق رصد آفاق مستقبلية لتجاوز المشكل المطروح الذي يثار عبر هذه الصفحات.

وأملنا كبير في أن يلقى هذا الكتاب - المعبر عن زماننا - الاستقبال الذي يليق به وأن يساهم تلقيه من طرف جمهور متبصر من ذوي الضمائر الحية في إنجاح المعركة الأخلاقية والسياسية التي تبرر نشره.

جورج إيليا سرفاتي

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- كل ضحايا الاستعباد في موريتانيا. فالهدف الأساسي من هذا الكتاب هو تحرير وترقية العبيد والحراطين المحررين.
- كل المناضلين ضد الظلم.
- إلى أمي آمنة بنت المعلوم على التضحيات الجسيمة التي كرست لتعليمنا.
- إلى أبي سعدا ولد سيره الذي من دونه لم نكن لنلج المدرسة العصرية.
- إلى زوجتي الواعره بنت شداد وإلى أولادي على دعمهم الذي لا يتزعزع.
- إلى الدكتور إسرائيل برنار فيلدمان، الطبيب النفسي وعالم علم الضحية ورئيس جمعية «إسحاق»، الذي عن طريقه تم استدعائي كمحاضر في أول مؤتمر لعلم الضحية عقد في مدريد أيام 10، 11، 12 مايو 2010.
- إلى السيدات: راشيل إسرائيل،: الطبيبة النفسية والأمينة العامة لمنظمة «إسحاق» ودومنيك صباح، طبيبة نفسية ومنسقة المؤتمر: فقد كانتا بمثابة العمود الفقري لأيام المؤتمر المذكور أعلاه.
- إلى السيد جورج إيليا سرفاتي، مدير البحث المشترك بجامعة السوربون باريسIV وأستاذ اللسانيات الفرنسية في جامعة ابليز باسكال اكليرمون فيران II فقد ولدت فكرة تأليف هذا الكتاب عن طريقه. ففي مرحلة أولى تعلق الأمر بنشر أطروحتنا في العلوم السياسية التي نوقشت في باريس II سنة 2006 والتي كان عنوانها «إلغاء العبودية في موريتانيا وصعوبات التنفيذ.»

ومعلوم أن هذه الأطروحة كانت قد نشـرت من طرف الورشـة الوطنية لإعادة نشر الأطروحات (و.و.إ.ن).

وفي مرحلة ثانية بعد التعرف على (موقع ج.ا.م.أ) www.haratine.com **ومجلة «صـيحة الحرطاني» حيث كتبت عديد المقالات، اقترح علي جورج إيليا سـارفاتي أن أصـنع منها كتابا. فعمدنا إلى إعادة قراءة تلك المقالات وإضـافة تحديثات عليها ثم أضـفنا إليها أخرى للإلمام أكثر بموضـوع عنوانه: «موريتانيا بين العبودية والعنصرية».**

مصطلحات:

لعبيد العبيد.

عبد مفرد عبيد.

خَادِمْ امرأة مستعبدة.

لِخْدَمْ نساء مستعبدات.

لِحْرَاطِينْ مجموعة (عبيد ومحررين) ضـحايا تعبيد البيظان؛ انظر كلمة حرطاني.

حرطاني حر (جمعها احراطين).

احراطين تعني جزءا من لحراطين وليس كل الحراطين وقد تستعمل كنعت.

أدَبايْ قرية سكانها احراطين (جمعها آدْوَابَهْ).

لعْربْ قبائل حسانية (محاربون) جاءوا إلى موريتانيا عبر مجموعات متتالية من شبه الجزيرة العربية قليلو العدد.

اعْرَبْ (نعت) أصل عرب موريتانيا ويدعيه البربر.

البربر القبائل الصنهاجية أصولهم من إفريقيا الشمالية وهي أول القبائل التي ساكنت الإثنيات السودانية في موريتانيا.

البربر ينتحلون أصولا عربية وذلك لمصلحة سياسية وثقافية (الإسلام) وهم أول المستفيدين من النظام السياسي الموريتاني. وفي مجموعة «البيظان» يشكل البربر الأغلبية.

البيظان العرب والبربر مجتمعين.

حسَّانْ قبائل موريتانية محاربة من بني حسان، رجال أعضاء قبائل محاربة.

حَسَّانِي مفرد حسَّانْ.

ازْوَايَ قبائل تشتغل بالعلم (متمربطة) أصلهم بربر من موريتانيا. ازوَايَه: أعضاء قبائل بربرية.

زَاوِي مفرد ازْوَايَ

السود الأفارقة	السود في إفريقيا وفي العالم.
السود الموريتانيين	سود موريتانيا غير المستعبدين من طرف البيظان.
الفئات	الذين ينتمون إلى الفئات الأقل شأنا عند السود الموريتانيين أو البيظان.
ج.ا.م.أ	جمعية «احراطين موريتانيا بأوروبا».

«عمود "الموقع القديم" تحت عنوان: www.haratine.com

باستثناء حالات قليلة كل المراجع التي يذكر المؤلفون بمن فيهم مؤلف هذا الكتاب متاحة على الموقع القديم الذي أصبح من الآن فصاعدا تحت عنوان جديد».

المقدمة:

يتألف هذا الكتاب من مجموعة من المقالات المنضوية تحت عنوان: العبودية والعنصرية في موريتانيا. وقد تمت كتابة كل مقالة في ظروف خاصة. فبعضها وليدة أحداث معينة والأخرى هي نتيجة تفكير طويل وصل إلى مرحلة النضج. لذا لا تتفاجؤوا بتكرار بعض الأفكار في مقالات مختلفة: فقد يعين ذلك العارفين قليلا بمشكل العبودية في موريتانيا على التثبت من بعض الأفكار.

ويبقى الهدف من هذه المقالات هو أن نستكنه طريقة سير العبودية في موريتانيا: فالرق في هذا البلد وباء حقيقي يتميز بعدم المساواة بين السيد والعبد. فهذا الأخير يرضخ لإرادة الأول حيث يعتبر العبد مشابها لحيوان بإمكان السيد أن يسخره لأصناف الأعمال والعناء. وبالطبع فهو يعمل دون أجر وأكثر من ذلك يمكن أن يؤجر أو يعطى أو يستبدل أو يعار أو يباع إلى آخره.. وهكذا فإنه- زيادة على ذلك -يتحمل المشاق الجسدية التي قد تؤدي به إلى الهلاك.

ذلك لأن العبودية قائمة على إيديولوجيا : فالواقع أنه لإحكام السيطرة على البعض أصبح الإنسان يلجأ إلى شيء أكثر من القوة. وهكذا فإن الاعتماد على الأيديولوجيا يبقى الطريقة المثلى لإخضاع الأنفس. «فالأيديولوجيا نظام يمتلك منطقه وصرامته الخاصة في التمثيل عبر الصور والأساطير والأفكار أو المفاهيم حسب الحالات. ويتمتع بوجود فعلي ودور تاريخي على مستوى مجتمع معين. ودون الدخول في مشكل علاقات علم معين بماضيه الإيديولوجي نقول إن الأيديولوجيا كنظام تمثيل تختلف عن العلم في كون وظيفة ممارستها الاجتماعية تحظى بالسطوة على الوظيفة النظرية (أو وظيفة المعرفة)» آلتوسير، لماركس.

وعليه فإن الأيديولوجيا تمتلك وظيفة عملية. لذا فهي تستخدم كوسيلة لسيطرة الأقوياء على الضعفاء عبر التلاعب بالعقول.

وفي موريتانيا فإن التقاليد العريقة والإسلام يشكلان قاعدة أيديولوجية تؤسس لعلو مرتبة السيد على العبد. والواقع أن علو السيد من وجهة نظر

تقليدية يمكن أن تبرره موازين عنصرية: العصبية (الانتماء إلى نفس المجموعة). ذلك لأن بعض المجموعات تعتبر نفسها أعلى من أخرى من منطلق أصولها. وهكذا فإن كل عربي يعتبر نفسه أعلى من أي شخص أسود. ومن ثم بات منطقيا -بالنسبة له- أن يخضع هذا الأسود للرق لأن رؤيته للعالم تسمح له بتعبيد الإنسان الأسود.

ثم إن العبودية يبررها الدين كذلك: ففي الديانة الإسلامية العبودية مشرعة وعلو مكانة السيد على العبد أمر معترف به. وهاتان هما الآيتان اللتان تبرران وضعية العبد والمرأة: السورة 16، الآية 71 :

{وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ } وأيضا نفس الشيء في الآية 178، في السورة 2 :

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى}. صدق الله العظيم.

وعليه فلا يمكن لأي نظام استغلالي أن يدوم دون وجود سلطة يستعين بها على البقاء. ومعلوم أن السلطة تحتكر قوة الإكراه فتستعملها لتفضيل المسيطرين. وبالطبع فإن هذه السلطة يمكن أن تكون سلطة قبلية أو فئوية أو نظامية...إلخ.

إن الرق سابق على العنصرية: فيوم كان النظام الاستعبادي هو المسيطر لم تكن العنصرية موجودة لأن الرق نفسه يحمل طابعا يمكن من الاستغلال ومن هيمنة السيد.

أما العنصرية فهي حسب آلبرت ميمي: «الاستغلال المستفيد من الفروق». وهذه الفروق قد تكون بدنية أو نفسية (العجز البدني أو الذهني) أو ثقافية (فارق الثقافة) أو عنصرية أو فئوية (فرق لون الجسم أو الانتماء الثقافي) إلخ...

ويعد لحراطين ضحية عنصرية مزدوجة: عنصرية مرتبطة بوضعيتهم كعبيد وعنصرية سببها لون أجسامهم الأسود. لذلك فإن العبيد المحررين حسب النظم الدينية لا يتساوون مع أسيادهم البيظان (العرب والبرابرة). وينطوي

استعمال مفردة «احراطين» في هذا الكتاب على معنى مزدوج فهو يعني أولا العبد المحرر بالطريقة الشرعية (الشريعة، القانون الإسلامي). ذلك هو المعنى الأصلي للكلمة.

إلا أن لهذه المفردة استعمالا ذا طابع سياسي وقد أعادت منظمة «تحرير وترقية لحراطين» (الحر) استعمال هذه الكلمة لوصف كل المجموعة التي هي ضحية استعباد البيظان سواء كانت محررة أو لا تزال مستعبدة.

وتجدر الإشارة إلى أن عنصرية «البيظان» تمس كذلك مجتمع السود الموريتانيين: فبالنسبة للبيظان فالسود ظلوا دائما يشكلون احتياطاتهم من العبيد. ولذلك يعتبرون أنفسهم أعلى شأنا من السود الذين كانوا مزوديهم بالعبيد. أما كون القرآن نزل باللغة العربية وأن الرسول محمدا صلى الله عليه وسلم من أصل عربي فقد مكن ذلك العرب من المطالبة بحق الاستعلاء على الآخرين خاصة على السود.

وفي موريتانيا توجد ثلاث مكونات: «البيظان» (العرب والبربر) و«السود الموريتانيين» (سكان من أصل أسود لم يشملهم استعباد البيظان) و«لحراطين» (عبيدا أو أحرارا مسخرين من قبل البيظان).

ويمتلك «البيظان» السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية.. لأن الدولة (مركز تسيير السياسة وتوزيع الاقتصاد) توجد في قبضتهم. وللاستفادة من التحكم في السلطة يهب «البيظان» مشاركة محدودة للسود الموريتانيين (عن طريق العنصرية) ويهمشون «لحراطين» (عن طريق العبودية والعنصرية). وعلى المستوى الديموغرافي يشكل «لحراطين» المجموعة الأكثر عددا.

وهذا الجمع بين العبودية والعنصرية يستشري ويتمدد لأن «البيظان» يستفيدون من التضامن العنصري لكل الدول العربية. ويرجع ذلك إلى سببين:

الأول: أن كل البلدان العربية تمتلك أقليات من السود مهمشة ومبعدة عن السلطة بسبب الاستعباد والعنصرية (مالك شبل، **الرق في بلاد الإسلام**، انظر

الباب الخامس: «الدين والعبودية في موريتانيا»، المادة 2 «الإسلام والعبودية»). وبدعمهم للنظام الموريتاني عن طريق وسائل مالية وسياسية فإن الحكام العرب يغطون على وضعياتهم ويعملون على تأخير أي تغيير محتمل.

الثاني: هو أنه عبر الإسلام ظل العرب يمارسون سيطرة ثقافية على جزء كبير من عالم السود. وتمكن التغطية السياسية من إدامة هذه السيطرة (الحج إلى مكة، توسع الإسلام يصاحبه نشر اللغة العربية، حضور مدرسي العربية، بيع الكتب العربية وكذا الحضور التجاري للعرب في إفريقيا) سواء تعلق الأمر بإفريقيا الغربية (السنغال، ساحل العاج، غينيا بيساو، غامبيا...) أو بالقرن الإفريقي (جزر القمر، جيبوتي، الصومال...) أو إفريقيا الشرقية (تنزانيا...إلخ).

ولذلك فإن الأبواب 1 و3 تمت تسميتهما على التوالي: العبودية في موريتانيا وفي العالم العربي والعنصرية في موريتانيا وفي العالم العربي.

وبعيدا عن العالم العربي فإن المجموعة الدولية (منظمة الأمم المتحدة) متواطئة مع هذا النظام الاستعبادي والعنصري لأنه زيادة على دعم العالم العربي فإن موريتانيا تحظى بدعم دول عدم الانحياز والعالم الثالث. وهناك عاملان يبرران هذا الدعم:

1. لقد حابى الاستعمار الغربي (الفرنسي والإنجليزي والإسباني والبرتغالي) الإقطاعيين في البلدان المحتلة. وهكذا فإن الإدارات الاستعمارية سلمت أيام الاستقلال السلطة لهؤلاء الإقطاعيين. وعليه فقد ولدت غالبية النخب الاقتصادية لبلدان العالم الثالث من رحم الإقطاعية التي خلفها الاستعمار مما أوجد تضامنا بين كل تلك السلطات المنبثقة عن الاستعمار. وكان من تداعيات ذلك أن ضحايا الرق والنظام الفئوي بقوا تحت نير العبودية للسلطات وريثة الاستعمار.

2. لقد اختارت حركات التحرر في بلدان العالم الثالث الاستعمار كعدو حصري على حساب كل المشاكل الداخلية.

وهكذا فإن موريتانيا وقعت وصادقت على اتفاقيات دولية (الاتفاقيات المتعلقة بالعبودية سنة 1926 و1956 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، واتفاقية 1973 ضد العنصرية) لكنها لا تزال تمارس العبودية والعنصرية. ولتفاصيل أكثر نحيلكم إلى أطروحتنا في العلوم السياسية التي نوقشت عام 2006 في باريس II والتي كان عنوانها: «**إلغاء الرق في موريتانيا وصعوبات التطبيق**».

أما البلدان الغربية فإنها - لأسباب اقتصادية ومالية – (الحديد، النحاس، الصيد) واستراتيجية وثقافية تلعب دور الحيادي المهتم.

لقد جمعنا مقالات تدور حول سبعة مواضيع.

ففي الباب الأول سوف نناقش العبودية في موريتانيا وفي العالم العربي.

وفي الباب الثاني سنتناول مسألة العبودية الإدارية والسياسية التي تشمل ليس فقط وكلاء الدولة وإنما دور الدولة نفسها في تسخير مكونة «لحراطين».

وفي الباب الثالث سنتناول العنصرية في موريتانيا وفي العالم العربي على أن عبودية «البيظان» تنبني على العنصرية اتجاه السود.

وفي الباب الرابع سنهتم بهوية «لحراطين» وتداعياتها السياسية التي تبقى لحراطين في موضع تجاذبي ما بين «البيظان» والسود الموريتانيين. أما «البيظان» فيبحثون عن طريقة يؤسسون بها لديمومة السيطرة على «لحراطين» لذا يستغلون التعريب والإسلام لمواصلة احتواء لحراطين في حضنهم. ذلك لأنهم يشكلون رافعة سياسية وأغلبية الثمانين في المائة التي يتباهى بها «البيظان» والتي باسمها سادوا موريتانيا لم يكن ليتوصل إليها من دون الوزن الديمغرافي لمكونة «لحراطين». وبالفعل فإن لحراطين يشكلون على الأقل 45٪ من ساكنة موريتانيا حسب إحصاءات فرنسية سياقها 1964-1965م.

أما مجموعة السود الموريتانيين: (البولار، السوننكى، الوولوف والبمباره) فإنها تسعى لاستخدام لحراطين. فمن جهة هم راغبون في إخراج لحراطين

من دائرة نفوذ البيظان ومن جهة أخرى يسعون جاهدين في ضمهم إلى صفوفهم لهدف سياسي محض.

وأخيرا، فإن «لحراطين» يبحثون عن التحرر من هؤلاء وأولئك لبناء مجموعة مستقلة لها هويتها الخاصة وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. إلخ. ويبقى لهذا التجاذب انعكاس سيء على نضال تحرير لحراطين.

في الباب الخامس سيتم تناول مسألة الدين والعبودية في موريتانيا: فمعلوم أن الدين يلعب دورا حاسما في تبرير الممارسات الاستعبادية في موريتانيا. والسادة يبررون هيمنتهم عن طريق الدين والعبيد يقبلون تلك الفوقية باسم الدين وبسبب اغترابهم وجبنهم وتخاذلهم أيضا.

أما الباب السادس فسيهتم بالقبلية والدولة ومشكل لحراطين: ففي هذا الباب سنبرز الاستغلال القبلي والنظامي لمكونة لحراطين وكذا التضامن بين القبائل والدولة في سعي مرير للإبقاء على استغلال لحراطين.

الباب السابع: هذا الباب يتألف من قسمين: الأول منهما يتناول الصعوبات التي تقف هجر عثرة دون إلغاء العبودية. أما القسم الثاني فيحاول معرفة كيفية إمكان الخروج من نير العبودية.

1. العبودية في موريتانيا والعالم العربي:

في المقال الأول من هذا الباب سنحاول أن نعرف مفهوم العبودية ثم نحلله رغم كل تعقيداته. فالواقع أن العبودية موجودة في كل المجتمعات الموريتانية: (العرب، البربر، البولار، السوننكى والوولف والبمبارا).

أما المقال الثاني فيبرز خصوصية لحراطين مقارنة مع المجموعات الأخرى. ويظهر المقال الثالث كيف أن الدولة الموريتانية تنكر الممارسات الا ستعبادية. ويرينا المقال الرابع أن الدبلوما سيين الموريتانيين يـ صطحبون معهم العبودية إلى دوائرهم الدبلوماسية بينما يظهر المقال الخامس وجود ممارسات استعبادية في السفارات العربية المعتمدة في البلدان الغربية. ويتعلق المقال السادس بمجموعة السود الموريتانيين إذ تشتمل العبودية عندهم على فروق وتشابهات مع عبودية «البيظان».

المقال1: العبودية في موريتانيا[1]

تقع موريتانيا بين العالم العربي والعالم الإفريقي: فيحدها من الجنوب السنغال ومن الجنوب الشرقي والشرق مالي ومن الشمال الصحراء الغربية والجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي. والبلد يحوي قرابة 3.5 مليون نسمة. ولتناول هذا الموضوع ثمة ملاحظات تفرض نفسها:

.1 إن لحراطين المنحدرين من السود الموريتانيين تعرضوا لمسخ حضاري تماما مثل سكان المناطق التي يسكنها العبيد القدامى المحسوبين على القوى السوداء الأوروبية أو الأفارقة الأمريكيين وبالتالي فإنهم لا يعرفون - أو يعرفون قليلا - مجتمعهم الأصلي. وبما أنني شخصيا حرطاني (محرر من

---

[1] - محمد يحيى ولد سيرى، هذا المقال كتب لصالح المؤتمر المنعقد في لاسربون باريس4 يوم 31 مايو وفاتح يونيو 2002 المتعلق بالعنصرية والعبودية في السودان وموريتانيا.

العبودية العربية البربرية) سأكتفي بالكلام عن المجتمع العربي البربري الذي أعرف أكثر.

2. أنشئ «الحر» وهو حركة لتحرير وترقية لحراطين يوم 5 مارس 1978 بنواكشوط (عاصمة موريتانيا) إلا أن ولادته السرية تمت في نوفمبر 1974 في المدرسة الوطنية للإدارة (م.و.إ) بموريتانيا وقد قيم بعمل تحسيسي وتوعوي يستهدف مجموعات لحراطين من الطلاب والموظفين والعمال إلخ... من سنة 1974 إلى سنة 1978.

وقد ولدت النواة الأولى لحركة لحراطين في شهر ديسمبر 1974 بفضل جهود خادمكم المتواضع محمد يحيى ولد سيره وبلال ولد ورزك. فقد أمضيت شهرين (الفترة ما بين أكتوبر ونوفمبر 1974) بمعيَّة بلال ولد ورزك. ومعلوم أنه بفضل أخته كمبيتْ بنت ورزك (رحمها الله) قبل بلال المشاركة في إطلاق أول نواة تستهدف تحرير احراطين موريتانيا.

ولم يكن الخامس من مارس 1978 في الواقع إلا مرحلة تمهيدية في مسار توعية ضحايا العبودية في موريتانيا. واليوم يجب -أكثر من أي وقت مضى- أن يظل هذا العمل متواصلا.

وكلمة «احراطين» (جمع حرطاني) تعني الأحرار. والواقع أن كلمة «حرطاني» ليست مناسبة لأنه يوجد بالأمس كما اليوم عبيد أكثر من المحررين. فعلى وجه التقريب هناك حر واحد مقابل كل أربعة عبيد. وقد اختارت منظمة «الحر» كلمة «احراطين» للأسباب التالية:

- في المجتمع العربي الموريتاني لا يوجد أي فرق بين العبد و«الحرطاني»؛ فالحالة تبقى نفسها بالنسبة للفئتين بسبب الاستغلال الاقتصادي المباشر أو غير المباشر.

- ثم إن أصل الشخص يحدد رتبته الاجتماعية مدى الحياة والتراتبية الاجتماعية ثابتة في المجتمع العربي البربري.

وكما كان الحال أيام النظام الفرنسي القديم هناك ثلاث رتب: لعَرَبْ (بنو حسان) والطَّلَبَة (الزوايا) والآخرون: إيكاون، لمعلمين، لحراطين، والعبيد..

وعلى ذكر ذلك فإن البيظان يلوكون مثلا له دلالة بليغة: «مثل الفرق بين العبد والحر هو الفرق في المسافة الفاصلة ما بين نهاية ذيل بقرة واقفة والأرض الواقعة تحتها ! فإذا كان ذيل البقرة طويلا فقد يلامس الأرض تلقائيا». يعني ذلك أن لا فرق في أذهان الاستعباديين وحتى في أذهان أفراد المجتمع الموريتاني الآخرين بين العبد والحر. و«منظمة الحر» بوصفها حركة سياسية لا يمكنها إلا أن تنسجم في ديناميكية تحريرية. وهكذا يظل تحرير العبيد أو الذين يدعون أنهم محررون هو الهدف الأساسي للحركة. لذلك تم اختيار كلمة «احراطين» بعناية. ووضعية العبد تبقى في الواقع صورة ثابتة وماثلة. أما صورة الحر فهي استشراف لأفق وديناميكية وفيلم تشويقي لا ينتهي إلا إذا حدث تحرير وأتيحت للعبيد ترقية فعلية.

3. إن اسم موريتانيا مأخوذ من كلمة «مور» التي تعني «بيظان» وحسب المعنى المتعارف عليه فإن البيظان هم البربر والسود الذين كانوا يحكمون جزءا من المغرب. ويطلق هذا المصطلح أيضا على ساكنة جنوب إسبانيا (الأندلس).

4. وعربي في الواقع كلمة لها دلالة إثنية (حضارية) ولكنها كذلك ثقافة مسيطرة في موريتانيا.

أما معنى كلمة «عربية» فإنه يتغير حسب الاستعمال: فعندما يتحدث عبد أو محرر عن «عَرْبِي» فإنه يذكر سيده بوصفه عبدا وبالتالي فهي علاقة سيد مع عبده. وتقليديا عند المكونة العربية البربرية فإننا نعني عضوا من قبيلة «اعرب» أو قبائل «لعْرب» بصورة عامة أي قبائل العرب أو بني حسان. وهذه القبائل التي وصلت موريتانيا في القرن الثامن والتاسع بعد ميلاد المسيح عليه السلام هي تماما نواة العنصر العربي بالمعنى الإثني للكلمة إذا كان بإمكاننا تعريف «لعرب» من منظور إثني.

5. البربر: عاش هؤلاء في موريتانيا قبل وصول «لعرب» وكانوا يتعايشون مع السكان السود : فقبائل «لمتونه» و«مسومه» و«تجكانت» إلى آخره قبائل بربرية. وهذه القبائل تعرَبت حيث أصبحت قائمة على حفظ اللغة العربية

والدين الإسلامي. وهذه القبائل الموسومة بـ«الطلبه» أو «ازوَايَه» أكثر عددا من قبائل بني حسان في موريتانيا.

واليوم، هذه الإرادة الرامية إلى طمس كل أثر للثقافة البربرية ولغة «آزناكه» التي يتحدث بها الكثير من القبائل مقلقة جدا لأنها تنفي واقعا تاريخيا مشهودا. وهي تذكر -عند الحاجة - بالصمت الذي يلف العبودية: فنحن نمارس العبودية ونعيشها ولكنها -كما يشاع- غير موجودة.

ومنذ البداية فإن الإسلام شجع تحرير العبيد خاصة عندما كانوا مسلمين لكن للأسف ظل هناك دوما سعي حثيث لتطويع النصوص الدينية بغية تبرير سيطرة الأسياد على عبيدهم. ويعد كون العبيد كثيرا ما يكونون غير متعلمين أمرا أسهم في إبقائهم على حالة الجهل التي تمنع كل احتمالات الترقية.

6. بيظان: (من البياض) في مقابل السود (السواد) الذين ساكنوا البيظان. و لحراطين ينعتون بكلمة «بيظان» العنصر الأبيض.

والكلمات: بيظان، اعرب، بربر، معناها هنا واحد لأنها تعني كل العنصر العربي أو المكونة العربية أو العربية البربرية. ولا تحتوي هذه الكلمات على منقصة لأن كلا منها يشتمل على واقع تاريخي وثقافي وحضاري مشهود.

لست بطبيعة الحال أستاذ لسانيات ولست كذلك أخصائيا في «الحسانية» (لهجة عربية يتحدثها العرب البربر بموريتانيا) ولا أخصائيا في العربية أو الفرنسية. وإنما تعاطيت لهذا العمل من أجل إفهام القارئ فكري ومن خلاله معرفة الواقع الموريتاني.

ولحراطين لا يتكلمون العربية في غالبيتهم العظمى ووحدهم من تعلموا اللغة العربية منهم يتكلمونها وقليل ما هم ! والواقع هو أن لحراطين يتكلمون اللهجة الحسانية أكثر ولكن بصيغة أقل فصاحة مما ينبغي. وكانت الإرادة السياسية ولا تزال مصرة على إبعاد لحراطين عن كل تأثير أو كل وسيلة يمكنهم من خلالها أن يرتقوا. وبالطبع فإن التمكن من لهجة هو وسيلة تسمح بالولوج إلى المعرفة. واليوم، لحراطين لا يفهمون محتوى

الأخبار التي تردهم على مستوى الإذاعة الوطنية لأن تلك الأخبار صيغت باللغة العربية أو الفرنسية أو البولارية أو السونِنكية أو الولفية وهي لغات لا يفهمونها.

وكثيرا ما حدث أن استمعنا إلى الأخبار بحضرة احراطين آخرين دأبوا على توجيه السؤال التالي إلينا: «ماذا قالت الإذاعة؟».

كيف يمكننا أن نترجم كل خبر إلى من يمثلون 45٪ من السكان؟ لا مراء في أن لحراطين يشكلون المجموعة الأكثر تهميشا في موريتانيا. ويؤدي إقصاؤهم من طرف النظام التقليدي أو النظام العصري إلى الحرمان من كل أشكال المعرفة التي كان بالإمكان أن تعمل على ترقيتهم.

والحق أن الاستعباديين باقون مزدهرين ماداموا يديمون هذا الجهل بطرق مختلفة.

I. تعقّد العبودية في موريتانيا:

تعد كل مكونات المجتمع الموريتاني معنية بالعبودية. فالأمر يتعلق بالعرب والبربر والسود الموريتانيين (الهالبولار، السونِنكي، الوولف، البمبارا إلى جانب لحراطين). وتتعايش مختلف الأوساط مع الرق كما لو كان مشكل ضمير ووعي.

أ. فمن جهة انتزع العرب البربر من عالم إفريقيا السوداء مجموعات بشرية أخضعوها ودأبوا على إخضاعها للرق.

ومن جهة أخرى تجاوزوا روح الإسلام السمحة التي تشكل الركن الركين لثقافتهم وحضارتهم. ومعلوم أن الإسلام ظل على الدوام يشجع تحرير العبيد من طرف الأسياد المسلمين.

وقد قال جان روفيى – وهو أحد أساتذتي القدامى في باريسII – ما يلي: «عندما يلتقط التحرريون أفكارا جيدة يقوم الماديون بتضليلهم». وهذه الملاحظة لا تتعلق بالديانات فحسب وإنما بالأيديولوجيات الدنيوية أيضا.

ب. في الماضي قامت مجموعات إفريقيا السوداء ببيع العبيد هي الأخرى وقد كانوا إخوتهم في الدم فيما كان يعرف بالتجارة عبر الصحراء. ومعلوم أن الإقطاعية على مستوى إثنيات السود امتلكت هي الأخرى عبيدا. وقد بات من الضروري الآن أن يعمل أبناء العبيد المنحدرون من هذه المجموعة على أن ينتظموا لفائدة ترقيتهم الخاصة. وبالفعل يوجد نمط من العبودية في مجتمعات السود الموريتانيين. ويفرض وجود الفئات اليوم في هذه المجموعة فوارق في المواقع بين الأفراد يتم تقبلها في العادة.

وتتحطم على صخرة الواقع كل مساع تستهدف التنكر للعبودية بسبب المصالح الاقتصادية والقانونية والسياسية كائنة ما تكون المجموعة المعنية.

وبالنسبة للعرب البربر يتعلق الأمر بمسألة حياة ومصير. ذلك لأن تسيير الاقتصاد التقليدي كما الحديث يتم بواسطة لحراطين وعن طريقهم. فإذا حدث أنهم أصبحوا يؤجرون على عملهم وأن العرب البربر استطاعوا أن يعيشوا عن طريق ثمار جهودهم فقد يؤدي ذلك إلى تحول جذري للمجتمع.

وبالنسبة للسود الموريتانيين فإن الإشكالية لا تقف عند المستوى الاقتصادي فحسب وإنما على مستوى الموقع المخصص للأفراد الموسومين بالطائفية. وسيسهم اختفاء الفئات في إعادة تقسيم للأدوار في مجتمع السود الموريتانيين كما سيؤدي إلى مشاركة أحسن للأشخاص المصنفين في رسم مصير الوطن.

ج. ويشتمل هذان النمطان من العبودية على تشابهات واختلافات:

فالتشابهات هي نفي البشرية وتهميش العبد من المجال القانوني والسياسي والثقافي وكذا أيديولوجيا الكراهية التي تبرر هذه العزلة. وينطبق هذا على الاستحواذ على الأرض: «حالة أراضي بحيرة اركيز تبرر العلاقات الزراعية المتحكمة في الحيز الترابي العربي في اترارزه. فهناك الأراضي المعتبرة تاريخيا لا تقبل التقسيم وتتأسس على تحكم الفئات المسيطرة على مستوى قبيلتين في المنطقة هما: «إدوعلي» و«إدابلحسن».

فإذا عمدنا إلى كيفية تقسيم الأراضي فإن الإنتاج الزراعي (وبخاصة إنتاج مادة الدخن) مؤسس على إيجار الأراضي (لمدة تتراوح ما بين السنة والثلاث سنوات على الأكثر) مقابل دفع الزكاة وجزء من المحاصيل متفق عليه ما بين المتعاقدين. وبسبب ترتيبات الأمر القانوني 83/127 ومرسومه التطبيقي فإن الأوصياء على حق الإتقان حرصا منهم على حماية ممتلكاتهم يتجنبون إبقاء المنتجين في نفس القطعة الأرضية طوال سنين عديدة[2]. وهنا تفرض هذه الملاحظات نفسها: الزكاة هي الصدقة الشرعية (الضريبة الإسلامية) وكانت تدفع لبيت مال «الخليفة» لكي يتم تقسيمها بعد ذلك على الفقراء لكن المستعبدين العرب البرابرة فرضوها على لحراطين لفائدتهم الخاصة. وفي هذه الحالة تكون الزكاة أخرجت من سياقها وهدفها الأصلي.

1. لقد حل الاستعباديون محل السلطة الدينية المختصة قصد اقتطاع ضريبة لصالحهم بتمالئ تام مع الدولة الموريتانية.

2. إنهم بذلك يستغلون الإسلام لمآربهم الشخصية. وبالفعل فإن المحررين (لحراطين) لم يعودوا مرتبطين بأسيادهم الأول من وجهة نظر الشريعة الإسلامية. لكن ذلك ليس هو حال العبيد.

3. ماذا بقي إذن لأولئك الذين يمتهنون فلاحة الأرض وهم يعطون الزكاة وجزءا من المحصول أيضا؟

4. بذلك نقيس مدى خرق الاستعباديين للأمر القانوني 83/127 المتعلق بالإصلاح الزراعي برفضهم بقاء المستغلين يعملون في الأراضي أكثر من ثلاث سنوات. ويثبت هذا الخرق تمالؤ الدولة الموريتانية.

وعلى مستوى السود الموريتانيين فإن إيجار الأرض مستمر: «في الوقت الراهن فإن مجموع هذه الإتاوات والضرائب الأخرى لم يعد العمل بها ساري المفعول: بقي فقط آزكال (ضريبة دينية يمثلها عشر المحصول) و rem peccen التي تعني حرفيا (ازرع ونتقاسم معك !) وهي نوع من المزارعة من

---

[2] - ولد مولود، محمد، وبا ببكر «العبودية في موريتانيا أساطير أم حقيقة؟» من مجلة المجتمع الإفريقي والشتات، 1999، العدد رقم: 11 لارمتان، ص:114

خلالها يدفع المستغل جزءا من المحصول لصاحب الوصي على حق السيطرة» ولا تزال سارية المفعول[3]. وهنا يمكن أن نلاحظ أن الإقطاعيين الدينيين البيظان والسود الموريتانيين يمتلكون نفس التأويل للزكاة.

الفروق: في مجتمع السود الموريتانيين أصبح العبيد أحرارا وذلك بسبب تطبيق المرسوم الصادر بتاريخ 12 دجمبر 1905 الذي يلغي العبودية في إفريقيا الغربية الفرنسية والكونغو. وبالطبع كان السود الموريتانيون تحت الوصاية المباشرة لفرنسا وبالتالي طبق عليهم مرسوم 1905م بينما يستفيد البيظان (العرب البرابرة) من حالة خاصة وبالتالي وصاية غير مباشرة. وهذا ما يفسر - على الأقل جزئيا - أن العبودية لا تزال موجودة في موريتانيا.

والعبيد في مجتمع السود الموريتانيين لا يباعون ولا يعطون ولا يتبادلون. وفضلا عن ذلك يمكنهم التزاوج فيما بينهم دون أذون من الأسياد. ويستفيدون زيادة على ذلك من ثمرة عملهم لكن لا صوت لهم في القرية التي يسكنون. فلا يحضرون جلسات مجلسها ولا يمكن لأحدهم أن يكون رئيس قرية ولا إمام مسجد إلا في قرية مشكّلة حصريا من صنفهم من العبيد وبالتالي فهم الأشخاص المنبوذون من المجتمع.

وفي المجتمع العربي البربري يباع العبد ويعار ويبادل ويوهب أو يعدم من غير محاكمة أو يضرب أو يخصى أو يغتصب/تغتصب ويمكن أن يهجّر أو أن ينبذ اجتماعيا أو أن تحطم شخصيته ولا يمكنه أن يتزوج دون إذن سيده وهكذا دواليك. واليوم توجد أسواق للعبيد في موريتانيا خاصة في «أطار» المدينة التي ولد فيها رئيس الدولة ولد الطائع.

وتوجد مدن وقرى وأرياف حيث توجد أماكن لاغتيال العبيد دون محاكمة حيث تنصب جذور أشجار قوية ويربط إليها العبد المراد تعذيبه ثم تبدأ العملية التي قد يترتب عليها الموت. وقد يفقد العبد العين أو العينين أو الأذن أو الأذنين أو الأنف وقد يفقد قدرته على الحركة... وتعد مدينة «كرو» مثالا حيا على ذلك. فـ«كرو» تسكنها قبيلة من البربر اسمها «تجكانت». ومعلوم أن

---

[3] - نفس المرجع المذكور آنفا، ص:115

نائبا وشيخا وقضاة وأطرا من هذه القبيلة شاركوا في قتل جماعي مورس على لحراطين (العبيد).

وقد تم الإبلاغ عن عملية القتل خارج القانون سنة 1999م في رسالة وجهت إلى رئيس الجمهورية ولد الطائع وبقيت تلك الرسالة دون جواب.

II. العبودية في المجتمع العربي البربري:

أ. تعريف العبودية:

يتعلق الأمر بنظام يحرم الكائن البشري من حقوقه القانونية والسياسية والاقتصادية مما يقلل من شأنه لحد جعله جمادا أو حيوانا يتصرف فيه مالكه أو سيده كما يشاء.

وتتحدث المدونة الفرنسية السوداء لسنة 1685م عن العبد كما لو كان متاعا. وعليه فبالإمكان بيع العبد أو إبداله وهو يعمل دون أجر ولا حق له حتى على أطفاله. كما لا يمكن أن يتزوج من دون موافقة سيده...

ويمكن أن نعرف العبودية من وجهة نظر قانونية على أنها «في موريتانيا أو في غيرها تعتبر أولا حق استنزاف وامتلاك وإفراط في استخدام الشخص الذي لا يكون حرا في الإعراب عن إرادته.

وعلى العكس من الطريقة التعاقدية التي بموجبها يكون التعبير عن القبول وتقابل الإرادات ينشأ التزام قانوني. يتعلق الأمر بالتزام مفروض من طرف علاقة القوة التاريخية والمادية في لبوس أيديولوجي تقليدي يشرعه التفكير السائد والمسكوت عنه من طرف سلطات الدولة[4].

الاسترقاق باق في موريتانيا. وكما يقول أبراهام لينكول: «إذا لم تكن العبودية سيئة فلا شيء سيئا في العالم».

---

4 - انظر وثيقة «نجدة العبيد» 1996، منظمة موريتانية، ما هي العبودية في موريتانيا؟ ص:2

ب. أشكال العبودية في المجتمع العربي البربري:

1) العبودية المنزلية:

وهي مزاولة الأعمال داخل المنزل من ذهاب إلى البئر جلبا للماء وامتهان للرعي وجمع للصمغ العربي وقطف للتمر وزراعة للحقول...

2) العبودية الإدارية:

1- تصرف مسؤولي البيظان الكبار في الإدارة الموريتانية : يجب على الحرطاني كائنة ما تكون قدراته وموقعه الهرمي أن يكون في خدمة البيظان، وبالتالي يبقى العبد الجيد هو (الأسود الجيد). وهذه الوضعية من الخطورة بحيث تتعلق بمجال مسكوت عنه. فالعبد يجب ألا يراوح مكانه فيعمل ولا يتذمر.

ومن المعروف أنه ما من بيظاني يمكن أن يفرض على بيظاني آخر القيام بهذه المهام. وبسبب "الفخار والشهامة" يمكن لهذا الأخير أن يرفض. والهرم القبلي يمكن أن يمنع صاحب الرتبة العليا من احترام التراتبية الإدارية. ولكي يمكنه أن يتجاوز هذه العقبة فإنه يلجأ إلى حرطاني. فضخامة ما يسند إليه من عمل قد يجره عادة إلى الجنون. لذلك يحدث أن لا يستفيد من الراحة الإدارية التي هي حق لكل موظف كما أن لكثرة المهام المسندة إليه انعكاسات خطيرة على وجوده الشخصي.

2- تصرفات الاستعباديين اتجاه الإدارة الموريتانية: يعد الاستعباديون الموريتانيون هم الزبون السياسي للسلطة. بل أكثر من ذلك هم أبناؤها الذين يسيرون الإدارة وذلك هو ما يبرر سلطتهم عليها. ولهذا أيضا يلجأ الكثير منهم إلى الوظيفة العمومية لاكتتاب احراطينهم ويأخذون جزئيا أو كليا رواتب هؤلاء. ومعلوم أن الاستعباديين مطمئنون لتمالئ الإدارة معهم لذا فإذا احترم الحرطاني العقد الأصلي فإنه يبقى في وظيفته وإلا فسيطرد بالسرعة التي اكتتب بها.

3) العبودية السياسية:

بالأمس القريب كانت العبودية تسخر لأعمال الحقول أو رعاية الحيوانات. لكن منذ وجود الديمقراطية الظاهرة الواهية ظل الاستعباديون يتعاملون مع الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة عن طريق أصوات عبيدهم.

وإبان الحملات التشريعية أو الرئاسية أو البلدية فإن السيد يحمل عبيده في سيارة ويتوجه بهم إلى مكتب التصويت حيث يصوتون له ثم يعيدهم إلى محل تعبيدهم. يتعلق الأمر إذن بديمقراطية استعبادية «حيث رأي العبد هو رأي سيده الذي يعرب عنه عن طريق تصويت موجه»[5].

وهذه الديمقراطية ديمقراطية قبلية لأنه عن طريق القبيلة تماما يتم تأطير لحراطين و تمم رقابتهم وتوجيههم وتقسيمهم.

4) العبودية العصرية:

البيظان على قدر من الدهاء والسخرية في هذا المجال لا نظير لهما ويظهرون على الدوام قدرة فائقة في التأقلم. فالعبد القديم يصبح اليوم في الحملة مجرد سائق أو ميكانيكي أو مزارع أو عامل مصنع. وهكذا لا يتقاضى في العادة أجرا مناسبا أو لا يتقاضاه البتة. والغريب أن الضحية لا تطالب أبدا بحقها لأن الاستعباد نفسي قبل كل شيء.

وإذا -حدث لسوء الحظ- أنه ثار على هذا الواقع فإنه يسلم إلى الشرطة أو الدرك أو الحرس الوطني حيث يمكن أن يتعرض للضرب أو يترك لحاله بين أربعة جدران. وعليه فإن الضحية تختار دائما حالة الاستعباد على تلك التي تبقي عليها بين يدي رجال الأمن.

وبهذه الحيلة فإن البيظان -حتى من دون عبيد- يجدون لأنفسهم طريقة للتعبيد المنزلي دون تسديد أجور بتمالئ تام مع سلطات الأمن.

---

[5] - راجع وثيقة «نجدة العبيد» المذكورة سابقا.

وبهذه المناسـبة فقد يحدث أن يقع سـينغاليون أو ماليون أو مواطنون من غينيا بيسـاو ضـحية لنفس المعاملات. فيكفي أنهم سـود لكي يتعرضـوا للكراهية وأن يقعوا ضحية العنصرية.

5) العبودية الجديدة:

العبد المحرر يسمى «حرطاني» لكن كيف للواحد منا أن يكون حرطانيا؟

لكي يحصل على حريته كثيرا ما يتعاقد الحرطاني مع سيده على دين يستميت في قضـائه وهي الحالة الأكثر رواجا. ويوجد أيضـا من يهرب وينجو بذلك من العبودية المباشرة.

وقد يصبح السيد فقيرا ويعجز عن تلبية حوائج العبد البسيطة وعندها يحرره ليتم استغلاله بطرق أخرى.

ويصـبح العبد المحرر عبد الجميع. وفي هذه الحالة يكون الاسـتغلال مبررا بحجج واهية تناط بالدين. وبسـبب اغترابهم وتأخرهم يظن لحراطين أن البيظان ينحدرون من سلالة آل البيت الشريفة - أبناء النبي محمد صلى الله عليه وسلم - أو أنهم بما أوتوا من علم- أبناء أسر دينية تمثل الله على أرضه.

ويتحدد الفرق بين العبد والحرطاني في الفرق بين الرق المباشـر والرق غير المباشـر: فالأول يكلف سـيده ماديا أكثر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نفقات التغذية والكسـوة والمراقبة. أما الثاني فلا يكلف شـيئا وينتج الكثير. وبالفعل فإن الحرطاني يعيش من عرق جبينه وفي نفس الوقت يقوم عن قرب على شؤون سيده أو أسياده فيعطي على الدوام زكاته و صدقته وهديته لسيده. وإذا أراد هذا الأخير أن يسـتغل الحرطاني أو أحدا من أفراد أسـرته في القيام بعمل آني أو دائم فيمكنه التصـرف فيه تلقائيا: «يربى العبد على أن وضـعيته يحددها مولاه وأن دخوله إلى الجنة مرتبط برضـى سـيده عنه. وهكذا فإن خضوع العبد يرقى لواجب ديني»[6].

---

[6] - نجدة العبيد، تقرير 2001، ص:7.

وفي كل الأحوال لا يضاهي شراء الحرية أو الهروب من العبودية تحرر الضحية النفسي: فالحرطاني لا يدرك لماذا تحصل على هذه الحرية والدولة لم تعلن ذلك والمؤسسات الدينية هي الأخرى لم تذكره. «تعد العبودية إيديولوجية سيطرة تولد عقلية معينة. والعبد يحمل على الدوام هذه العقلية خاصة أنه ما من عمل قيم به لمساعدة الضحايا على فهم وتجاوز عقلية التبعية هذه»[7].

وبما أن العبودية مسموح بها في الإسلام فإن الاستعباديين يرفضون تسليم العبيد عقود تحريرهم. وعليه يستمر لحراطين والعبيد في تقبل العبودية لأنها مقبولة من طرف الإسلام.

وفي إطار العبودية غير المباشرة فإن لحراطين الذين يملكون عبيدا يجدون أنفسهم مستغلين من طرف أسيادهم القدامى. وهكذا فإن البيظاني المالك للعبيد يستغل الحرطاني الذي يملك العبيد. ثم إن هذا الأخير يذل عبده. وبما أن عبدَ عبدِك عبدُك فإن البيظاني يستغل عبد الحرطاني إلى جانب الحرطاني نفسه.

العبودية جريمة في حق الإنسانية ولا شيء يبرر صمت المجموعة الدولية حيال العبودية في موريتانيا. ومعلوم أن العبودية العابرة للصحراء سابقة على العبودية العابرة للمحيطات ثم إن الأخيرة اندثرت والأولى باقية لا تزال.

ج) الدولة والعبودية في موريتانيا:

لقد حرمت فرنسا العبودية بموجب المرسوم الصادر يوم 12 دجمبر 1905 في موريتانيا. ويقر أول دستور لموريتانيا المستقلة الصادر سنة 1961 في ديباجته مبدأ المساواة بين المواطنين. كما ينص الدستور الجديد الصادر سنة 1991 في ديباجته على الحق في المساواة. ولكن لا يذكر أي من هذه الدساتير العبودية بوضوح.

---

7 - ولد سيره، محمد يحيى، في العدد رقم1 من «صيحة الحرطاني»، الصادر بتاريخ: فاتح أكتوبر 2001، ص:2، منظمة (ج.ا.م.أ) 3، ممر فرناند لندت، 93390 اكليشي سوبوا.

ويجرم الأمر القانوني الصادر بتاريخ 5 يوليو 1981 العبودية على عموم التراب الوطني. وعليه فإن قضـية لحراطين ظلت خاضـعة للقانون على مسـتوى النصوص على الأقل. والواقع أن حالتهم لم تتحسن مع ذلك لسببين هما:

أولا: الأمر القانوني لم يتبعه تطبيق فعلي.

ثانيا: عمدت السـلطة منذ 1960 إلى عملية تمويه سـياسـي تركت بموجبه الأسـياد يواصـلون اسـتغلالهم للعبيد فظل المحافظون يتمتعون بمكانة مرموقة على مسـتوى الطيف السـياسـي الموريتاني. وهكذا لم يبذل أي جهد في القضـاء على العبودية بل على العكس من ذلك تماما فإن كل الجهود مبذولة لصالح تقسيم القوى التي تناضل من أجل تحرير العبيد. واليوم توجد على الأقـل خمس توجهـات على مسـتوى حركـة «الحر» (الحر البعثي، الحر الوطني، الحر الراديكالي، مذهب كونى محمود، مذهب النقيب ابريكه). وهذه التفرقة مضرة بقضية لحراطين.

وقد وقع لحراطين ضحية استغلال ظالم ومشين دبرته السلطة ضد السود الموريتانيين من جهة حيث حدث ذلك في سـنوات 1966، و1979، و1989. فالمستغلون الأكثر والمستلبون الأكثر (لحراطين) تم تسليطهم على آخرين مستضعفين يطالبون بالاعتراف بحقوقهم.و يبقى أن على السود الموريتانيين ألا يجهلوا أعداءهم الحقيقيين.

ولا يخفى على مبصـر تمالؤ الدولة الموريتانية في الإبقاء على الرق : «فلا اللجنة ولا أية سلطة حكومية قامت بوضع برامج اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية بهدف مسـاعدة العبيد الذين يفترض أنهم حرروا بالمراسـيم الصـادرة في السـنوات 1901، و1905، و1961، وكذا المرسـوم الصـادر يوم 8 أكتوبر سـنة 1981. كما أنهم لم يكلفوا أنفسهم ترؤس حملات تحسيس لإعلام السود -الذين لا يزالون معبدين- بوجود أي من هذه الأوامر القانونية الهادفة إلى ترقيتهم.

والسـلطات المحلية -خاصـة الحكام والولاة- يرفضـون اسـتقبال وتسـجيل الدعاوى التي قد يتقدم بها العبيد. فحسـب ببكر ولد مسـعود «فإن هذا التصـرف مسـاو لشـكل من أشـكال التمالؤ مع ملاك العبيد لأن مشـكلا غير

موجود لا حاجة في حله تماما كما هو الحال لمرض وهمي لا سبيل إلى علاجه»[8]. وهذا التمالؤ يجد جذوره في الدستور الموريتاني. وهكذا فإن القضاة يواصلون تحت غطاء تأويل الأحكام الإسلامية القابلة للنقاش أخذ الممارسات الاستعبادية بالحسبان على مستوى قضايا التركة. وكما هو الحال بالنسبة لقابلية الشهادة فإن القضاة المكونين تكوينا تقليديا يقبلون في العادة استقبال شكاوي ومطالبات أسياد العبيد. ومن هنا يستفيدون من ضبابية ديباجة الدستور الذي يذكر الإسلام كـ«مصدر وحيد للتشريع» في البلد. غير أن التقاليد الإسلامية ليست واضحة المعالم تماما، لذا بات بإمكاننا جعلها تقول ما نريد» [9].

III خصوصية لحراطين :

يعد لحراطين من أصل إفريقي أسود وثقافة عربية بربرية. وبلون بشرتهم يقتربون من أصلهم الإفريقي الأسود. وعن طريق التقارب اعتمدوا الثقافة العربية البربرية مما يخلق انجذابا ثقافيا مع البيظان ومع ذلك ليس لحراطين عرب.

1- صحيح أن الحسانية وهي اللهجة التي يتكلم البيظان (العرب والبربر) جد متأثرة باللغة العربية لكن الأمر يعد نتاج تأثيرات أخرى أهمها : اللغة الزناكية وكذا لغات السود الموريتانيين: الهالبولار والصوننكي والوولوف والبامباره.

2. ولحراطين الذين هربوا من نير العبودية العربية البربرية والذين مكثوا جزئيا في جنوب موريتانيا التي تسكنها غالبية سوداء لا يتحدثون كلهم الحسانية وإنما يتكلمون السونونكية أو الهالبولار أو الوولف: مثلا احراطين «أولاد بنيوك» في روصو يتحدثون الوولفية أكثر من الحسانية.

3. وكعبيد فإن لحراطين لم يجدوا الوقت المادي للتحدث بالحسانية الجزلة لأنهم يعيشون فيما بينهم دون اتصال حقيقي مع أسيادهم. ولذلك السبب

---

[8] - كوتون سمويل، (1998)، الرعب الصامت، سفر في العبودية العصرية في إفريقيا، إصدار هارلين ريفر برس، الولايات المتحدة الأمريكية، ص:31.

[9] - نجدة العبيد، تقرير 2001، ص:6.

تم اختزال لغتهم في حسانية غير قويمة. يتعلق الأمر في الواقع بما يشبه لغة مكسرة. ومن هذا المنطلق فإن البيظان يضحكون على حسانية لحراطين في أوقات الإسترخاء. وفي بعض الحالات يكون ذلك عبر الكثير من السخرية والتنكيت والهزل، لكنهم ينسون أنهم هم السبب الرئيسي في هذه الحالة.
وعليه لا بد -لتكون عربيا- من أن تلبي الشرطين الضروريين التاليين:

- أن تكون من الإثنية العربية.

- أن تكون ثقافتك عربية.

والظاهر أن العنصر الثقافي في حد ذاته لا يشكل إثباتا على عروبة لحراطين. فيمكن أن تكون عربيا وأن تكون لك ثقافة أخرى: فمثلا أطفال مهاجري المغرب العربي في فرنسا يعتبرون أنفسهم في العادة عربا إلا أنهم لا يتكلمون العربية أو يتكلمونها قليلا واللغة الوحيدة التي يعرفون هي الفرنسية غير أن هذا الانتماء الثقافي لا يفند عروبتهم. وهكذا فإن الأصل الأسود الإفريقي للحراطين لا يمكن محوه ولا تجاهله رغم عديد المحاولات التي تروم في مجملها تزييف التاريخ.

4. فلو كان لحراطين عربا لكان من السخافة بمكان أن نحتاج لتأكيدها. وفوق ذلك لم يكونوا ليرضخوا للعبودية لأنه ما من قبيلة عربية ولا دولة عربية تخضع العرب للاستعباد.

5. ولو كان العنصر الثقافي هاما كعامل عروبة لما كان بربر الجزائر والمغرب وتونس قد طالبوا بلغتهم وثقافتهم وخصوصيتهم موازاة مع العرب في هذه البلدان. والذي لا مراء فيه هو أن هؤلاء البربر اندمجوا في الثقافة العربية. ففي الجزائر اللغة البربرية معترف بها رسميا ولغة «آزناكه» (لغة البربر في موريتانيا) لا تزال تتكلم في بعض الأوساط. وهذه اللغة عرفت سقوطا تبعا لحرب «شرببه» الواقعة بين 1644-1677م، وقد وقعت هذه الحرب بين عرب بني حسان (أي لعرب) و«أزواي» (أي الطلبة) أي بربر موريتانيا. وقد فرض المنتصرون العرب لغتهم وخضع المهزومون للأمر الواقع. والطامة الكبرى هي أن العرب حرموا على البربر التحدث بلغتهم (آزناكه) ويظهر هذا المثال -

لو دعت الحاجة – أن اللغة العربية كانت ولا تزال لغة الاستعمار والسيطرة. فالواقع أن البربر – كما لحراطين – هم الضحايا. والفرق هو أن البربر كانوا يمارسون الاستعباد قبل وصول العرب وواصلوا ممارسته إلى اليوم بل إنهم يستعملون الإسلام لتثبيت وتوطيد هذه العبودية.

وتعتبر الدولة الموريتانية أن لحراطين عربا. ونفس الشيء بالنسبة للقوميين العرب (البعثيين والناصريين). غير أن موقف قياديي حركة «الحر» (بكل مشاربها) أكثر غرابة. ذلك أنهم يؤكدون-هم الآخرون- أن لحراطين عرب. وهذا الطرح صعب الإثبات: فالحراطين لم يختاروا الثقافة العربية التي فرضت عليهم بالقوة بحكم العبودية. فهم الذين اجتثوا من حاضنتهم الاجتماعية الأصلية (الإثنية) وفرض عليهم تعلم الحسانية التي هي مختلفة عن العربية. فما من عبد وما من حرطاني يتكلم العربية إن لم يكن أتيح له تعلمها في المدارس التقليدية أو العصرية. غير أن المستعبدين (الأمراء، والأئمة، والزعامات الدينية، والزعامات التقليدية، والدولة...) أبقوا -ولا يزالون يبقون- لحراطين خارج أي تأثير يمكن أن يساهم في تجذر وعيهم. وبينما يتجلى واجب المسلم في معرفة أول سور القرآن العظيم على الأقل لتأدية صلواته اليومية فإن «الطلبه» حرموا عبيدهم من ذلك. وهذا يمثل خرقا إضافيا للإسلام.

فإذا كانت اللغة تحدد العروبة فإن كل الذين يتحدثونها يجب أن يكونوا عربا. لكننا نعرف أن الأمر ليس كذلك.

وماذا سيفعل لحراطين إذا طالب بربر موريتانيا بالاعتراف ببربريتهم (وهو احتمال وارد)؟ : عندها سيكون لحراطين عربا أو بربرا أو الاثنين معا.

وعليه فإن لحراطين موريتانيون ولكن ليسوا عربا.

ومنظمة «الحر» التي لا تطالب بجذورها قد تخسر شخصيتها وأصالتها وبالتالي نضالها السياسي ضد حراس العبودية. إن القول بعروبة لحراطين ليس إلا وسيلة لخنق مطالبهم ولا يمثل بعدا للحرية والإنعتاق وإنما بعدا للعبودية والرق. وقد طالبت كل حركات السود بالولايات المتحدة الأمريكية

المناضلة ضد العبودية والميز العنصري والحقوق المدنية بأصولها الإفريقية. وينطبق نفس الأمر على السود الكولومبيين وهكذا دواليك ....

وسبيلا لاسترداد لحراطين لحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجب على حركة «الحر» التي تمثلهم أن تطالب بهويتهم الخاصة: أي بوضعيتهم كعبيد وبأصولهم الأولى. ومن هذا المنطلق لا يمكن أن نفوت ما يقول به جان بول سارتر: «المهم ليس ما يفعل بنا التاريخ إنما المهم ما نفعل بما يفعل بنا التاريخ». وهذا التموقع حسب الأصل والثقافة لا يعني أن لحراطين يجب أن يتخندقوا إما مع العرب البرابرة أو السود الموريتانيين. فبالنسبة لنا يمثل لحراطين مكونا خاصا ويجب أن يتحرر من قبضة هؤلاء وقبضة أولئك. وسيمكنهم هذا التموقع الحيادي على المدى الطويل من امتلاك استقلالية فكر ونجاعة تصرف.

لكن لماذا يجد لحراطين أنفسهم مرغمين على أن يختاروا ما بين السود الموريتانيين والعرب البرابرة: «في هذا السياق حث البعض لحراطين على أن يعلنوا أنهم سود وأن ينضموا إلى السود الموريتانيين المظلومين» (لأن أصلهم من البمبارا أو أية إثنية أخرى مسلوبة أو معبدة) بينما يطالبهم الآخرون بالقول ببياضهم وعروبتهم (لأنهم يتكلمون لغة أسيادهم الأول)[10].

أولا: شاركت المكونات العربية البربرية والسوداء الإفريقية في الاتجار بالعبودية العابرة للمحيطات وكذا العبودية العابرة للصحراء. فكيف يمكننا أن نختار ما بين المنحدرين من بائعي العبيد؟ ونذكر هنا أن أرستقراطيي إفريقيا السوداء (الملوك، القادة التقليديون، الزعماء الدينيون) باعوا إخوتهم في الدم للبرابرة والعرب والأوروبيين.

ثم إن الملاحظة حاليا هي أن العرب البرابرة يمارسون العبودية في أبشع حالاتها اللاانسانية مبقين نصف الشعب الموريتاني تحت قبضتهم. وكذلك الأمر بالنسبة للسود الموريتانيين. ومعلوم أن المحررين من عبودية السود

---

[10] - بوت روجي، «من العبودية والعمى اللوني في العلوم الاجتماعية»، جريدة الإفريقيين، المجلد 70، الباب1-2، ص:26

الموريتانيين أصبحوا يشكلون طائفة. وككل الطوائف فإنهم مهمشون من هيئات تسيير المدينة. وذلك هو السبب في أن لا واحدة من هذه الفئات تستحق ثقة ولا تضامن لحراطين. وإلى اليوم فإن تاريخ موريتانيا القديم - كما الجديد - قادته الارستقراطيات العربية البربرية والسود الموريتانيين اللاتان ظلتا على الدوام متحالفتين. وكان هذا التحالف كثيرا ما ينبني على حساب عبيد المجموعتين.

وأخيرا فإن لحراطين يشكلون اليوم قوة سياسية بالنظر إلى وزنهم الديموغرافي. «ومهما يكن من أمر فإنهم أصبحوا يشكلون القضية الأساسية في النضال بين مختلف الأحزاب والحركات السياسية على حساب مطالبهم الخاصة لأنهم يمثلون ديمغرافيا قرابة 45٪ من مجموع السكان»[11].

وهذا الارتفاع المفاجئ للاهتمام بمجموعة لحراطين يستهدف في الأساس مسألتين:

1- تفرقة لحراطين وإضعافهم.

2- استعمالهم في الحفاظ على السلطة وانتزاعها.

وهذا الأمر اكلاسيكي جدا: فقبائل البيظان كانت ولا تزال تتحارب عن طريق عبيدها. وينطبق نفس الشيء على إثنيات السود الموريتانيين. وذلك إما للحصول على امتيازات أو لتصنع الحياد. والفرق الوحيد هو أن هذا العمل تقوم به اليوم حركات وأحزاب سياسية تنسب نفسها للديمقراطية. يتعلق الأمر هنا بما بات يسمى العبودية السياسية الجديدة.

---

[11] - نفس المرجع المذكور آنفا. ص:26

IV. فرنسا والعبودية في موريتانيا:

لقد هدأت فرنسا الوضع في موريتانيا سنة 1904 وألغت فيها العبودية بمرسوم صادر يوم 12 دجمبر 1905. وفي يوم 28 من نوفمبر 1960 حصلت موريتانيا على سيادتها السياسية. والحال أن فرنسا بقيت في هذا البلد 56 سنة بعد إلغائها للعبودية دون أن تعمل السلطات آنذاك على القضاء نهائيا عليها. وكان قد أبرم اتفاق ضمني بين فرنسا والاستعباديين الذين طالبوها بعدم تطبيق مرسوم 1905 مقابل الانصياع للاستعمار.

وفي المحصلة يمكن القول إن قضية لحراطين تطرح مشكل المواطنة. «إن مشكل لحراطين يجب أن ينظر إليه من زاوية الدمج المواطني. وينبغي أن تستهدف ترقية تحرير الفرد من نير المجموعة المغلقة أو الخاصة. ويتعلق الأمر هاهنا بعمل سيعنى به كل الموريتانيين الذين ترتبط حياتهم اليوم بدرجة الانتماء للمجموعة القبلية أو الإثنية» (لاتربين، رقم 106 الصادرة بتاريخ 13 يناير 1999، ص:1).

إن اعتراف فرنسا بالعبودية كجريمة ضد الإنسانية يجب أن يدفع بالسلطات الفرنسية إلى الالتزام في علاقاتها مع السلطات الموريتانية بما يجعل السلطة الموريتانية تتوجه بجدية نحو القضاء الفعلي على هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية.

المصادر والمراجع:

المجلات:

وثائق نجدة العبيد، منظمة موريتانية، ص.ب:4302 نواكشوط موريتانيا، جريدة لاتربين، ص.ب:6227 نواكشوط موريتانيا، العدد رقم 106 بتاريخ 13 يناير 1999. جريدة المجتمعات الإفريقية والشتات، العدد رقم 11، طبعة لارمتان، 1999. مجلة جريدة الإفريقيين، المجلد 70، الباب1-2 إصدار شركة الأفارقة 2001، دار ثقافة الإنسان 57116 باريس. مجلة بادويل ب.ر (كوردين) «موريتانيا بين العروبة والأفرقة» جريدة العالم الإسلامي والبحر المتوسط، رقم 54، إصدارات الجنوب 1989. جريدة صيحة الحرطاني رقم1، أكتوبر 2001.

الكتب:

ابرتو، جان لانسلين، مارسيل، **قيود على الحرية**، إصدارات آبوجى 1998.

كوتون ســمويل، الرعب الصــامت، ســفر في العبودية المعاصــرة بإفريقيا، إصدارات هارليم ريفر ابرس، الولايات المتحدة الأمريكية 1998.

كاميس ألبير، الإنسان المتحرر، إصدارات كاليمارا 1991.

مرشـسـين، فيليب، القبائل والإثنيات والسـلطات بموريتانيا، إصـدارات قرطله، 1992.

توريس د، العبيد، إصدارات فيبيس، 1996.

المقال2: لفهم أحسـن لمعضـل لحراطين تفرض هذه الملاحظات نفسها

1. لحراطين: جمع حرطاني وتعني المحررين.

لكن محررين من ماذا؟ : من العبودية العربية البربرية بموريتانيا.

مفردها «حرطاني» ومؤنثها «حرطانية» لكن الكلمة قد تستعمل نعتا.

2. كما كان عليه الحال في النظام القديم هناك ثلاث مستويات :

أ- لعرب: الذين يمتلكون السلطة السياسية (حسان).

ب- الطلبه: (أزوايه) ممثلي السلطة الدينية.

ج- باقي المجتمع الذي يضـم الفنانين والحدادين وفي آخر المطاف لحراطين. ولحراطين هم من يشـكلون ذيل هذه التراتبية الاجتماعية التي بنيت لغرض الإخضاع. وتعد العبودية حالة أو وضعية لا يمكن الخروج منها أبدا.

ونشـير إلى أنه منذ سـنة 1960 وهو تاريخ الاسـتقلال أصـبحت موريتانيا جمهورية إسـلامية. وفي الواقع ما من تغيير حصـل اللهم إلا على مسـتوى السلطة السياسية أو على المستوى الاقتصادي الذي أصبح من الآن فصاعدا ملكا للزوايا (الطلبه) ولعرب. وبالنسـبة للبقية لم يتغير شـيء لأنه لا فرق بين الإمـارات الأربع القـديمـة التي كـانـت تحكم تراب موريتـانيـا والجمهوريـة الإسلامية منذ إنشائها.

3. لماذا اخترنا كلمة احراطين بدلا عن عبيد؟

هذه الكلمة تم اختيارها من طرف «الحر» (منظمة تحرير وترقية لحراطين) التي أنشئت عام 1974 في المدرسة الوطنية للإدارة بموريتانيا[12]. وكلمة عبد

---

12 - « وأنا محمد يحيى ولد سيرى وبلال ولد ورزك كنا قد أنشأنا أول نواة كانت هي منطلق العمل التحسيسي الذي قيم به، وقد انطلق كل شيء من هذه النواة التي عرفت تقدما مستمرا».

هي صورة نمطية بينما احراطين (أحرار) هي استشراف لآفاق مستقبلية لأن التحرر والحرية والرقي أمور تعد أهدافا يرجى بلوغها.

4. لحراطين والممارسات الاستعبادية في الإدارة العمومية:

هذه الحالة تنطبق على سيدي أفال الذي هو مهندس زراعي، خريج أحسن المداراس الفرنسية والكندية، والمدير الأسبق لسهل امبوريه (مركز زراعي قريب من روصو في جنوب موريتانيا). وقد تم حبسه خمس سنوات منذ 1998 في مدينته الأصلية روصو وذلك للتغطية على اختلاس أموال عمومية بطلها عربي بربري وسود موريتانيون. فعلى مستوى العدالة حظي سيدي أفال بثلاث تبرئات: فكل القضاة الذين وقعوا على هذه التبرئات تم فصلهم من العدالة الموريتانية ثم رمي بأحكام البراءة في سلة المهملات. هذا هو نمط عدالة الكيل بمكيالين فهو نموذج للعنصرية والاستعباد.

هناك نموذج آخر مارسته الدولة الموريتانية في حق استعباديين آخرين وكان ضحيته حرطاني آخر هو محمد يحيى ولد سيرى سنة 1997 وهو مؤلف هذا الكتاب. فقد قمنا سنة 1997 بإبلاغ وزارة الشؤون الخارجية ووزارة المالية باختلاس أموال عمومية قام به المحاسب أحمدو ولد السالك من ميزانية القنصلية العامة لموريتانيا في غينيا بيساو التي كنا نديرها. وهذا الاختلاس لم يتم في غينيا بيساو وهو محل إقامة القنصل وإنما في غامبيا. وقد تطلبت العملية تمالؤ البنك المركزي الموريتاني والقنصلية العامة لموريتانيا في دكار (بالسنغال) محمد ولد محمد عالي ابن عم رئيس الدولة والقنصل العام لموريتانيا في غامبيا الذي سهل له سحب 800.000 افرنك فرنسي من البنك المركزي الغامبي.

وفي الأخير قيم بكل ما من شأنه أن يبرئ ذمة مرتكب الاختلاس وكذا القبائل التي حظيت بهذه المبالغ المختلسة أي قبيلة «اسماسيد» وهي قبيلة رئيس الدولة ولد الطايع وكذا قبيلة إدوعلي التي ينحدر منها المحاسب أحمدو ولد السالك.

ففي العبودية التقليدية يراد من العبد أن يغني سـيده مباشـرة. وفي إطار الاستعباد الجديد وبمباركة من الدولة يجب على العبد أن يجعل سادته أو كل البرابرة الراغبين في الاسـتفادة أغنياء. و كا نت تتمثل وظيفتنا في هذه القنصـلية في إغناء جزأين من هاتين القبيلتين المتواجدتين في ضـواحي بحيرة اركيز (ولاية اترارزه) وهما إدوعلي و«اسـماسـيد». وذلك لأسـباب تعود إما لقرابتهم برئيس الدولة أو لزبونية سـياسـية. ومعلوم أن الخزينة العامة الموريتانية عبارة عن حانوت يسـتغله البربر والعرب: فلا وجود لدولة بمعنى الكلمة في هذا البلد. وعلى العكس من ذلك هناك تفاهمات قبلية بينية هي التي تتلاعب بهياكل الدولة الموريتانية.

وهنا أتهم الدولة بالتمويه السـياسـي .وبالفعل فإن إعلان 1980 والأمر القانوني الصادر عام 1981 المتعلقين بالقضاء على العبودية ليسا أكثر من وسيلة لإدامة نظام استعبادي تحت مسميات أخرى. فبدل استعباد منزلي كان هو الغالب برزت أشكال عبودية أخرى هي العبودية الإدارية (لحراطين يعملون في الإدارة بدل البيظان) والعبودية السـياسـية (للحراطين من طرف الأحزاب السـياسـية في الأغلبية والمعارضـة) والعبودية العصـرية (الذين لا يملكون عبيدا يجلعون احراطين يعملون لهم دون تعويض مسـتغلين تمالؤ قوات الأمن من شرطة ودرك وحرس وطني).وأخيرا العبودية الجديدة (المستعبدون يأقلمون مع الظروف الجديدة إلا أن الملفت هو أن الدولة أصبحت فاعلا هاما في التعبيد).

وهذا مثال حي: منذ 1997 تاريخ تحريم الكلام عن العبودية من طرف رئيس الدولة الذي يقول بالحرف الواحد: «لقد أغلق باب النقاش» التعريب والتقسيم القبلي يشـكلان عوائق أو مكابح أمام نضـال لحراطين ضـد العبودية ودعم الدولة للقبائل سعيا إلى إبقاء قبضتهم على عبيدهم.

الجديد كذلك هو أن عنصـرية الدولة- وهي النظرية الممارسـة وغير المعلنة التي تسـتهدف تهميش لحراطين- أكثر بشـاعة ونفاقا من الآبارتايد (نظام الميز العنصـري) لأن بيض إفريقيا الجنوبية يتميزون بالوضـوح: فهؤلاء -على الأقل- يقولون ويفعلون ما يدور في أذهانهم.

وعلى العكس من ذلك تماما فإن بربر وعرب موريتانيا ينظرون لكل شـــيء ويتكلمون عن أي شـيء فيما بينهم ويمارسـون كل شـيء ولكن لا يصـرحون بأي شيء للآخرين. وهكذا ولأن الآخرين يجهلون كل شيء فلا توجد مشاكل.

إن الاستعباد أيديولوجيا سيطرة أساسها العنصرية. وفيما يلي تعريف لها من طرف ألبرت ممي: «العنصـرية هي إعطاء قيمة عامة ونهائية لفروق حقيقية أو وهمية لصالح الفاعل وعلى حساب ضحيته قصد تبرير ظلم أو الحصول على امتياز».

وهذه «الطلعه» الحســانية للأديب الحرطاني محمد ديه ولد امخيطير تظهر الشقاء الذي يولده العذاب البدني والنفسي الذي يعيشه العبيد وسعيهم في التخلص منه.

لِمْكَـطَّعْنِ لِتـرَابْ رُومْ ... لِعْرَبْ نِخْتِيْـزْ افْــرَاكْهَ

مَانِ لَكْلَاَبْ الْمَا اتـرُومْ ... يَكْـونْ اعْـلَ هَنَاكْــهَ[13]

والواقع أن أيديولوجيا الإخضـــاع التي ينتهج البيظان هي التي تفرز العزلة النفسـية للحراطين حيث «يتم التعرف على بعض الأقليات من خلال الانطباع الذي يرسم الآخرون عنهم» [14].(جان بول سارتر)

فاتح أكتوبر 2001

---

[13] قطعة محمد ديه التي تظهر رفض العرب من طرف لحراطين (ضحايا الاستعباد).

[14] عبر مقولة جانبول سارتر هذه نرى تأثير المسيطرين على المسيطر عليهم.

المقال3: ردة الفعل على بيان السيد عبد الرحيم ولد الحضرامي أمام اللجنة الثالثة للأمم المتحدة: القضاء على العنصرية والتمييز (الجاري) بتاريخ: 2008/08/04

قال السيد عبد الرحيم ولد الحضرامي إن أهداف الأمم المتحدة يجب أن تنفذ عن طريق آليات مناسبة وأن بقبول موريتانيا وجود مكتب للمفوضية العليا لحقوق الإنسان على أرضها يتأكد التزامها بضمان هذه الحقوق للجميع من دون تمييز.

ثم أضاف أن موريتانيا صادقت على عدد كبير من الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وأنها صنعت بنفسها آليات وطنية بإمكانها تأطير ضمان حقوق الإنسان.

وأضاف الممثل أن الاعتقادات الدينية يجب أن لا تتخذ كذريعة لأعمال تمييزية. وحسب قوله فإن نشر الرسوم المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم أساءت إلى الإسلام وأن هذا النوع من التجاوزات ينبغي تحريمه.

يوم 2008/11/4 (المصدر: الأمم المتحدة).

إن وجود مكتب للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في موريتانيا وعلى أرضها لا ينم عن إرادة سياسية للقضاء على العبودية والعنصرية ولا يؤكد أبدا صدق السلطات الموريتانية اتجاه المجموعة الدولية.

ولنتذكر أن موريتانيا وقعت وصادقت -على الأقل- على عشر اتفاقيات دولية تتعلق بالعبودية والعنصرية.

و بخصوص العبودية فإن البلد وقع وصادق على اتفاقية 1926 واتفاقية 1956. وهاتان الاتفاقيتان تلزمان موريتانيا بالقضاء على العبودية بطريقة فعلية إلا أن قانون سبتمبر 2007 لم يحرر أكثر من 43 عبدا من سبتمبر 2007 إلى أغشت 2008. ثم إن الشهادات عديدة على وجود ممارسة مستمرة للعبودية حتى يومنا هذا. و هذه العبودية تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من 50٪ من ساكنة موريتانيا.

أما بخصوص العنصرية فإن موريتانيا وقعت وصادقت على الاتفاقية الدولية حول القضاء على العنصرية ومعاقبة جريمة الفصل العنصري الصادرة يوم 30 نوفمبر 1973 والتي دخلت حيز التنفيذ يوم 1976/07/18. وقد وقعت كذلك وصادقت على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بتاريخ 1981/06/28 وكذا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948 والذي يؤكد في مادته الأولى أن : « كل البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم مميزون بالعقل والإدراك ويجب أن يتعامل بعضهم مع بعضهم بروح أخوية».

ورغم ذلك نعرف أن العنصرية والعبودية واصلا امتدادهما تحت أنظمة ولد داداه (1957-1978) وولد المصطفى (1978-1979) وولد لولي (1979-1981) وولد هيداله (1981-1984) وولد الطايع (1984-2005) واعل ولد محمد فال (2005-2007) وسيدي ولد الشيخ عبد الله (2007-2008) وتحت نظام الجنرال ولد عبد العزيز منذ 06 أغسطس 2008.

أما التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات والالتزامات الأخرى للمجموعة الدولية فلا هدف يرتجى منه غير خداع وغش الرأي العام الدولي حول الطبيعة الحقيقية للنظام السياسي بموريتانيا.

ثم إن قبول وجود مكتب للمفوضية العليا لحقوق الإنسان يدخل في إطار نفس الاستراتيجية. ففي الوقت الذي كانت فيه موريتانيا تعيش تحت وقع انقلاب عسكري شجبته المنظومة الدولية بحث الانقلابيون عن مختلف الطرق الرامية إلى إغواء الهيئات الدولية. وعليه فلم يقم السيد محمد عبد الرحيم ولد الحضرامي بأكثر من مواصلة المناورات من أجل المماطلة التي لجأ إليها الانقلابيون بعد السادس أغسطس 2008.

دفعت تصرفات السلطات الموريتانية هذه بالبروفسور اكريسيان دلا كومبان إلى القول في كتابه المعنون بـ«تاريخ العبودية من العصور القديمة إلى أيامنا هذه»[15] بأن : موريتانيا بلد محتال لأنه يوقع ويصادق على اتفاقيات دون أن يطبقها.

مكتبة الفرنسية العامة، باريس 2002

وحسب رأيه «فإن بقاء العبودية يبدو مرتبطا ببقاء إسلام تقليدي جدا يتم تغييره حسب تأويل حرفي للقرآن العظيم. ونفس هذا العامل المعزز بالعنصرية ضد السود وتمالئ البلدان المحتالة المهتمة قليلا باحترام نظم اللعبة الدولية هو ما يفسر تواصل العبودية في موريتانيا وفي السودان إلى يومنا هذا» (الصفحة 273).

وقد أضفى الإسلام طابعا مؤسسيا على العبودية: ذلك لأنه يعترف للسادة بحقوق وواجبات على عبيدهم حاثا السادة على تحرير هم. ويعد هذا التقديس للعبودية من زاوية معينة مشاركة في استمرارها في بلد يعرف نفسه بالجمهورية الإسلامية. غير أن النظام الإقطاعي يتلاعب بالدين عن طريق تهميش المجموعات الأخرى مما يمكنه ببساطة من تأويل النصوص المقدسة لصالحه. و الإقطاعية استطاعت أن تدخل التقاليد في الدين للتلاعب بالطبقات التي تسيطر عليها.ثم إن جهل لحراطين وروافدهم بطريقة عامة يؤدي بهم إلى قبول التأويل الذي تقدمه الإقطاعية الدينية.

والواقع هو أن القادة السياسيين منبثقون عن إقطاعية البيظان. وتشكل هذه الإقطاعية الزبون السياسي بالنسبة لهم. وهكذا فإن تسيير الدولة يدار حسب مصلحة القوى الإقطاعية. أما استغلال الإسلام كمصدر للقانون الدستوري في موريتانيا فإنه يخدم تحكم البيظان في الدولة ويوطد سيطرة الإقطاعية البيظانية. وبتهميش لحراطين والفئات المقصية ودافعي غرامة السلطة السياسية تضمن السلطات ديمومة الحكم لصالح أقلية البيظان المسيطرة. وكان يمكن أن يكون الحال مخالفا لذلك.

فكان بإمكان الدولة أن تستعمل الإسلام كوسيلة لتحرير العبيد بالاعتماد على التوصيات المتعلقة بتحرير العبيد المنصوص عليها في القرآن الكريم.

فلا ينقص من قيمة التوصيات الدينية كونها لم تكن واجبة ولكن السلطات الموريتانية وممثلي رجال الدين لم يأخذوا هذا الحل الذي يتواءم مع العصرنة ويتماشى مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف موريتانيا. فعلى العكس تماما تم التلاعب بالإسلام لغرض التهميش.

وحسب السيد عبد الرحيم ولد الحضرامي فإن «المعتقدات الدينية يجب أن لا تؤخذ كذريعة للقيام بارتكاب أعمال تمييزية». غير أنه في موريتانيا كرس الإسلام كما السياسة لخدمة طيف مسيطر يهمش فئة مهمة من السكان هي لحراطين. فهذه المجموعة التي أصولها إفريقية سوداء هي في الواقع ضحية للعبودية والعنصرية في بلدها الأصلي. وتعد العنصرية والعبودية شكلان صارخان من الإقصاء والتمييز.

وكون السيد عبد الرحيم ولد الحضرامي -الاستعبادي- يتكلم باسم موريتانيا في الأمم المتحدة أمر فاضح. فهذا الشخص كان قد اعتبر شخصا غير مرغوب فيه في كندا سنة 2002 بسبب ممارسة الاستعباد. وكانت ضحيته خادمة صغيرة عمرها 12 سنة اكتشف حالتها مدير المدرسة الذي كان يدرس أطفاله[16].

24 نوفمبر 2008

---

16 - انظر المقال المنشور على www.haratine.com ركن الشهادة رقم3 : «الدبلوماسية الموريتانية والعبودية».

المقال4: الدبلوماسية الموريتانية والعبودية

في سنة 2002 بكندا تم اتهام سفير موريتانيا في هذا البلد عبد الرحيم ولد الحضرامي من طرف السلطات الكندية بممارسات استعبادية.

فعندما أراد الانتقال إلى عمله كسفير في كندا كان عبد الرحيم ولد الحضرامي وأسرته مصحوبين بفتاة حرطانية صغيرة (خادمة). وقد جرت العادة بأن تصطحب المرأة البربرية أو العربية (هنا يتعلق الأمر ببربرية) معها خادمة. ورغم حداثة سنها فإن الحرطانية الصغيرة كانت تقوم بكل أعمال المنزل: من طبخ (المشوي وتقديم الشاي) وتنظيف الإقامة وإعطاء الأكل للأطفال والاعتناء بهم.

وكانت تنام في المطبخ الساعة الثانية صباحا وعند السادسة صباحا كانت تهب واقفة لتحضير أطفال السفير للذهاب إلى المدرسة. فكانت توصلهم ثم تعود إلى الإقامة لمواصلة عمل لا ينتهي.

وقد أثار ذلك انتباه مسؤول المدرسة مدرس أطفال السفير. فكيف يمكن لطفلة صغيرة (يعني الحرطانية) أن توصل- جيئة وذهابا- أطفالا من سنها ؟ وكيف يبقون هم في المدرسة وهي تعود إلى المنزل؟

ثم إن أمارات جسدية جعلتهم يتساءلون:

البنت الحرطانية الصغيرة كانت جسديا منهكة وتبدو عليها مظاهر سوء التغذية. ولذلك السبب قام مدير المدرسة باستدعاء عبد الرحيم ولد الحضرامي سفير موريتانيا في كندا.

وكان سؤال مدير المدرسة الموجه للسفير هو: لماذا الطفلة الصغيرة التي توصل أبناءكم إلى المدرسة ...لماذا هي نفسها لا تذهب إلى المدرسة؟ فكان جواب السفير البائس : إنها ابنتي لكني اخترت ألا أرسلها إلى المدرسة !

ولكي يؤكد لمدير المدرسة أن الأمر يتعلق تماما بابنته أرى المدير جوازه الدبلوماسي حيث كان يوجد اسم وصورة الحرطانية الصغيرة كما لو كانت ابنته.

جواب المدير: «إذا كانت بالفعل ابنتكم فإنها في سن التمدرس ويجب أن تذهب إلى المدرسة».

وفي نهاية هذا الحوار اتصل مدير المدرسة بوزارته الوصية التي قامت بدورها بالاتصال بوزارة الشؤون الخارجية في كندا.

وتم استدعاء سفير موريتانيا عبد الرحيم ولد الحضرامي من طرف وزارة الشؤون الخارجية بكندا ثم أ شعرت رئا سة الجمهورية الإ سلامية الموريتانية بالقضية.

غير أن السفير لم يعاقب على ممارسته الاستعبادية بل على العكس من ذلك تم تحويله إلى ساحل العاج. وهناك سيمكنه أن يمارس الاستعباد على طريقته.

لماذا وزارة الشؤون الخارجية في موريتانيا التي كان على رأسها الداه ولد عبدي منذ سنتين وهو السفير السابق لموريتانيا في باريس والذي كان يحظى بالتقدير في الأوساط الدبلوماسية الفرنسية ...لماذا منح جوازا لعبد الرحيم ولد الحضرامي مرفوقا بصورة حرطانية مقدمة على أنها ابنته بينما يتعلق الأمر بخادمة سوداء تملكها أسرة المعني؟

1. إنه دليل على التصرف الاستعبادي على مستوى رفيع في الدولة الموريتانية.

2. لا يعد تحويل السفير إلى ساحل العاج عقابا وإنما يمكن السفير البائس والدولة البائسة التي يمثل من التستر على ممارساتهم الاستعبادية. فالواقع أنه لا خوف يخشى من كشف أو شجب الممارسات الاستعبادية في بلد إفريقي.

3. تذكروا في صيحة الحرطاني العدد 3 قيامنا بشجب وإدانة التصرف الاستعبادي لعبد الرحيم ولد الحضرامي المدير السابق لقطاع إفريقيا في وزارة الشؤون الخارجية بموريتانيا: فوزير التربية في كندا كشف للتو الدليل المادي على أن موريتانيا بلد استعبادي.

وقد وجهت جمعية احراطين موريتانيا بأوروبا (ج ا م أ) نداء إلى منظمات حقوق الإنسان الإيفوارية والدولية قصد متابعة وفضح التصرفات الاستعبادية للدبلوماسيين الموريتانيين عموما وخاصة عبد الرحيم ولد الحضرامي الذي لم يرعو عن تصرفاته الا ستعبادية لأن هذه الممار سة تسري في عروقه وفي عظامه وفي جيناته.

المقال5: السفراء العرب في باريس والاستعباد

لا يزال العالم العربي يواصل ممارسة العبودية. ففي فرنسا تعد غالبية الممارسات الاستعبادية نتاج سفارات دول الخليج. وحسب المسوح التي قامت بها لجنة مناهضة العبودية العصرية فإن: « النزاعات التي تم تلقيها ترتبط في الأساس ببعض السفارات. والواقع أن معظم المشغلين موظفون لدى سفارات بلدان الخليج. ومنذ عشر سنوات قامت اللجنة بدراسة ثمانية ملفات تلاحق دبلوماسيين سعوديين وقرابة خمسة عشر ملفا تتعلق بدبلوماسيين من بلدان الخليج»[17].

ولم تستطع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية وضع حد للممارسات الاستعبادية التي يقوم بها دبلوماسيون عرب :«فالواقع أنه رغم تدخل وزارة الشؤون الخارجية فإن غالبية الدبلوماسيين المشمولين في ملف العبودية المنزلية يرفضون أية مفاوضات مع الضحايا زاعمين أنهم يحترمون هيثيات اتفاقيات عمل التي تربطهم بالعمال إضافة إلى قلة الأدلة التي تؤكد أي تجاوزات من طرفهم»[18].

وفي فرنسا تعتبر الممارسات الاستعبادية التي يتسبب بها العاملون في الهيئات الدبلوماسية العربية مجرد امتداد للعبودية التي لا تزال قائمة في بلدانهم الأصلية.

والكتاب الذي ألفه مالك شبل والمعنون بـ«العبودية في أرض الإسلام» (باريس فايار، 2007) يؤكد وجود واستمرار العبودية على نطاق واسع في البلدان العربية والإسلامية: «فالعبودية موجودة في أرض الإسلام وفي أقصى الحالات ننكرها وفي أحسنها نسكت عليها».

15 دجمبر 2007

---

[17] - «لا يزالون عبيدا» رسالة فصلية منبثقة عن لجنة مناهضة العبودية العصرية، رقم:31 ، أكتوبر 2007، ص:3

[18] - نفس المرجع المذكور آنفا.

المقال6: العبودية في وسط السود الموريتانيين:

لا يقتصر وجود العبودية على مجتمع البيظان وحده بل يوجد على مستوى مجتمعات السود الموريتانيين أيضا. غير أن كون العبيد هنا يشبهون أسيادهم في السواد أمر منع التحدث عن وجود عبودية عنصرية عند السود. فخلافا لعبودية البيظان فإن السود يخضعون سودا آخرين للعبودية خدمة لهم وهؤلاء العبيد تتم السيطرة عليهم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا داخل هذه المجتمعات.

وتعد هذه العبودية نتاج حروب نشبت داخل الإثنيات وفيما بينها. كما أنها تأتت من حروب بين الممالك الإفريقية.

ولا مراء في أن التجارة الداخلية على مستوى إفريقيا ساهمت في ترسيخ العبودية.

وقد عرضت تجارة العبيد العابرة للمحيطات عددا كبيرا منهم في السوق الإفريقية، الأمر الذي سرع بانتشار الممارسات الاستعبادية في إفريقيا.

و أنتجت المتاجرة بالعبيد عبر الصحراء ما بين القرنين السابع والقرن العشرين والتي دامت فترة طويلة عددا لا يستهان به من العبيد.

ثم إن دخول الإسلام إلى إفريقيا قسم الأفارقة ما بين مسلمين وغير مسلمين. كما سهل نشوب الحروب البينية التي كان لها كبير الأثر على تكثير عدد العبيد.

تحت غطاء الجهاد (الحرب المقدسة) اتخذ العرب والأفارقة المسلمون الكثير من الأفارقة الملحدين والوثنيين والمسيحيين عبيدا.

تجدر الإشارة إلى أن العبودية في المجتمع الأسود تتقاسم بعض السمات مع عبودية البيظان:

يتعلق الأمر بعدم المساواة بين السيد والمسود (العبد).وهذا الأخير ضحية تسلط سيده عليه عن طريق استغلال مباشر أو غير مباشر. لذلك

من الصعوبة بمكان أن تجد سودا موريتانيين يبقون على الدوام مرتبطين بأسيادهم. غير أن بعض سادة العبيد يجعلون عبيدهم الحاليين أو القدامى يعملون مجانا في مهام آنية كبناء منزل أو زراعة أو حصاد حقل...إلخ

أما فيما يتعلق بالاستغلال غير المباشر فهو سياسي واقتصادي واجتماعي في آن واحد. فعلى المستوى السياسي فإن احتكار السلطة التقليدية يعود إلى أرستقراطيات السود الموريتانيين. وبالتالي فلا العبد ولا المهمش يمكن لأحدهما أن يكون زعيم قرية. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو أن تكون القرية مأهولة بالعبيد حصريا أو بالمهمشين حصريا.

وعلى المستوى السياسي العصري يمتلك النبلاء حق الاحتكار لأنهم هم من يديرون البلديات وهم من يعينون كوزراء وهم المنتخبون في الجمعية الوطنية وفي مجلس الشيوخ.

والحقيقة أن العبيد والمهمشين يصعب عليهم الترشح في الانتخابات: ذلك لأن إقطاعية السود الموريتانيين تعارض الأمر تماما في تمالؤ فاضح من الدولة. «وهكذا نفهم أكثر لماذا ظلت بعض الشخصيات (...) تحتل الواجهة السياسية في موريتانيا على الدوام . فبانتمائهم إلى فئات نبيلة ظل هؤلاء معززون ومكرمون دوما من طرف كل الحكومات المتعاقبة. وهذا ما نشير إليه بالمعايرة الحسابية الشائعة : الوزير من "التورودو" والشيخ من "الدنيانكه" والوزير من "الهوري" دون نسيان أن المدير من طائفة "كرى"»[19].

ويظهر الاستغلال السياسي للمهمشين والعبيد بجلاء إبان الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية لأن الفئات السفلى تنسجم تماما مع مواقف الفئات العليا "النبيلة". فلا يصوتون لهم فقط وإنما يصبحون جاهزين للدخول في حروب تناهض الأرستقراطيين الآخرين.

وعليه فإن الفئات المسيطرة تأخذ بزمام المبادرة الاقتصادية بامتلاكها الأراضي الزراعية في إقصاء تام للعبيد والمهمشين. ونادرا ما يمتلك عبيد

---

[19] - م.و.م.ل، «رغم انتشارها الواسع بين لحراطين هل توجد العبودية في وسط الأفارقة السود الموريتانيين؟» في http://www.cridem.org/c-info.php?article=37761

أراضــي فهم - والحال هذه – إنما يتعاطون للمزارعة. وهكذا يتقاســمون الحصاد مع ملاك الأرض لا غير.

وتمكن الملكية العقارية النبلاء من بسط نفوذهم على العبيد والمهمشين. و بالفعل فإن العبيد لا يســتطيعون تلبية حاجياتهم دون تكرم من مالكي الأراضي.

وعلى المســتوى الاجتماعي فيحرم على المهمشــين كما العبيد التزاوج مع النسـاء النبيلات فيجدون أنفسـهم مرغمين على التزاوج فيما بينهم. وبالطبع فكل إخلال بهذا النظام يعرض الفاعلين للنقمة والانتقام.

وحتى على مســتوى المقابر فإن للعبيد مربعهم الخاص (فضــاءهم المحدود) الذي هو مفصــول عن الفضــاء الخاص بالنبلاء. وبذلك نفهم أنه حتى على مســتوى العالم الســفلي يوجد تمييز فاضــح يفصــل ما بين فئة العبيد والمهمشــين وفئة النبلاء. والظاهر من هذا التصــرف أن ليس بإمكانهما أن يلقيا الله معا !

وجدير بالذكر أن العبيد والمهمشين لا يحق لهم أن يكونوا أئمة مساجد في قرية يقطنها النبلاء. و أن المعارف الدينية مرتهنة بأيدي النبلاء ســواء على مستوى ممارســة بعض الوظائف (الإمامة، تعليم القرآن، الخبطة والوعظ...) كما هو الحال على مستوى تأويل النصوص الدينية.

وكخلاصة يمكننا القول بأن إقطاعيي البيظان والسود الموريتانيين يتقاطعون في تحديد الوضـعية المخصـصـة للعبيد. كما يتقاســمون نفس الرؤية حول الممارســات الاســتعبادية وبالتالي فالإقطاعيتان تؤصــلان لعلو كعبهما على حســاب العبيد والمهمشــين. وبالتالي فنبذ العبيد والمهمشــين هو نفســه الموجود في كلتا الإقطاعيتين.

أما الفروق القائمة بين نمطي الاستعباد فترتكز علي طريقتهما في الاستغلال: البيظان لا يزالون يســتغلون عبيدهم بصــورة مباشــرة وهؤلاء العبيد يعملون من دون أجر ولا يجوز لهم ملك أي شيء خاص بهم . أما على مستوى السود

الموريتانيين فإن العلاقة بين السيد والعبد أقل إلزامية؛ فالعبد يعمل لنفسه ويستفيد من نوع من الاستقلالية وسيده لا يطلب خدماته إلا من فترة لأخرى.

الفرق الثاني متعلق بضروب العذاب الجسدي والنفسي،حيث أن البيظان يعاقبون ويسيئون معاملة عبيدهم. وهذه الإساءات قد تنتقل من مجرد صفعة إلى موت محقق!

الفرق الثالث يتأتى من كون البيظان يبيعون عبيدهم أو يهبونهم أو يؤجرونهم أو يتبادلونهم إلى آخره بل إنه نشاط مربح في مجتمع البيظان.

هذه الممارسات وجدت في فترة معينة في أوساط السود الموريتانيين لكنها اندثرت.

4 إبريل 2011

2. العبودية الإدارية والسياسية:

يتناول هذا الباب مقالين: الأول يظهر المعاملة المخصصة للحراطين من طرف الإدارة الموريتانية. والثاني يتعلق بالاستغلال السياسي لمكونة لحراطين من طرف الحكام والمنتخبين. وعبر المقالين يبدو جليا أن الدولة متورطة في استغلال لحراطين.

المقال1: العبودية الإدارية وقضية أميلمنين بنت بكار فال، موظفة في البنك المركزي الموريتاني

ولفهم ما سنسرد هنا يجب التذكير بالوقائع.

يوم 13 دجمبر 2010 ذهبت «إيرا» موريتانيا ومنظمات وأحزاب سياسية أخرى مناهضة للعبودية إلى مفوضية «عرفات1» بنواكشوط للتنبيه على ممارسات استعبادية تخضع لها بنتان: السالمه بنت السالم وأم العيد بنت سالم طيفور. وفي المفوضية حدثت مشادات كلامية بين الشرطة ومناضلين مناهضين للعبودية من بينهم بيرام ولد الداه ولد اعبيدي رئيس «إيرا» موريتانيا.

وكانت هذه الحالة من فعل السيدة بكار فال، موظفة بالبنك المركزي الموريتاني المؤسسة الحكومية. والحال أن أصول السيدة بنت بكار فال تقربها من أصول رئيس الدولة الحالي. فالواقع أنها عضو من قبيلة «أولاد دمان» التي تسكن ولاية «اترارزه». وهذه القبيلة تنتمي إلى المجموعة العربية الموريتانية كما هو الحال لقبيلة «أولاد بسبع» التي ينحدر منها ولد عبد العزيز رئيس الدولة الموريتانية.

وفي العدد الأول من جريدة صيحة الحرطاني الصادرة بتاريخ: 1 أكتوبر 2001 وضعنا تصنيفا للعبودية التي يمارس البيظان في موريتانيا. ويمكن أن نجزئ هذا التصنيف إلى خمسة أنماط:

- العبودية التقليدية: وهي استغلال العبد في الأعمال المنزلية.

- العبودية الإدارية: وتمتاز هذه عن غيرها باتخاذ الإدارة كإطار استغلال للعبد والحرطاني (المحرر) بواسطة عضو من هذه الإدارة أو أي من سادة العبيد كائنا من يكون. و هذا النمط من العبودية قد يكون بطله وكيلا عموميا يمارس العبودية بدعم من الدولة ضمنيا أو ظاهريا.

- العبودية السياسية: وفي هذه الحالة يستعمل العبيد أو الحراطين (المحررون) لأغراض سياسية.

- العبودية العصرية: وتتجلى في استغلال السود عموما بما في ذلك لحراطين والعبيد من طرف البيظان. وذلك في تمالؤ مع الدولة.

- العبودية الجديدة: وهنا فإن العبد حتى وإن كان محررا فإنه يبقى أسير استغلال أسياده الأول.

وقضية بنت بكار فال تعد من العبودية الإدارية لأنها تعمل كموظفة دولة وتستغل العبيد. وتوجد أشكال كثيرة من هذا النمط من العبودية.

ففي أول الأمر يكتتب موظفون بيظان عبيدهم الخاصين على مستوى الإدارة العمومية ويبقونهم للعمل في منازلهم. أما الراتب الذي كان من المفترض أن يذهب إلى العبد فيستولي عليه السيد. وهنا يكون العبد مستغلا استغلالا مزدوجا: فهو يقوم بالأعمال المنزلية بالمجان وفي نفس الوقت يدر دخلا إضافيا على مالكه بطريقة غير شرعية.

وفي حالة العبودية الإدارية الثانية فإن العبد يعمل في منزل الموظف دون أن يكون له راتب لذلك فهو يعد ملكا للموظف.وهذه هي حالة الاستعباد التي مورست من طرف بنت بكار فال.

وإذا حدث أن تخلص العبد أو الحرطاني من الحالتين المذكورتين أعلاه فيمكن أن يكون ضحية استعمال من نوع آخر: ذلك أنه سيستعمل بديلا عن الآخرين في العمل بالإدارة. إن موظفي البيظان يخففون من عملهم عن طريق تكليف لحراطين بنفس العمل فيجعلونهم يتعاطون لكل الأعمال الصعبة على مستوى الإدارة.

وهناك ممارسة أخرى تمس لحراطين (المحررين) والعبيد. فبصورة عامة لا يمكن لهؤلاء أن يتوجهوا إلى الإدارة العمومية قبل أن يمروا بأسـيادهم الحاليين أو القـدامى. والإدارة لا تعتبرهم أبـدا كمحـاورين لهم كـامـل الحق. وهكـذا فـإن الحرطاني أو العبد الذي يرغب في الحصـول على بطاقة التعريف أو الذي يريد أن يشـهد أو الذي يرغب في بيع أرض زراعية أو سـكنية لا بد بالضـرورة أن يلجأ إلى سـيده القديم أو سـيده الحالي. وعليه فأمام الإدارة يبقى لحراطين والعبيد قاصـرون على الدوام. وتفرض هذه الحالة على الضـحايا أن يبقوا في خدمة أسيادهم الحاليين أو أسيادهم القدامى. وأشكال العبودية هذه التي تشمل وكلاء الدولة والاستعباديين الآخرين تمارس اليوم في موريتانيا.

فإذا أثبت العبد أو الحرطاني (المحرر) امتلاكه لروح تحررية أو امتنع من الانصـياع لأوامر بيظاني -يعتقد بأنه أعلى منه درجة- فإنه يتعرض لعقوبات من بينها الطرد أو تعطيل مساره الوظيفي أو اتهامه باختلاس أموال عمومية إلخ ....

ومنذ التعيينات الأولى للحراطين في مناصب عليا في الثمانينات وجد الاستعباديون وسـائل جديدة لاسـتغلال لحراطين. فالحقيقة أن لحراطين الذين يلجون إلى هذه المناصـب يصـبحون رهائن لأسـيادهم وقبائلهم. لذلك عادة ما يتم دفعهم إلى اختلاس أموال عمومية لإرضاء أسيادهم الحاليين أو أسيادهم السابقين.

لقد كانت محاولة الترتيب هذه ضـرورية لمعرفة واسـتظهار مميزات عبودية البيظان فلا يمكن أن نحارب شرا دون أن نحيط بكل أبعاده.

وتطرح هذه الممارسـات أسـئلة جمة: فهي لا تتعلق بالقانون الوضـعي (القوانين والأنظمة) ولكنها تتأتى من إرث ثقافي استعبادي قننته الشريعة.

وفي موريتانيا الجمهورية الإسـلامية، الشـريعة (القانون الإسـلامي) هي «المصدر الوحيد للقانون».

وانطلاقا من هذا يمكن أن نعتبر العبودية شـرعية في موريتانيا لأن القانون الإسلامي يسمح بهذه الممارسة. إلا أن قانون 2007 يحرم بتاتا العبودية[20].

---

[20] - انظر. http://www.haratine.com/texte_juridique2.htm

وفي مادته الرابعة يؤكد القانون ما يلي: «يعاقب بالحبس من خمس إلى عشر سنوات وبغرامة قدرها خمسمائة ألف أوقية (500.000=1246,62 يورو) بالحبس كل من عبد أو حرض على تعبيد شخص أو انتقاص حريته أو كرامته أو كرامة شخص تابع له أو واقع تحت وصايته لكي يصبح عبدا." وهذه الوضعية الغامضة تظهر التجاذب ما بين البحث عن المساواة والتقاليد في موريتانيا التي تنبني على مجتمعات إسلامية مشبعة بالتراتبية.

وهكذا بعدما أنهينا تحليل أشكال العبودية كان ضروريا أن نقوم بفضحها في أوروبا. وقد قمنا بهذا الشجب بداية في جريدة ليبراسيون الصادرة بتاريخ 27 يوليو 1999 ثم في جريدتنا ج ا م أ، صيحة الحرطاني بتاريخ: 1 أكتوبر 2001. وكذلك في المؤتمرات المتتالية التي وجهت من خلالها دعوة إلى ج ا م أ.

وهذه سانحة لشكر افلام FLAM (قطاع أوروبا الغربية) لتمكيننا من التحدث مرات متتالية حول مسألة عبودية البيظان في مطلع الألفينيات.

وفي الأخير ومنذ نشأة موقعنا www.haratine.com يوم 20 مايو 2004 فإن مقالات وبيانات صحفية وشهادات تم نشرها لتتناول مختلف أوجه عبودية البيظان.

وفي أطروحتنا للدكتوراه التي نوقشت في سبتمبر 2006 في باريس2 والتي عنونت بـ «إلغاء العبودية في موريتانيا.. وصعوبات التطبيق» قمنا بتعميق البحث حول هذه الأنماط من العبودية عبر غربلة المفاهيم وإعطاء أمثلة حية.

فمن يجهل اليوم أن القضاة ومفوضي الشرطة والحكام والموظفين والوزراء... يمتلكون عبيدا في منازلهم الفاخرة؟ ولكن هذه الحالات لم يتم أبدا التحدث عنها ! وعليه لم يكن مفاجئا ألا تتعرض السيدة بنت بكار فال لأية عقوبة.

وعندما نوهت ج ا م أ بالممارسات الاستعبادية التي تمارس من طرف الناها بنت مكناس لم يتم حتى تداول هذه المعلومة.

وباستثناء ج ا م أ فإن أول من نوه بالعبودية في المدن هو ابراهيم ولد بلال ولد اعبيد وذلك في المقابلة التي منحت له على موقعنا www.haratine.com

في 2010. فالواقع أن في المدن حيث الإدارة موجودة يمارس وكلاء الدولة العبودية من بين آخرين.

وما يميز بيرام ولد الداه ولد اعبيدي ومناهضي الاستعباد هو أنهم رفعوا حالة عبودية أمام العدالة تورطت فيها موظفة في البنك المركزي الموريتاني وكانت تلك سابقة.

إن شجاعتهم أوردتهم الحبس ستة أشهر سجنا نافذا وغرامة مغلظة. وترينا هذه الحالة مدى تورط الدولة في إدامة العبودية فبدل دعم من يناضلون من أجل وضع حد لكل أشكال الرق يقومون بمعاقبتهم.

وعليه فإن صفحة العبودية الإدارية لا يمكن أن تطوى ما دمنا لم نضع حدا فعليا للرق.

لماذا كانت قضية بنت بكار فال معبرة؟

1. يتعلق الأمر بحالة استعباد: والاستعباد نفي للكينونة البشرية.

2. مرتكبة هذه الأفعال إطار في الإدارة العمومية وهذه الأخيرة ينبغي أن تكون حيادية وغير منحازة لتطبيق القرارات التي يفرض عليها الحال.

لنأخذ مثالا للبرهنة على أقوالنا: هل يمكن لموظف أن يطبق القانون رقم 2007/048 الصادر بتاريخ: 3 سبتمبر 2007 المتعلق بتجريم العبودية والقاضي بمعاقبة الممارسات الاستعبادية إذا كان هو نفسه مالكا لعبيد؟

من الصعب بل من المستحيل أن تكون حكما وخصما في نفس الوقت.

يجب على الدولة أن تظهر مدى صرامتها اتجاه العبودية الإدارية. وعلى الموظفين أن يكونوا مثاليين. أما أولئك الذين لا يحترمون النظم التي تفرض الدولة فيجب أن يعاقبوا بصرامة.

وإذا كانت النصوص التي تلغي العبودية لم تطبق في موريتانيا حتى اليوم فإن ذلك في جزئه الأكبر يعود إلى هذا التناقض الذي يطلب من الموظفين الاستعباديين تطبيق قوانين تعارض مصالحهم.

3. إن دولة لا تفرض على ذراعها العلماني الذي هو الإدارة العمومية تطبيق قوانينها ونظمها تعد دولة بلا إرادة وتتعاطى للكذب السياسي للتستر على غياب تصميمها ومضيها قدما في سبيل تطبيق القوانين.

وتميط قضية بنت بكار اللثام أكثر عن التضامن العنصري للدولة مع الاستعباديين كما تظهر أن الأخيرة إنما يتم تسيير ها حصريا لصالح مجموعة البيظان.

والدليل هو أنه ما من بيظاني استعبادي تم توقيفه أو حسبه أو حتى إزعاجه لارتكابه ممارسات عبودية: فمنذ نظام ولد داداه إلى نظام ولد عبد العزيز بقيت الممارسات كما هي لم تتزحزح.

فلا تزال الممارسات هي نفسها ضد ضحايا الرق. والحقيقة أنه كلما رفعت حالة عبودية إلى مسمع مفوض شرطة أو قائد سرية درك أو حاكم أو والي أو قاضي إلى آخره.. فإن الاستعبادي يخرج مبرئاً في كل مرة. وتبقى الضحية في السجن أو تحت الضغط.

ولكي تتمكن الضحية من الخروج من المأزق يجب عليها إنكار الممارسات الاستعبادية التي تعرضت لها وأن تتهم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يطالبون بتطبيق قانون دولة المراوغات.

ثم يستعان بأسرة الضحية لتفنيد كل الممارسات الاستعبادية والثناء على مزايا الاستعباديين الذين كانوا يذلونها ولا يزالون يخضعونها.

إن سيطرة البيظان السياسية أدت إلى تمالئ الدولة والإدارة للإبقاء على العبودية. والواجب هو أن تكون محاربة العبودية الإدارية مسألة ذات أولوية انطلاقا من دور الإدارة في تطبيق القوانين والمثالية التي يجب أن تتحلى بها الدولة.

و إلغاء العبودية يوجب تعبئة كل قوى النضال الموريتانية. وهذا المشكل يجب أن لا يختزل في أقلية واحدة اعتبارا لأصلها أو حالتها. فبناء الدولة الديمقراطية لا يمكن أن يتأتى دون القضاء النهائي على العبودية والعنصرية.

16 يناير 2011

المقال2 : العبودية السياسية في موريتانيا

يمكن تعريف العبودية السياسية على أنها استغلال العبيد أو لحراطين في المجال السياسي. وفي موريتانيا تشكل الروابط الاجتماعية البينية القلب النابض للقضايا السياسية.

غير أن الدستور الموريتاني يتجاهل مكونة لحراطين فلا ذكر لوجودها ولا للغتها ولا لثقافتها.

فالمادة 6 من الدستور الموريتاني تؤكد على أن «اللغات الوطنية هي: العربية والبولارية والسوننكية والوولفية وأن اللغة الرسمية هي العربية» ومن خلال هذه المادة يعتبر لحراطين منسيين لأن اللغة التي يتكلمون لم يرد ذكرها في هذه المادة.

وبصورة عامة فأقلية قليلة من الموريتانيين تتكلم العربية. والمجموعة العربية البربرية (البيظان) تتحدث «الحسانية» التي هي لغة هجينة مشتقة من مزيج من العربية والبربرية ولغات السود الموريتانيين.

وفي نهاية المادة 6 من الدستور يشار إلى أن «الحسانية» مماثلة للعربية. وهذا الأمر غير صحيح: فالحسانية ليست العربية ولو سلمنا بالأمر جدلا فإن المتحدثين بالحسانية سيفهمون العربية دون صعوبة بينما يقول الواقع عكس ذلك.

ومعلوم أن لحراطين يتكلمون حسانية مكسرة قريبة من حسانية البيظان وليس اللغة العربية الفصحى. غير أن الدستور يعتبر البرابرة ولحراطين عربا وهو أمر مناف للحقيقة التاريخية والعلمية والوجودية. وتجدر الإشارة هنا إلى فرق ذي بال بين البربر ولحراطين: فالبربر هم المنظرون والمستفيدون من العبودية أما الآخرون فهم ضحاياها.

أما اعتبار لحراطين والبربر عربا فإنما يتنزل في إطار العمل على ترسيخ منهج إيديولوجي.

وسيمكننا تحليل ألفاظ الدستور من القول بأن هناك إرادة سياسية تهدف إلى مسخ لحراطين والبربر لجعلهم عربا قصد إيجاد أغلبية باسمها يمكن تقنين الحصول على السلطة وممارستها. وهكذا فإن الحكام يؤكدون على الدوام على أن نسبة العرب تمثل 80٪ من سكان موريتانيا .وهذه النسبة المعرب عنها لا يمكن أن تحصل دون احتساب عدد لحراطين كما لو كانوا عربا.

ومعلوم أن إحصاء لحراطين متروك لتقدير الأسياد الحاليين أو الأسياد القدامى. فالدولة لا تملك أية إرادة لإحصائهم كأفراد مستقلين ترتبط بهم حقوق مواطنة. ذلك لأن مصالح الحكام والإقطاعيين تتقاطع واقعيا : فحكام البلد منحدرون من هذه الفئة ويملكون هم أنفسهم عبيدا. ومن أجل تثبيت حكمهم يعتمدون على الإقطاعية كزبون سياسي لهم.

ويحصي السادة عبيدهم أو حراطينهم حسب بعض المعايير المناسباتية والانتهازية (الإخضاع، الانتخابات...).

وعلى مستوى إحصاءات 1977 و1988 تم تعمد حذف نسبة لحراطين على مستوى ساكنة موريتانيا. ووحدها الإحصائيات الفرنسية التي أجريت ما بين عامي 1964-1965 تقدر لحراطين والعبيد بنسبة 45٪ من تعداد السكان الكلي.

وفي الحملات الانتخابية لا يتوجه المترشحون إلى لحراطين والعبيد وإنما إلى أسيادهم الحاليين أو القدامى للحصول على أصواتهم. ويتفاوض السادة القدامى مع المرشحين حول الامتيازات التي قد يحصلون عليها من (تعيين أفراد من أسرهم في مناصب وامتيازات عينية والحصول على بنى تحتية...). وهكذا نجد في موريتانيا منتخبين وصلوا إلى السلطة عبر تصويت احراطين ولكنهم يعارضون تحررهم. ينطبق ذلك على مجلس الشيوخ عام 2007 فقد رفضوا بالأغلبية القانون المجرم للعبودية.

إن مشاركة لحراطين في الحملات الانتخابية أمر حاسم: فهم من يبنون الخيام لاحتواء منعشي الحملات والناخبين وهم من يصنعون الشاي والمشوي

ويستخدمون الطبول. وهم كذلك سائقو السيارات والضامنون لسير الخدمات المتعلقة بالحملة الانتخابية وإنعاشها.

فمبدئيا يعد المنتخبون مدينون بالفضـــل للذين انتخبوهم وهم ممثلوهم. لذ لك يتو جب عليهم ا لد فاع عن مصـــالحهم. إلا أن الـ ظاهر هو أن حقوق لحراطين غير مدافع عنها في موريتانيا من طرف هؤلاء المنتخبين. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بو ضعية العبيد ولحراطين في مجتمع البيظان التقليدي: فالعبيد ولحراطين ليسـوا معتبرين بشـرا ذوي حقوق وفي مخيلة البيظان فإن مال العبد لسـيده. أما الحرطاني فإنه يبقى رهين فضـل سـيده القديم. ورغم المصـادقة على النصـوص القانونية التي من المنطقي أن تجعل من العبد أو الحرطاني مواطنين فإنهما يظلان معتبرين شخصين أقل من البشر شأنا بل بضـائع يمتلكها الأسـياد الأول أو الحاليون وبالتالي فالممارسـة مسـتمرة في إبقائهم هم عبيدا.

وفي موريتانيا وقبيل نشـر نصـوص 1981 التي تلغي العبودية وما تلاها فإن الإقطاعية المدعومة من طرف الـ سلطة كانت دائما تخرق القوانين الإ سلامية المتعلقة بالتحرير: ففي الشـريعة الإسـلامية يصـبح العبد المحرر (الحرطاني) متسـاويا مع سـيده القديم ولا تعود تربطه به التزامات. غير أن المحرر يبقى على الدوام مدينا لسيده القديم. وهو أمر مخالف لتعاليم الشريعة الإسلامية.

ومعروف أن هذه الوضعية متواصلة رغم المصادقة على النصوص التي تعاقب الممارسات الاستعبادية. وأساس ذلك هو القيمة المعطاة للعبيد الذين يعتمد عليهم البيظان. وقد تأسست تلك القيمة على استغلال العبيد ولحراطين.

فعلى المسـتوى الاقتصـادي يملك لحراطين والعبيد القوة العضـلية المنتجة. وسواء تعلق الأمر بالاقتصاد التقليدي أو المعاصر فإنهم في قلب الإنتاج: ففي الاقتصاد التقليدي مثلا يزرعون النخيل والحقول ويحرسون الماشية ويسيرون القوافل ويحفرون الآبار ويقطفون الثمار ويمارسون استخراج الملح.

وفي الاقتصـــاد العصـــري فإنهم يعملون للبيظان في المخازن والمتاجر. كما أنهم يحطون ويحمَلون البضــائع. ومعلوم أن ملاك الشـركات من البيظان لا

يدفعون رواتب لعبيدهم الذين يستغلون. وهكذا فإنهم لا يسددون لهم لا الأعباء الاجتماعية ولا الرواتب. وفي مقولة حسانية شائعة «ازرع ادبش موكول وملموم» أو «لحم الرقبه موكول ومذموم». وبإسقاط هذين المثلين على هذا الواقع يكون المعنى هو أن العبيد ولحراطين يشكلون مخزونا حقيقيا للبيظان. لكن دورهم الحاسم في إسعاد وهناء مجتمع البيظان مغيب كما كان عليه الحال ولا يزال إلى يومنا هذا.واليوم نعمد إلى التستر على عددهم وطمس أهميتهم والتقليل من قيمتهم.

وكما هو الحال في المجال الاقتصادي فإن لحراطين يتم استغلالهم سيا سيا من طرف الدولة الموريتانية ومجتمع البيظان.

14 مارس 2011

3. العنصرية في موريتانيا والعالم العربي:

يكره العرب - كما البربر – مجتمع السود بصورة عامة ويعتبرونهم أشخاصا أقل مرتبة. وستتناول المقالة الأولى طبيعة العنصرية للعبودية التي يمارس البيظان. أما المقالة الثانية فستظهر كيف أنه على مستوى هرم الدولة يظل هذا الفكر سائدا إلى اليوم. ويتناول المقال الثالث المعاملة العنصرية للحراطين من طرف الحكام. أما المقال الرابع فيهتم بالتمييز العنصري داخل الجيش الموريتاني ضد لحراطين. وفي الخامس سوف نحلل مدى عدم المساواة في التعامل بين البيظان المسيطرين وبين السود على مستوى العدالة الموريتانية. وفيما يتعلق بالمقال السادس فيبرز إلى الأذهان كيف أن المرضى السود المرفوعين إلى مستشفيات المغرب يتركون لحالهم بسبب لونهم بينما يعالج البيظان في ظروف حسنة. وفي المقال السابع سوف نريكم كيف أن اللاجئين السودانيين بمصر يتعرضون لمعاملة سيئة لا لشيء إلا لسواد بشرتهم.

المقال1: الطابع العنصري لعبودية البيظان:

تجدر الإشارة إلى أن كل أنواع العبودية لها طابع اجتماعي. فالحقيقة التي لا شك فيها هي أن العبودية ناتجة عن فعل الإنسان. وقد نشأت للاستجابة لاحتياجاته إلا أن كل إنسان يعيش في مجتمع. فـ «الإنسان كائن اجتماعي»: (أرسطو).

وبالتالي فإن أشكال العبودية لها طابع اجتماعي ومحلي في آن واحد. فالعبيد منحدرون من نفس المجموعة الاجتماعية بسبب موازين القوة. وهكذا فإن العرب كانوا يخضعون عربا آخرين للرق. وقد حدث ذلك بنفس الطريقة على مستوى اليونانيين والفرنسيين.

واستمر الأمر كحقيقة ممارسة ردحا من الزمن. وبعد ذلك حدث تقدم حيث أصبح العبد -بشكل عام هو الآخر- دائما ما ينتمي إلى مجتمع آخر أو إثنيات أخرى. وكان اليونان يملكون الكثير من العبيد الذين قدموا من «ثوراس»

وأماكن أخرى وبالتالي من فئات أخرى. وجدير بالذكر أن العرب قبل الإسلام كانوا يملكون عبيدا سودا أقل عددا مقارنة مع نتائج عمليتي الاتجار الشرقية والصحراوية التي طبعت فترة ما بعد قدوم الإسلام.

وقد مكن التوسع الإسلامي - إضافة إلى أسلمة العديد من السود - من تعبيد سود آخرين.

ثم إن اعتراف الإسلام بالعبودية أضفى طابع قدسية على هذه المسألة بحيث توجد اليوم صعوبات في تجاوز ها كظاهرة اجتماعية مشينة.

وبسبب التجارة العابرة للصحراء فإن عبودية البيظان في موريتانيا تتميز بطابعين : طابع اجتماعي و طابع عنصري:

1- اجتماعي للأسباب التي ذكرنا سلفا وهو الحال الذي ينطبق على العبودية في مجتمع السود الموريتانيين. ففي هذا النمط من العبودية يكون العبيد كلهم سودا.

2- عنصري: لأن عبيد البيظان كلهم سود: وطبعا يوجد من بينهم مختطلون هم نتاج العلاقات الجنسية بين الأسياد والخادمات. وناتج هذا الخليط كثيرا ما يبقى مستعبدا إلا في استثناءات قليلة.

3- لحراطين: المحررون من عبيد البيظان لا يحصلون على الحرية التي تجعلهم على نفس مستوى الأحرار. فالحقيقة أن لحراطين لا يبارحون و ضعية زبونية (المولى) التي تستمد من المذهب المالكي. وتوصي نصوص الفقه بـ«الولاء لرب العمل ». وهذه الظواهر التي تبدو لنا غير مطابقة للأشكال العصرية للعبودية - لأننا نكون فيها مملوكين أكثر من أن نكون مرغمين للولاء لشخص ما - تتواءم تماما مع نظم الاسترقاق التي نص المكتب الدولي للشغل على أنها استعباد عصري»[21].

---

[21] - إينس امراد دالي «من العبودية إلى الرق، حالة السود في تونس» في دفاتر الدراسات الإفريقية، رقم179-180، 2005.

ومعروف أن قواعد المذهب المالكي تمنح للحراطين مكانة وسـطا حيث هم أحرار نظريا لكنهم في الواقع - وفي موريتانيا تحديدا -مستغلون عن قرب. ولذلك يواصلون عملهم لصالح أسيادهم الأول: فتجدهم ممنوعين من حقهم في الشهادة . وقد يمنعون من أموالهم التي تحصلوا عليها بعد تحريرهم ولا يمكنهم أن يكونوا أئمة حتى وإن كانوا متعلمين إلى آخره.... وعلاقات الزبونية هذه يرثونها كابرا عن كابر تماما كما هو الحال بالنسبة لتوارث العبيد. غير أن القرآن الكريم الذي يعترف بالعبودية يحث المسلمين على تحرير العبيد. وبمجرد تحريره يحصل الحرطاني على حرية مساوية لحرية السيد. وهكذا فلا يقر القرآن علاقة تبعية العبد لسيده طالما يتم تحريره .

ويؤكد هذا الخرق للقواعد الشرعية- إذا لزم الأمر -الطابع العنصري لعبودية البيظان: فحتى وإن تم تحريرهم فإن لحراطين -بسبب وضعيتهم القديمة كعبيد ولون بشرتهم- يظلون في موقع وسط لا يمكنهم أبدا من أن يكونوا متساوين مع الأحرار (البيظان).

4. إن مجموعة السود بموريتانيا (غير المستعبدة من طرف البيظان) هي ضحية عنصرية: فيكفي أن نستذكر أحداث 1966، و1979، و1989 وما تلاها حيث تم تهجير السود الموريتانيين وقُتلوا ونُكّل بهم ..

وهذه العنصرية ضد السود الموريتانيين تكرس الكره العام للسود من طرف البيظان والطابع العنصري لعبوديتهم. فالحقيقة أن كل السود (لحراطين والسود الموريتانيين) وقعوا ضحية للعنصرية أو للعبودية والعنصرية معا. والمنطق الأيديولوجي يميل إلى أن يكون انتماء العبيد ولحراطين إلى عنصر أسود أدنى من الإثنية العربية والإثنية البربرية انتماء حصريا. وهكذا فإن العبيد أو لحراطين الذين قد يتطلعون للحرية لن يروا في العنصر الأسود مثالا لكرامة أفضل أو تساو لأسيادهم الحاليين أو القدامى مع الغير.

واليوم تنكر منظمة «الحر» (وهي منظمة لتحرير وترقية لحراطين) الطابع العنصري لعبودية البيظان كما تنكرها أيضا منظمة «نجدة العبيد». وإليكم ما يقول عن ذلك ببكر ولد مسعود رئيس «منظمة نجدة العبيد»:

«باعتبار أن العبيد في المجتمع العربي ذوو بشـرة سـوداء يتطلع البعض إلى اختطاف قضـيتهم في سـعي لخلطها مع حالات أخرى بينما لم ولن تشـكل العبودية في موريتانيا مشكلا عنصريا... فالإشكالات المطروحة هي إشكالات اجتماعية وينبغي أن تظل كذلك»[22].

ويعتبر هذا التنكر للطابع العنصـري لعبودية البيظان تنازلا سـياسـيا هاما لفائدة مجموعة البيظان والدولة الموريتانية. لذلك يدفع هذا التنكر الاتهام عن مجموعة البيظان بحيث يجعلها على نفس المسـتوى فيما يتعلق بمسـألة العبودية إذ توجد عبودية في المجموعتين وبالتالي يكون للعبودية طابع اجتماعي وليس عنصريا.

وفي نفس الإطار فإن البيظان لا يفتؤون يؤكدون على أن عبوديتهم متساوية مع العبودية القديمة والحالية لمجموعة السود الموريتانيين. وانطلاقا من أن نمطي الاستعباد متساويين فما من مجموعة يحق لها إنكار الأمر على الأخرى لأن ذلك سيكون على حساب مصداقيتهما الخاصة.

وفيما يتعلق بالدولة فإن تنازل منظمتي «الحر» و«نجدة العبيد» يحط المسـؤولية عن الحكومات. والضغوط الأقل على الجانب العنصري تسمح للسلطات السياسية أن تسير مسألة العبودية بطريقة مريحة ويبقى الخاسر الوحيد في هذا التنازل هو لحراطين الذين لا يزالون أسيري العبودية إلى يومنا هذا.

ويطرح المشكل نفسه بقوة عندما يناقض الواقع اليومي التأكيدات والتنازلات السياسية. ولتتأكدوا بأنفسكم من خلال هذا الإعلان الثاني الصادر عن ببكر ولد مسـعود في نوفمبر 2005: «حالة "خدامة" تطلعنا على حجم واسـتمرار هذه الظاهرة: فعلى الرغم من اكتشـاف حالة عبودية ثابتة بشـهادة شـهود عديدين وإثباتات حية وواقعية فإن القانون يتوقف تماما عندما يراد لتطبيقه أن يمس مصـالح نخب عربيـة بربريـة. لن نركز كثيرا على البعد الإثني الاجتماعي لعدم العقاب أو إخفائه»[23].

---

[22] - تقرير «نجدة العبيد» إبريل 1997: «20 سؤالا متعلقا بالعبودية».

[23] - شهادة رقم 18: www.haratine.com

وتظهر هذه المقولة- إن دعت إلى ذلك حاجة -الطابع العنصري لعبودية البيظان كما تكشف عن التناقض الموجود بين تصريحات ببكر ولد مسعود: أي تصريح 1997 وتصريح 2005. وليكون منطقيا كان على ببكر ولد مسعود أن يستخلص النتائج من تصريحه عام 2005 بحيث يعترف بالطابع العنصري لعبودية البيظان ويراجع بالتالي موقفه الأول.

إن الدولة الموريتانية وإقطاعية البيظان تقوم على العنصرية للحفاظ على سيطرتها الإثنية وإدامتها: «ذلك أنه عبر الوفاء لهذه النظرة الطائفية للسلطة السياسية في موريتانيا أظهر المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية أن النظام الذي أذاق موريتانيا أصناف العذاب ليس نظام معاوية وحده وإنما نظام المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية ورئيسه وكل الأوساط التي ساهمت في بناء وتعزيز الدولة الإثنية أو دولة الفئات»[24].

وتشجب جمعية امراطين موريتانيا بأوروبا (ج.ا.م.أ) التنازل السياسي الذي قدمت منظمتا الحر ونجدة العبيد حول الطابع العنصري لعبودية البيظان.

فأولا يشكل هذا التنازل مجانفة للحقيقة. وقد أظهرنا ذلك للتو كما أن من شأنه إضعاف نضال لحراطين ضد العبودية والعنصرية. ثم إنه يدعم ويفك عقدة الاستعباديين اتجاه العبودية. وأخيرا يخفف الضغوط السياسية على - الدولة التي تهتم بانشغالين جوهريين: الإبقاء على النظام الاستعبادي والتفريق بين مجموعة لحراطين ومجموعة السود الموريتانيين: فطالما هذا التفريق مصون فإن نظام البيظان باق.

9 مايو 2007

---

24 - بيرام ولد الداه ولد اعبيدي «الآفاق المغلقة في الفترة الانتقالية» المقال رقم 21 في www.haratine.com

المقال2: الخطاب الاستعبادي لرئيس الدولة معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

في مدينة صديقه رجل الأعمال "محمد ولد بوعماتو" المنتمي لقبيلة «أولاد بسبع» وبحضرة "الداه ولد عبد الجليل" المنحدر من قبيلة «إدوعلي» وحضور "انجاي كان" أحد الواليين السود الموريتانيين الوحيدين في البلد قال ولد الطايع بخصوص لحراطين بحسانية تقريبية (كما يعلم كل الموريتانيين هو يتكلم لغته الأم بشكل رديء): «أشخاص كانوا بالأمس يعملون معنا ويصبون الماء على أيدينا (إما لغسل أيدي أسياد العبيد أو مدهم بالماء للوضوء) يغيبون مدة ثلاثة أيام (في إحالة إلى أقل فترة زمنية يتطلبها الخروج للدعوة) ثم يعودون بلحىً صغيرة ويبدؤون إطلاق الفتاوى فالفتاوى... ».

وبالطبع تستهدف هذه التعابير السوقية مكونة لحراطين التي – رغم صعوبة الحياة في موريتانيا – طفقت تنهل من معين الدين الإسلامي الذي كان إلى عهد قريب محرما عليها من طرف الأسياد. فهؤلاء كانوا يرفضون نقل العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم والشريعة إلى لحراطين. وذلك لمنعهم من إدراك ظروف الرق التي يكابدون. ويعد هذا الحظر على لحراطين أحد أسباب تجذر العبودية في موريتانيا.

ولم تغير الحكومة الموريتانية شيئا على مستوى التعليم التقليدي الذي ترتهنه أيدي «الطلبه» الذين يملكون أكثرية العبيد في موريتانيا. أما التعليم العصري فلم يكن إلزاميا إلى عهد قريب أي منذ 13 يونيو 2001 إلا أنه ومن هذا التاريخ لم يتغير شيء في «آدوابه» (قرى لحراطين) والأرياف والأحياء والمدن التي يقطنونها: فلا إنشاءات تعليمية تبعت تنفيذ هذا القرار الذي لا يشمل أيضا غير التعليم الأساسي.

وكما هو الحال كثيرا ما تعد الحكومة الموريتانية نصوصا لا تجد طريقها إلى التطبيق .وهذا تحديدا هو مآل الأمر القانوني 81/234 الصادر بتاريخ: 9 نوفمبر 1981م المتعلق بالإلغاء العبودية.

فإلى اليوم لم ير النور أي نص تطبيقي له. ورغم ذلك فإن نظام ولد الطائع يعتقد أن الرق تم إلغاؤه بنص أصدرته سلطة هو من أزاحها عن دفة الحكم.

ولا يعد هذا الإعلان متناقضا مع قناعاته العميقة لأنه في سنة 1997 أنكر هذا النظام وجود العبودية في موريتانيا حيث قال الرئيس ولد الطائع سنة 1997 إن: «الذين يطرحون قضية العبودية إنما يبحثون عن طرق يشوهون بها وجه البلد. ويتعلق الأمر -حسب كلامه- بمجموعة سبق وأن شاركت في محاولة انقلاب فاشلة. وتصريحات من هذا القبيل إنما تنم عن إصرار على نكران تام من أعلى سلطة في البلد ونزعة تمكن من التستر على الواقع لحماية من يستفيد من العبودية. بينما يعاقب من يبلغ عن هذه الممارسة وما ينجر عنها من خروقات لحقوق الإنسان».

وكانت مخاوف الرئيس معاوية تهدف إلى محاولة ثني الوعي الذي بدأ يدب في أوساط لحراطين عن طريق تشبيهه بمد إسلامي ليقربه من مواضيع مهمة بالنسبة للغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وتبرهن وقائع حديثة على سعيه الدؤوب للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد هام على الصعيد الدولي. وقد باء بالفشل الذريع طلبه الإذن بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية حيث رفضت زيارته.

إن المصلحة السياسية لرئيس الدولة ليست أبدا في جعل لحراطين يعون واقعهم وإنما إدامة إبقائهم في الظلامية والرق. وكانت ردة فعل لحراطين بعد تصريحات معاوية شبيهة بخطابه الذي لم ينشر في الإذاعة والتلفزة الموريتانية خلافا لما يحدث عادة.

ودائما في إطار اندفاعه العنصري والاستعبادي صدر عن معاوية الكلام التالي: «المشكل ليس في خلق فرص التشغيل لأن التشغيل غير المصنف (الميكانكيون واللاحامون، وعاملو التنجيد...) موجود. لكن يقوم به أجانب وأنتم (البيظان) لا ترتاحون لممارسته».

وزيادة على اللجوء إلى الاتهامات الخاطئة بالانتماء إلى الإسلاميين قصد معاوية «عدوا خارجيا» نعته بالأجنبي لكي يصرف انتباه الرأي العام عن

مشاكله الحقيقية والأزمة السياسية والاقتصادية التي كان يغرق فيها نظامه.

ومن شأن تحليل التاريخ أن يمكننا من فهم تصرف معاوية. فـ«اسماسيد» قبيلته كانت قد طلبت سنة 1909 من الكونونل كورو تمكينها من الإبقاء على عبيدها. وقد قبلت الإدارة الاستعمارية هذا الطلب ونجد في الأرشيف الاستعماري قصة لقاء جرى في يناير 1909 بين قبيلة «اسماسيد» القاطنة في أطار والكونونل كورو من الجيش الفرنسي. وقد شرح «اسماسيد» لكورو أهمية إبقاء كمية من الخراف والحمير واليد العاملة تحت تصرفهم.

وفي رسالة لاحقة رد الملازم الوالي إيجابيا على طلب «اسماسيد». «عندما تقدم «اسماسيد» أطار إلى الكونونل كورو في يناير 1909 هددوا له أن أموالهم لا تتكون من غير الخراف والحمير ومنتجاب الملح وأنه من دون اليد العاملة فإن مصدرهم الرئيسي وحصادهم سيكون مصيره التلاشي». ويفهم من ذلك أن عبيدهم سيبقون.

ومن بين أسباب انقلاب 12 دجمبر 1984 الذي أطاح بمحمد خونه ولد هيداله وضع نهاية لإلغاء العبودية التي بدأها نظام الرجل.

ولم يطبق نظام معاوية النصين اللذين أعد النظام السابق وهما الأمر القانوني رقم 81/234 الصادر بتاريخ 9 نوفمبر 1981 المتعلق بإلغاء العبودية والأمر القانوني رقم 83/127 الصادر بتاريخ 5 يونيو 1983 المتعلق بإعادة تنظيم المجال العقاري وأملاك الدولة.

وفي سنة 1986 إبان الانتخابات البلدية على مستوى الولايات فإن اللائحة التي قادها عثمان ولد يالي سبيلا للفوز بمقعد عمدة مدينة «نواكشوط» واجهت صعوبات جمة : فعثمان نفسه تم استدعاؤه مرات من طرف الشرطة قصد ترهيبه وإكراهه.

وبخصوص هذا الترشح هذا ما قاله رئيس الدولة: «إن أول عمدة للعاصمة الموريتانية بعد أول انتخابات بلدية في ظل نظامي لا يمكن أن يكون حرطاني».

فإلى اليوم لم ير النور أي نص تطبيقي له. ورغم ذلك فإن نظام ولد الطائع يعتقد أن الرق تم إلغاؤه بنص أصدرته سلطة هو من أزاحها عن دفة الحكم.

ولا يعد هذا الإعلان متناقضا مع قناعاته العميقة لأنه في سنة 1997 أنكر هذا النظام وجود العبودية في موريتانيا حيث قال الرئيس ولد الطائع سنة 1997 إن: «الذين يطرحون قضية العبودية إنما يبحثون عن طرق يشوهون بها وجه البلد. ويتعلق الأمر -حسب كلامه- بمجموعة سبق وأن شاركت في محاولة انقلاب فاشلة. وتصريحات من هذا القبيل إنما تنم عن إصرار على نكران تام من أعلى سلطة في البلد ونزعة تمكن من التستر على الواقع لحماية من يستفيد من العبودية. بينما يعاقب من يبلغ عن هذه الممارسة وما ينجر عنها من خروقات لحقوق الإنسان».

وكانت مخاوف الرئيس معاوية تهدف إلى محاولة ثني الوعي الذي بدأ يدب في أوساط لحراطين عن طريق تشبيهه بمد إسلامي ليقربه من مواضيع مهمة بالنسبة للغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وتبرهن وقائع حديثة على سعيه الدؤوب للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد هام على الصعيد الدولي. وقد باء بالفشل الذريع طلبه الإذن بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية حيث رفضت زيارته.

إن المصلحة السياسية لرئيس الدولة ليست أبدا في جعل لحراطين يعون واقعهم وإنما إدامة إبقائهم في الظلامية والرق. وكانت ردة فعل لحراطين بعد تصريحات معاوية شبيهة بخطابه الذي لم ينشر في الإذاعة والتلفزة الموريتانية خلافا لما يحدث عادة.

ودائما في إطار اندفاعه العنصري والاستعبادي صدر عن معاوية الكلام التالي: «المشكل ليس في خلق فرص التشغيل لأن التشغيل غير المصنف (الميكانكيون واللحامون، وعاملو التنجيد...) موجود. لكن يقوم به أجانب وأنتم (البيظان) لا ترتاحون لممارسته».

وزيادة على اللجوء إلى الاتهامات الخاطئة بالانتماء إلى الإسلاميين قصد معاوية «عدوا خارجيا» نعته بالأجنبي لكي يصرف انتباه الرأي العام عن

مشـاكله الحقيقية والأزمة السـياسـية والاقتصـادية التي كان يغرق فيها نظامه.

ومن شأن تحليل التاريخ أن يمكننا من فهم تصرف معاوية. فـ«اسماسيد» قبيلته كانت قد طلبت سـنة 1909 من الكونونل كورو تمكينها من الإبقاء على عبيدها. وقد قبلت الإدارة الاسـتعمارية هذا الطلب ونجد في الأرشـيف الاستعماري قصة لقاء جرى في يناير 1909 بين قبيلة «اسماسيد» القاطنة في أطار والكونونل كورو من الجيش الفرنسـي. وقد شـرح «اسـماسـيد» لكورو أهمية إبقاء كمية من الخراف والحمير واليد العاملة تحت تصرفهم.

وفي رسـالة لاحقة رد الملازم الوالي إيجابيا على طلب «اسـماسـيد». «عندما تقدم «اسـماسـيد» أطار إلى الكونونل كورو في يناير 1909 هددوا له أن أموالهم لا تتكون من غير الخراف والحمير ومنتجاب الملح وأنه من دون اليد العاملة فإن مصدرهم الرئيسي ومصادهم سيكون مصيره التلاشي». ويفهم من ذلك أن عبيدهم سيبقون.

ومن بين أسباب انقلاب 12 دجمبر 1984 الذي أطاح بمحمد خونه ولد هيداله وضع نهاية لإلغاء العبودية التي بدأها نظام الرجل.

ولم يطبق نظام معاوية النصـين اللذين أعد النظام السـابق وهما الأمر القانوني رقم 81/234 الصـادر بتاريخ 9 نوفمبر 1981 المتعلق بإلغاء العبودية والأمر القانوني رقم 83/127 الصـادر بتاريخ 5 يونيو 1983 المتعلق بإعادة تنظيم المجال العقاري وأملاك الدولة.

وفي سـنة 1986 إبان الانتخابات البلدية على مسـتوى الولايات فإن اللائحة التي قادها عثمان ولد يالي سـبيلا للفوز بمقعد عمدة مدينة «نواكشـوط» واجهت صعوبات جمة : فعثمان نفسه تم استدعاؤه مرات من طرف الشرطة قصد ترهيبه وإكراهه.

وبخصـوص هذا الترشـح هذا ما قاله رئيس الدولة: «إن أول عمدة للعاصـمة الموريتانية بعد أول انتخابات بلدية في ظل نظامي لا يمكن أن يكون حرطاني».

فبطاقات ناخب اللائحة التي قاد عثمان ولد يالي رميت في البحر ليستعيدها الصيادون صبيحة الانتخابات على شواطئ نواكشوط.

و معلوم أنه في موريتانيا لا يوجد مركز استطلاع: فالعنصر الوحيد الذي يمكن من تحديد شعبية لائحة معينة هو عدد الرايات التي تحمل شعار اللائحة والمرفوعة فوق سطوح المنازل.

وبهذا المعيار كان بإمكاننا ملاحظة أن تلك اللائحة كانت تكتسب نجاحات لافتة في نواكشوط وبالتالي تم منع لائحة مشكلة من 36 شخصا- اثنا عشر منهم احراطين واثنا عشر من السود الموريتانيين واثنا عشر ينتمون للبيظان -من الفوز بالانتخابات بسبب عقليات استعبادية.

وعليه بات بالإمكان فهم الأسباب التي تدفع معاوية إلى عدم تطبيق النصوص المتعلقة بالعبودية التي تستهدف ترقية هذه المجموعة المستعبدة.

9 يونيو 2005

ولد سيرى وإميجن ولد امبارك

في هذا النص سنحاول تحليل تمثيل الحراطين في المشهد السياسي الموريتاني: فبسبب العبودية ظلت هذه الفئة مهمشة من ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية إلخ....

وكان لا بد من انتظار نظام محمد خونه ولد هيداله (1980-1984) لكي نرى أول حرطاني يتم تعيينه في منصب وال. وابتداء من انقلاب معاوية ولد سيدي أحمد الطائع يوم 12 دجمبر 1984 شهدنا تعيين أول وزير حرطاني. واليوم يوجد وزير أول حرطاني. ونذكر هنا أن الأمر يتعلق بحرطاني محسوب على حزب البعث. وحزب البعث يتأسس -من بين أمور أخرى- على الانتماء العنصري للعالم العربي. وبالتالي فهذا الحرطاني يعتبر مجموعته تنتمي لأصل عربي بينما العرب في موريتانيا -سواء تعلق الأمر بالسلطات أو المنحدرين من بعض الأحزاب السياسية أو المواطنين أنفسهم- ينكرون دوام الممارسات الاستعبادية لتضليل المجموعة الدولية.

وفي الحكومة الحالية التي يديرها وزير أول حرطاني يمكن أن نسجل أنه في كل مجموعة حكومية لا توجد إلا وزيرة حرطانية واحدة. يتعلق الأمر بالسيدة السالكة.

لكن، كيف تتم التغطية السياسية على الأمر من طرف نظام ولد الطائع؟ على المستوى الرمزي هناك رسالة قوية: تعيين وزير أول حرطاني بينما السبب الحقيقي في تعيينه هو مرونته السياسية اتجاه السلطة وإقطاعية البيظان. ومعلوم كذلك أن الوزير الأول لا يملك السلطة الحقيقية على العموم في موريتانيا وبالتالي فطبيعي أن وزيرا أول جديدا من دون قناعات مؤكدة لن يكون له تأثير في قرارات السلطة التي هي في يد الرئيس وأقاربه.

وبالنسبة للرأي العام الداخلي والخارجي فإن هذا التعيين كان بالإمكان أن يعني ترقية للحراطين لكن من يخيل إليه ذلك لا يفهم حيل البيظان في هذه المسألة وقلة حسن نواياهم.

إن الهدف من هذه التعيينات هو تنويم لحراطين والرأي العام الغافل. وبغض النظر عن طابعه المتأتي من السياسة المتسيسة فإن هذا التعيين لا يغير شيئا على مستوى ظروف لحراطين أو على مستوى التوازن السياسي العام لموريتانيا.وتؤكد هذه الوقائع ما ذهبنا إليه:

البعثات والممثليات الدبلوماسية:

- من أصل 28 سفارة لا يوجد حرطاني واحد حتى وإن كان سفير موريتانيا في مالي ولد لكحل و سفيرها في إ سبانيا ولد اميمو يحملان في جيناتهما قطرات دم حرطانية. فعلى كل حال لا يعمل هذان الشخصان لصالح قضية لحراطين.

- ومن أصل 11 ممثلية وقنصلية عامة لا وجود لحرطاني واحد بل نجد مجموعة من الجهلة يمثلون موريتانيا في الخارج. والحالة الأكثر وضوحا تتجلى في سفيرنا في اليونسكو الذي عين مكانه محمد ولد محمد عالي.

- من أصل 53 مقاطعة يوجد حرطاني واحد هو حاكم بومديد.

- من أصل 33 رئيس مركز لا وجود لحرطاني واحد.

- من أصل 12 ولاية + نواكشوط يوجد حرطاني واحد هو محمد ولد ابيليل والي أطار.

- من أصل 28 عضوا في الحكومة باستثناء «الأوسكوبار» الوزير الأول والسالكة لا وجود لاحراطين آخرين.

- من أصل 28 أمين عام يوجد حرطاني واحد هو عبد الله ولد رافع الذي عين على وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي بعد ما جعلوه يجوب مهامه وقفار الصحراء طولا وعرضا قبل تعيينه.

هذه هي مكانة لحراطين في «نظام البيظان» (ن.ب). وهذا النظام المسيطر هو اليوم بأيدي «اسماسيد» (قبيلة رئيس الدولة ولد الطايع). وهذه القبيلة وضعت نظاما قبليا فرعيا نسميه «نظام اسماسيد» (ن.س). وهو نفسه ولد من تصميم البيظان العنصري للعلاقات مع السود بصورة عامة وعبيدهم (لحراطين) بصورة خاصة.

وتتلخص الاستراتيجية في لعب الرمزية دون حراك عميق لتغيير الواقع الاجتماعي السياسي بمعنى أننا نلعب أكثر على الظواهر منها على الحقائق.

ويبرز التمييز من خلال الوساطة وقت الاكتتاب أحد أهم المعطيات البديهية؛ فلحراطين الشباب يملكون القليل من الفرص. والفرصة الوحيدة التي كانت متاحة لهم هي الجيش غير أن اكتتابهم تم توقيفه منذ ثلاث سنوات . وعلى النقيض من ذلك فإن مجموعة كبيرة من متقاعدي البيظان يحصلون على مناصب هامة على مستوى الإدارة العمومية. وفيما يلي مجموعة عينات: ديدي ولد بونعامه هو رئيس المجموعة الحضرية وخطري ولد جدو ، شيخ و العقيد محمد سيديا ولد سيديا، رئيس مجلس إدارة سوماغاز و ولد أمين، شيخ، والشيخ المسن ولد مكناس... واللائحة تطول. لا يمكننا أن نسرد جميع الأسماء ولكن هذه التعيينات تمكن هؤلاء المتقاعدين من الحصول على حقوق تقاعدهم بالإضافة إلى راتب معتبر جديد.

ومن خلال هذا، نرى أن السلطة مكنت البيظان من الثراء على حساب المجموعات الأخرى: فكل الشركات الكبرى بين أيدي البيظان وكل القروض البحرية والزراعية وكل تراخيص الصيد وكل القطع الأرضية السكنية الكبرى،لا تمنح لغير البيظان.

ينبغي أخيرا ألا ننسى أن مجموعة لحراطين تمثل 45٪ من سكان البلد. لكن رغم عددهم يظل لحراطين مهمشين على المستوى الاقتصادي والسياسي ويبقون في غالبيتهم رهن العبودية.

20 إبريل 2005

المقال4: قادة انقلاب 8 يونيو 2003 في موريتانيا وقضية العبودية

خلال محاكمة الضالعين في انقلاب 8-9 يونيو 2003 المفترضين في موريتانيا أعلن النقيب ولد منيه مسؤوليته ومن بين ما قال:

«توجد ممارسات استعبادية على مستوى الجيش الموريتاني: فالا ستراتيجية المتبعة من طرف النظام هي منع ضباط لحراطين من تعدي رتبة رائد غير أنهم يشكلون المجموعة الأكثر في موريتانيا».

ثم يؤكد أيضا أنه ما من قرية ولا مدينة ولا مقاطعة ولا ولاية إلا وتسكنها مجموعة من الحراطين .وهو الشيء الذي لا ينطبق على المجموعات الموريتانية الأخرى التي عادة ما تكون محددة المواقع جغرافيا.

وإثر سماعه لهذه الأقوال علق رئيس المحكمة الجلسة لأنه لم يكن يريد أن تذكر وضعية لحراطين في سياق هذه المحاكمة. وتعد شهادة هذا الضابط البيظاني هامة لأنه أول تصريح يتفوه به عربي بربري. وتظهر هذه الشهادة أنه يوجد نظام تمييز عنصري في حق لحراطين داخل الجيش الموريتاني.

ولا بد أن نعرف أنه خلال الحرب ضد البوليزاريو (حركة تحرير الصحراء الغربية المستعمرة الإسبانية القديمة التي كانت محط أطماع المغرب وموريتانيا في مرحلتها الأولى واليوم تحت إدارة مغربية) تم لأول مرة اكتتاب مكثف للحراطين.

وبهذه المناسبة شجب ليوبولد سيدار سنغور الرئيس الأول لجمهورية السنغال على أمواج إذاعة فرنسا الدولية تصرف جبهة البوليساريو الذي كان يتمثل في قتل كل السود الذين يتم القبض عليهم. أما البيظان الذين كانوا يقعون تحت قبضتها فكانت تحتفظ بهم كسجناء يلتحقون بصفوفها أو يبقون تحت حراستها في ثكناته.

وخلال هذه الحرب التي امتدت ما بين 1975-1979 تم اكتشاف ممارسات ترقى إلى العبودية الإدارية: لقد كانت معتمدية الجيش تسلم رواتب الجنود

وكان الضـــباط الســـامون البيظان في الجيش الموريتاني يســتفيدون من خدمات الجنود لحراطين لغرض تشـغيلهم معهم كخدم. وتتحدث الشـهادات التي توصلنا إليها حول تلك الفترة عن ظروف العبودية التي عانوا منها.

ولم يكن أبدا من حق لحراطين أن يقودوا قوة نظامية (درك، حرس وطني، جيش). وكان الاســتثناء الوحيد ينطبق على الهادي ولد الصــديق الذي كان طوال ثمانية أشهر القائد العام لقيادة الجيش الوطني. وكان هذا التعيين إثر انقلاب 8-9 يونيو 2003 الذي نجمت عنه وفاة القائد العام للجيش الوطني.

أما فيما يتعلق بعدد لحراطين ضـمن سـكان موريتانيا فإن إحصـائيات 1997 و1998 أظهرت صـمتا محيرا بهذا الشـأن. والشـهادات في المجال تمكن من الحصول على فكرة من خلال تصرف سادة العبيد اتجاه هذه الحالة.

فبعد أن تم إحصاء أسرة بيظان في البادية تساءل وكيل إحصاء : لماذا بعض الأشخاص الذين كانوا في محيط المنزل لم يتم إحصاؤهم؟ فكان هذا جواب ربة المنزل: «هؤلاء عبيدنا. هل تريد أن تحصي حيواناتنا؟»

وفي نواكشـــوط لاحظ وكيل إحصـــاء أن العبيد النين يتحركون في المنزل جيئة ونهابا أكثر عددا من عدد أعضـاء أســرة البيظان الاسـتعبادية. ولما طالب بإحصـاء الأشخاص الذين يتحركون في المنزل أجاب رب الأسرة: نحن لا نحصي العبيد.

فيوم يحصى العبيد إحصاء موثوقا فإن سكان موريتانيا سيكونون أكثر عددا وسيحتل لحراطين المكانة الأولى في المنظومة الديموغرافية للبلد.

28 يناير 2003

المقال5: محاكمة واد الناقة والضغوط الخارجية:

تتعلق هذه المحاكمة بالأشــخاص الذين اتهموا بتنظيم انقلاب.وقد امتدت هذه المحاكمة لأكثر من شــهر وانتهت يوم الثالث فبراير 2005. وقد طالبت النيابة بســبعة عشــر عقوبة إعدام في حقهم لكن أية واحدة منها لم ينطق بها. غير أن ضابطين ساميين اعترفا بالذنب وتم الحكم عليهما بالسجن مدى الحياة. أما الجناة المفترضون الآخرون فقد حكم عليهم بالأشغال الشاقة.

وحسب محامي المنظمة الفرنسية «معا ضد التعذيب» الذي استدعي للمهمة فإن عقوبة الإعدام تم تجنبها لثلاثة أسباب:

- كانت التعبئة والضــغوط الدولية قوية (فرنســا، الســينغال، مالي، الاتحاد الأوروبي).

- حضور محامين أجانب من الدول المذكورة أعلاه.

- حضــور كل الســفراء الغربيين المعتمدين بنواكشــوط للمحاكمة (فرنســا، ألمانيا... إلخ) رغم كون واد الناقه تبعد 50 كلم من العاصــمة نواكشــوط. وبالتالي فإن النظرة الخارجية هي ما أرغمت موريتانيا على الاستسلام حسب ما قال محمد فال ولد عمير مدير الجريدة الموريتانية «لاتريبين».

فالحق هو أن الدكتاتوريات لا تستسلم إلا مرغمة ومخضعة. وكائنة ما تكون الأســباب التي منعت من إنزال عقوبة الإعدام فلا يمكن أن ننخدع بطبيعة النظام الذي لا يظهر أي وجه محترم لحقوق الإنسان. والتنازلات الصغيرة التي قدمت لا تعدو كونها مظاهر لخداع يقظة الرأي العام.

وبهذه المناســبة يمكن أن نذكر بتنظيم الانتخابات التشــريعية ســنة 2001 تحت رقابة برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتوليد انطباع عن أن موريتانيا أصــبحت ديمقراطية. وقد أرتنا بقية الأحداث الطابع الخداع للمؤســســات الموريتانية. وتم توقيف وســجن أحد المعارضــين البارزين محمد خون ولد هيداله الذي شارك في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية لسنة 2003 ولم يستطع حتى حضور إعلان النتائج بوصفه رجل حرا.

وفيما يتعلق بمحاكمة واد الناقة فيمكن أن نتوقع ألا تكون فيها أحكام بالإعدام لأن كل الانقلابيين كانوا بيظان! وفي عهد ولد الطائع -رئيس الجمهورية من 1984 إلى 2005 -أصبح من الصعوبة بمكان قتل البيظان.

وعلى العكس من ذلك فإن السود سواء كانوا حراطين أو سودا موريتانيين يعتبرون أنصاف أناس وقتلهم يسبب أخطارا أقل للنظام. وهذا ما كان عليه الحال سنة 1987 حيث تم قتل 4 ضباط سود موريتانيين يزعم أنهم مسؤولون عن محاولة انقلاب. وحدث نفس الشيء سنة 1991 بعدما تمت تصفية 28 عسكريا لردع السود عن أية محاولة تستهدف الاستيلاء على السلطة مستقبلا.

12 مارس 2005

المقال6 : سبعون مريضا موريتانيا مصابون بالسرطان يعيشون في المغرب في اللامبالاة التامة ودون رعاية طبية

حسب نشرة الجزيرة ليوم الثلاثاء 20 يوليو 2010 الساعة الحادية عشر ليلا بتوقيت باريس أي التاسعة مساء بالتوقيت العالمي الموحد فإن 70 مريضا محولا من موريتانيا إلى المستشفيات المغربية يتسكعون في المدن المغربية دون علاج أو مأوى أو غذاء. وإذا حدث أن توفوا بسبب الأمراض فإن السلطات الموريتانية لا تستعيد جثثهم لدفنها في موريتانيا. وأضافت أنه على أسر الضحايا أن يجدوا مكانا للدفن ووسائل مالية في المغرب للقيام بمراسيم الدفن.

وقد دامت هذه الحالة زهاء العام أو أكثر ولا تعطي السلطات الموريتانية ممثلة في السفارة والقنصلية أية معونة مادية أو معنوية لهؤلاء الفقراء بل ترفض الجواب على أسئلة الصحفيين المهتمين بهذه القضية.

و في جواب على سؤال طرحه مراسل الجزيرة أوضح المدير الموريتاني المكلف ببرنامج السرطان ما يلي: «إن موريتانيا تمتلك اليوم مركزها الخاص بالسرطان حيث يمكن أن تعالج فيه مرضاها».

وحول السؤال لماذا لم تعيدوا هؤلاء المرضى إلى وطنهم ليستفيدوا من العلاج؟ أختلق المعني أجوبة غير منطقية قائلا: «بعض هؤلاء الموريتانيين متكفل بهم من طرف مستشفيات مغربية كما أن بعضهم ينتظر مواعيد كما هو الحال بالنسبة للمغاربة. ثم شكر السلطات المغربية على الجهود التي تبذلها لصالح المواطنين الموريتانيين».

و ها هو ذا موريتاني مسؤول كبير يعترف بعدم قدرة دولته على الوفاء بالتزاماتها اتجاه مواطنيها. فإذا كانت العلاجات في هذه الحالة يجب أن تكون على حساب السلطات المغربية فإن الغذاء والسكن كان من اللازم أن توفرهما موريتانيا.

وغياب الإرادة السياسية هنا يفسره تجذر العبودية والعنصرية (الميز العنصري للبيظان). فالواقع أن السبعين شخصا ضحية هذا السرطان كلهم سود وأغلبيتهم لحراطين والبقية من السود الموريتانيين. فلا واحدا من هؤلاء المهمشين بيظاني. أما البيظان الذين حولوا إلى المغرب فهم إما يعالجون في المغرب أو تونس أو أوروبا (فرنسا، إسبانيا) ويحظون بالتالي بعناية تفضيلية. ووحدهم السود «يستحقون» هذا النوع من عدم الاهتمام في موريتانيا لأن الدولة مؤسسة على العبودية والعنصرية التي تقوم على تهميشهم. وإلا فكيف أن نفسر أن البيظان لا يوجد منهم أفراد ضمن هؤلاء المرضى؟

إن المغرب مسؤول جزئيا عن هذه الحالة: فلماذا قبول تحويل لا ينقطع للمرضى إذا كانت البنى التحتية الصحية المغربية ليست قادرة على تكفل لائق بهؤلاء المرضى؟ ثم كيف يمكن علاج مرضى لا يتوفرون على سكن ولا على طعام؟ بهذا التصرف يكون المغرب متمالؤا مع الدولة الموريتانية في الاستعباد والعنصرية.

20 يوليو 2010

المقال7: اللاجئون السودانيون في مصر:

حسب إذاعة فرنسا الدولية فإن عددهم 3000. ونقلت الجزيرة أن عددهم يصل إلى 2500. لكن لا عبرة بعددهم: فغالبية هؤلاء اللاجئين قدموا من جنوب السودان وهم مسيحيون. غير أن كل هؤلاء الرجال والنساء يحظون بوضعية لاجئ.

وفي يناير 2005 تم توقيع اتفاق بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان التابعة لجون غارنغ. لهذا السبب فإن مصر ترغب في أن يعود لاجئو جنوب السودان هؤلاء إلى بلدهم. غير أن جزءا من اللاجئين يعتقد أن الحالة ليست ملائمة للعودة. وبينما يرغب بعضهم بالبقاء في مصر يأمل آخرون أن يتوجهوا إلى كندا أو الولايات المتحدة... وهناك أخيرا فئة منهم تتطلع إلى عودة منظمة لبلدهم الأصلي.

وفي لعبة الشد والجذب هذه أقام اللاجئون مخيما أمام مقر المفوضية العليا للاجئين في القاهرة. وقد طالب ممثلو الهيئة العليا للاجئين بتدخل الشرطة فتدخلت صبيحة الـ30 دجمبر 2005 بعنف منقطع النظير.

و كانت النتيجة 25 قتيلا غالبيتهم شيوخ وأطفال. وقد قام الجيش المصري بتحويل اللاجئين ببربرية إلى مخيم عبور عسكري خارج القاهرة.

وقد شجب المجتمع الدولي بقوة هذه الوحشية غير المبررة. وكانت أولى ردات الفعل هي تلك التي أعرب عنها ا لأمين العام للأمم المتحدة والبلدان الغربية.

لكن مصر دافعت عن نفسها قائلة إن التصرف كان بطلب من ممثلي الهيئة العليا للاجئين الموجودين في عين المكان. ثم إن الظروف الصحية للموقع كانت بائسة. وكانت السلطات قد تفاوضت مع اللاجئين قصد إيجاد حل للمشكل لكن دون جدوى.

وكان تصرف سفير السودان أغرب من كل ذلك حيث برر تدخل الجيش المصري ضد مواطنيه رغم التداعيات التي نعلم.

وحسب ما أوردت إذاعة فرنسا الدولية في نشرتها «إفريقيا ما بعد الظهيرة» في فاتح يناير 2006 فقد اتهم صحفي سوداني رئيس السودان بعدم الجواب على مطالب اللاجئين التي وجهت إليه. ومن ضمنها مطالبته بالتدخل من أجل إيجاد حل لوضعيتهم. غير أن هذا الصحفي تم سجنه لاحقا بسبب الإبلاغ.

فلو أن هؤلاء اللاجئين كانوا عربا ومسلمين لما كانت مصر تصرفت على هذا النحو. وبالتالي هناك حالة تمييز عنصري ضد مجموعة تنتمي إلى بلد يوجد تقليديا تحت إمرة وسيطرة مصرية.

وحسب اكريستيان توبيرا فإن مصر كانت تمتلك اتفاقية في القرن السابع بعد الميلاد مع المجتمع «النوبي» لتوفير 300 عبد سنويا.

وأيام كانت مصر تحت الاستعمار التركي والإنجليزي كانت تتمتع على الدوام بمكانة مرموقة في الهيمنة على السودان . و«منذ الاستقلال (1956) أعيد طرح مسألة أسلمة مؤسسات البلد ودور الشريعة التي أورث الاستعمار التركي والمصري ثم الإنجليزي المصري في مجال الأحوال الشخصية (الزواج، الإرث، إلخ...»[25].

ينبغي كذلك التذكير بأن المصريين العرب استعباديون.: فالعرب الأول الذين احتكوا بالأفارقة أسموهم «السودان» لأنهم سود البشرة. وهذا ما جعل السودان الحالية تسمي بهذا الاسم. غير أنه من المعلوم أن العرب أنشؤوا واحدة من الطرق الأولى لتجارة العبيد العابرة للصحراء انطلاقا من السودان. وقد لعبت مصر دورا هاما في هذا الترحيل الجماعي للعبيد.

كما حظي السودان على الدوام بدعم من مصر والعالم العربي ضد حركات جنوب السودان. وقد أغضبت العالم العربي اتفاقيات يناير 2005 واحتمالات استقلال جنوب السودان. هذا زيادة على أن جنوب السودان مسيحي في مجمله. ولنذكر بأن «الجنجويد» وهي قبائل عربية من شمال البلد مسلحة من طرف الحكومة السودانية يتعاطون لعنف شديد على مستوى الجنوب من

---

25 - اكريستيان دلمت، «مكانة القانون الإسلامي في النظام العدلي السوداني، التدرج والآفاق» في مجلة «إفريقيا المعاصرة» العدد رقم: 156، خاص، ص:273

خلال قيامهم بحرق قرى بأكملها والقبض على عبيد لبيعهم في شمال السودان والعالم العربي.

وهكذا تورث هذه القبائل عادة تجارة العبيد التقليدية التي تمر بمصر لتموين الشرق الأوسط.

وقد تدخلت منظمات مسيحية عديدة لإعادة شراء العبيد مقابل مبالغ معتبرة ومغرية قصد تخليص هؤلاء الفقراء وإعادتهم إلى الحرية[26].

و بخسارة جنوب السودان يكون سودانيو الجنوب والعالم العربي قد خسروا مصدرا للعبيد لا يقدر بثمن. وهذا هو السبب الذي يجعل «الجنجويد» - بمجرد ما بدأ مشكل جنوب السودان يجد طريقه إلى الحل - يتجهون نحو دارفور (منطقة غرب السودان) حيث السكان سود ومسلمون.

وهؤلاء السكان المسلمون لا يحظون بدعم العالم المسيحي بعكس ساكنة الجنوب. وهذا بالطبع يجعلهم أكثر هشاشة لأن مصيرهم لا يهتم به أحد بما في ذلك الأفارقة الذين هم أقاربهم.

إن الوحشية التي قابلت بها السلطات المصرية هؤلاء السودانيين يمكن أن تشرحها بعض الأسباب:

- التمالؤ مع النظام السوداني الذي – رغم اتفاقيات السلام الموقعة في يناير 2005 - يظل يعتبر جنوب السودان عدوه السياسي اللدود.

- طلب بعض اللاجئين الذين يظهرون رغبتهم في الترحيل إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية. فالحصول على وضعية لاجئ في هذه البلدان تمكن هؤلاء اللاجئين من الإدلاء بشهادات حول الحالة في السودان ومصر. وهناك احتمال في أن ينشئوا طبقة اقتصادية. وبديهي أن عرب جنوب السودان لا يرغبون البتة في تقدم ورقي ساكنة الجنوب السود.

---

26 - انظر تقرير RFO مجلة «ما وراء البحار»، العدد: 133، المعنون بـ«العبودية» الصادر بتاريخ: 24 مايو 1998م.

- هناك أيضا سبب عنصري هو كون اللاجئين كلهم سودا و سلطات البلدان العربية في الغالبية -والمصـــرية في هذه الحالة- تعتبر المواطنين الســـود كأنصــاف آدميين. وطبيعي - والحال هذه -أن يعاملوا الســود الأجانب بأبشـع الطرق.

- وهناك سـبب ديني أخير: جنوب الســودان يدين بالمسـيحية. ولا مراء في أن المســيحيين غير معتبرين بما فيه الكفاية. ومســيحيو مصــر الأقباط يقعون ضحية تمييز ديني من طرف المصريين المسلمين والسلطات على حد السواء. وخارجا عن مصر تطرح في البلدان العربية مسألة احترام حقوق الإنسان وكذا الحق في الاختلاف على وجه الخصوص.

لماذا لم تتصـــرف مصـــر على غرار كينيا وأوغندا اللتين قبلتا بتنظيم عودة اللاجئين السودانيين بالتعاون مع الأمم المتحدة احتراما لإرادة اللاجئين؟

إن هذا التصـــرف الفردي لا يمكن أن يفســـر بغير المســكوت عنه ســياســيا وعنصريا وثقافيا وتاريخيا إلخ..

و أمام هذه الوضعية بات من الضروري أن يعمد مجتمع السود في عمومه إلى النظر عن كثب إلى وضــعية بني جلدته في العالم العربي؛ فبتغيير الصــورة النمطية للأسْود في العالم العربي ســتتمكن سـلطات هذه البلدان من إعادة الاعتبار للإنسان الأسود بصورة عامة.

2 يناير 2006

4. هوية لحراطين ودلالاتها السياسية:

في المقالين الأول والثاني سنظهر أن أصول لحراطين إفريقية سوداء وأن ثقافتهم عربية بربرية. وستمكننا وضعيتهم كعبيد وبحثهم عن الحرية من تمييزهم عن المكونات الأخرى. ثم إن وضعيتهم عصية على التسيير باحتلالهم مكانة وسطا ما بين مجموعتي البيظان والسود الموريتانيين اللتين تتنازعان السلطة في البلد. وهاتان المجموعتان تفرقهما نزاعات ثقافية وسياسية. وسيبرز المقال الثالث كيف أن لحراطين يشكلون محط الاهتمامات السياسية لكلتا المجموعتين. ويقترح المقال الرابع موقف لحراطين الحيادي اتجاه أطماع المجموعتين.

المقال1: هوية لحراطين:

إن لفظة لحراطين بالحسانية (اللهجة العربية البربرية) تعني المحررين من عبودية البيظان. إلا أنه في الواقع لا يوجد إلا قليل من العبيد محررين فعليا.

إن التحرر عند البيظان لا يترجَم بقطيعة تامة مع العبودية، وإنما بمواصلتها عن طريق أشكال أخرى. وهذا هو السبب الذي يجعل لحراطين في واقعهم وتمثيلهم يبقون عبيدا[27].

إلا أن هذه الكلمة أخذت دلالة سياسية مع مرور الوقت. وقد استعملت كلمة لحراطين لأول مرة سنة 1974[28] من طرف منظمة تحرير وترقية لحراطين (الحر) لتحديد المحررين وعبيد البيظان. ومنذ ذلك التاريخ بدأ انتشار واستخدام التسمية غير أن مسألة انتماء لحراطين هي موضوع نقاش في موريتانيا.

---

27 - لمعلومات أكثر: طالع «صيحة الحرطاني» رقم1 ورقم4 في http ://www.haratine.com/article97hhtm

28 - انظر الصفحة 23 الفقرة الثانية من هذا الكتاب.

هل لحراطين أفارقة سود أم عرب أم بربر أم غير ذلك؟

حري بنا أن نذكر أن عنصر البيظان في موريتانيا هو مزيج من العرب والبربر. لهذا السبب يسمون أيضا «العرب البرابرة».

ولفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية امتلك بنو حسان (العرب) ناصية المجال الثقافي وحرموا استعمال لغة البربر (الزناكه) ولهذه الأسباب التاريخية فإن البرابرة في موريتانيا لم يناضلوا إلى الآن بما فيه الكفاية لتأكيد هويتهم.

ومن بين البيظان هناك أقلية قليلة أصولها عربية. أما الغالبية العظمى فأصلها بربر حتى وإن كان المسخ الثقافي يمنعهم من المطالبة بثقافتهم. وتظهر الاستشهادات التالية الحالة التي يجد فيها البرابرة الموريتانيون أنفسهم اليوم:

«لا نمتلك في الواقع من انتمائنا إلى صنهاجة[29] إلا ما يؤكد أننا قد ننتمي إلى أي أصل عدا العربي: فأسماء قبائلنا وحتى بعض أسرنا تنفي عروبتنا: حاولوا ألا تكونوا سطحيين لإقناع الناس بالأصل العربي لكلمة لمتونه وتندغه وتشمشه على سبيل المثال فهذه الكلمات تذكرنا كثيرا بالهزيمة. وفي غياب إمكانية محوها ننكرها وبالتالي ننكر أنفسنا»[30].

I. هل لحراطين برابرة؟

من هم البرابرة؟

«البربر إثنية تقطن إفريقيا الشمالية. ويمتد تواجدهم على رقعة تقارب 5 مليون كلم^2 - من المغرب إلى غرب مصر (أصوان) - ويعيشون في مجموعات ثقافية بلغة مشتركة (البربرية أو الأمازيغية) ولو أنها تحولت إلى لهجات محلية. وباستثناء الطوارق فإن غالبية البرابرة حضريون»[31].

---

[29] - صنهاجة: هم البرابرة.

[30] - اقرأ مقالة هندو بنت عيذينا، محررة رئيسية بالقلم، انواكشوط، موريتانيا، في http://www.haratine.com/article43.htm

[31] - راجع مقال: موسوعة ويكيبيديا، أدخل كلمة «برابرة».

والبربر الذين يقطنون إفريقيا الشمالية هم أول من عبد المجموعات السود لفترة طويلة قبل مجيء العرب. وفي إطار المتاجرة العابرة للصحراء بالسود فإن البربر لا يُعبِّدون أبناء جلدتهم وإنما كانوا يبحثون عن السود بعيدا عن مناطق مجموعاتهم. كما كانوا يبقون جزءا من غنيمتهم من العبيد للاستعمال الخاص. وتعد نسبة لا يستهان بها من لحراطين نتاج تلك العبودية، أما الجزء الآخر فكان معهودا للتصدير ناهية الشرق الأوسط وأوروبا. وقد خلفت هذه العبودية التي قام بها البربر آثارا ملموسة على مستوى إفريقيا الشمالية وذلك عبر وجود مجموعات كبيرة من السود الذين أصلهم عبيد. وعليه فلحراطين ليسوا منحدرين من مجموعة البربر وإنما وصلوا كعبيد داخل هذه المجموعة وبقوا إلى اليوم ضحية العبودية والعنصرية بسبب لون بشرتهم.

II. هل لحراطين عرب؟

من هم العرب؟

في الأصل كلمة «عرب» تنطبق على مجموعة أفراد يستجيبون لثلاثة معايير:

«الناس الذين يتحدثون اللغة العربية.

- الناس الذين كانوا أبناء عرب.

- الناس الذين يعيشون على أراضي العرب التي هي الجزيرة العربية انطلاقا من بحر «قلزوم» وبحر «البصرة» وحدود اليمن القصوى حتى مدخل الشام. وإذن فاليمن داخلة في أرضهم وليس الشام. كانت هذه هي أرض العرب في زمن نهضتهم وتمددهم وحتى ما قبل ذلك».

و مع بزوغ فجر الإسلام وما صاحبه من انتشار للعرب عبر العالم برزت أسئلة من قبيل: هل يكفي أن نتكلم العربية لنصبح عربا؟ هل يمكن أن نكون عربا ولا نتحدث اللغة العربية؟ سنحاول إيجاد أجوبة لهذه الأسئلة.

«يمكن لشخص ما أن يعتبر نفسه مؤهلا أو يؤهله الآخرون لأن يكون عربيا حسب:

- المجموعة الإثنية: فيكون عربيا أي شخص منحدر من مجموعة إثنية محسوبة على العرب. ويترتب على هذا التعريف التأكد من عروبة تلك المجموعة.

- اللغة: يعتبر عربيا من لغته الأم العربية (أو إحدى لهجاتها) وهذا التعريف يجمع أكثر من 280 مليون نسمة عبر العالم.

- شجرة النسب: حيث يعد عربيا كل شخص ينتمي لساكنة الجزيرة العربية»[32].

وفيما يتعلق بالانتماء الإثني فلحراطين منحدرون من إثنيات سوداء وإفريقية وبالتالي ليسوا عربا من منظور إثني.

أما بشأن اللغة:

1) فإن لحراطين مجموعة سود اتخذوا عبيدا من طرف البيظان. ولهذا السبب فإنهم أجبروا على تقاسم جزء من ثقافتهم مع أسيادهم. وبسبب المسخ تبنوا الثقافة العربية البربرية. وبالطبع ينشأ عن ذلك انجذاب إلى البيظان خاصة على مستوى استخدام الحسانية (اللهجة العربية البربرية). وبالفعل فإن الحسانية تتأثر تأثرا واسعا باللغة العربية لكن ذلك نتاج عوامل أخرى: لغة البربر (الزناكه) ولغات إفريقيا السوداء: الهالبولار، والسوننكي، والوولف، والبمباره..

2) إن لحراطين الذين فروا من عبودية العرب البرابرة والذين استقروا جزئيا في جنوب موريتانيا حيث غالبية السكان سود موريتانيون لا يتكلمون الحسانية وإنما يتحدثون إما السوننكية أو الهالبولار أو الوولف. فمثلا احراطين «أولاد بنيوك» في روصو (مدينة موريتانية تقع في الجنوب غير بعيدة من سانلوي في السنغال وتقع على الجانب الشمالي لنهر السنغال) يتحدثون الوولفية أكثر من الحسانية.

3) والبيظان أنفسهم ليسوا مقتنعين بأن لحراطين يتحدثون الحسانية بطلاقة. وكعبيد لم يتح أبدا للحراطين وقت مادي يمكنهم من التحدث

---

32 - انظر مقال موسوعة ويكيبيديا، أدخل كلمة «عرب».

بالحسانية بطريقة محكمة. ذلك لأنهم يتعايشون فيما بينهم وليسوا على اتصال مباشر بالسادة. وعليه يقتصر تحدثهم على حسانية مشوهة. يتعلق الأمر واقعيا بما يشبه «لغة مكسرة خاصة بلحراطين». والحق أنه في لحظات الاسترخاء يسخر البيظان من حديث لحراطين عن طريق التفكّه في نطقهم أو تعبيرهم متناسين الأسباب التي أنتجت هذه الوضعية ألا وهي عزلهم للحراطين فيما يشبه وضعيات خاصة. كما أن أسيادهم يحرمون عليهم بصورة عامة تعلم اللغة العربية والنفاذ إلى علوم القرآن الكريم.

ويمكن أن نستخلص من كل هذا أن لحراطين لا يمكن أن يعتبروا من المجموعة الناطقة بلسان عربي لأن العربية ليست لغتهم الأم وليست متحدثة من طرفهم بل لا يتحدثها منهم إلا الذين درسوها. وفيما يتعلق بشجرة النسب فإن أصول لحراطين تنبع من إفريقيا السوداء كما ذكرنا آنفا ولا علاقة انتماء تربطهم بالجزيرة العربية.

وا ستنادا إلى العنا صر الثلاثة التي اعتمدت في هذا الكتاب فلا واحدا من هذه المعايير يدفع نحو الاعتقاد بعروبة لحراطين.

III. هل لحراطين سود موريتانيون؟

يتميز لحراطين عن السود الموريتانيين بمجموعة عناصر هي:

1. السود الموريتانيون مجموعة من الإثنيات الإفريقية السوداء (الوولف، البولار، السوننكي، البمباره) بينما لحراطين منحدرون من هذه الإثنيات ومن إثنيات سوداء أخرى ليست موجودة في موريتانيا. فالواقع أن تجارة الرقيق التي مارس البيظان طالت جزءا كبيرا من إفريقيا.

2. إن لحراطين يجهلون إثنياتهم الأصلية. أما السود الموريتانيون فيعرفون أصولهم الإثنية ويطالبون بالاعتراف بها.

3. السود الموريتانيون ليسوا عبيدا للبيظان وليسوا بالتالي ضحية كما لحراطين لمسخ حضاري: فهم يتحدثون لغتهم الخاصة ويحتفظون بأصالتهم الثقافية.

4. نمط اللباس: بالنسبة لغالبية لحراطين (الملاحف، والفضفاضات البيظانية) هي نفسـها عند البيظان ولو أن احراطين جنوب موريتانيا في السـنغال يمكنهم أن يشكلوا استثناء جزئيا.

5. وإضـافة إلى الإسـلام فإن لحراطين يملكون مرجعيات ثقافية مختلفة عن تلك التي يتبنى السـود الموريتانيون. فإيديولوجيا السـيطرة المتشـكلة من أمثال وحكم ومأثورات وأشـعار ونصـوص نثرية وأغاني تمرر مجموعة من الأفكار التي تمجد علوّ البيظاني لتبقى راسـخة في ذهن الحرطاني. وهذه الثقافة الفرعية التي تسـتثني القرآن العظيم والأحاديث الأصـلية وتبقي على تأويلاتها الزائفة هي الاستهلاك الثقافي الوحيد للحراطين.

IV. لحراطين يشكلون مجموعة خاصة:

- تتحدد هوية لحراطين حسـب وضـعيتهم كعبيد للبيظان. وهذه الوضـعية تجعلهم مجرد ممتلكات للبيظان يتصـرفون فيها كما يشـاءون: فالعبيد يعملون دون تعويض ويباعون ويؤجرون ويبادلون ويورثون ويُتقاسمون...

وحتى لو حرروا فإن عبيد البيظان يظلون موضع استغلال من طرف أسيادهم القدامى: فلا يمكنهم الإدلاء بالشـهادة أمام القضـاء الذي تسـيره الشـريعة الإسـلامية (القانون الإسـلامي). كما أنه بالإمكان أن يسـلبوا أموالهم ويعادوا لوضعيتهم كعبيد إذا رغب السادة في ذلك.

- ما من واحدة من المجموعات الثلاثة المكوّنة للبلد (لعرب، البربر، السـود الموريتـانيون) يقبلون بـالمسـاواة بينهم وبين لحراطين. فـالواقع أن كل مجموعة موريتانية تغذي عقدة تعالٍ اتجاه لحراطين.

وأمام العرب والبرابرة لا يمكن للحراطين أن يشـكلوا جزءا من العصـبية. وإذا حدث أن أدمجوا فبصـفتهم عبيدا فقط،مما يعني أنهم يتمتعون بوضـعية اجتماعية وقانونية مخصصة لهم وحدهم.

وحيال السـود الموريتانيين فإن دمج لحراطين مسـتحيل لأن النظام الفئوي عند هؤلاء يحدث عدم تساوٍ بحكم الواقع. ولحراطين في أوساط السود الموريتانيين - المتحدثين لغة إثنية معينة والحاملين نفس الأسـماء إلى آخره- يعدون أقل مكانة

من عبيد السـود الموريتانيين أنفسـهم. فتراتبيا تأتي منزلتهم بعد «الماتشـودو» (العبد البولاري) و«الكامو» (عبد السـوننكي) و«الجام» (عبد الوولف) الذين يحتلون منزلة غير مرغوب فيها في مجتمع السود الموريتانيين.

ولا ترغب أي من هذه الإقطاعيات الثلاث (العرب، البربر، السـود الموريتانيون) في تحرّر وترقية لحراطين.

- وإذا حدث أن تحرر لحراطين فإن العرب والبرابرة سـيفقدون مصـادر الدخل التي تدرّ عليهم العبودية وكذا مختلف أشـكال الاسـتغلال الديني والتقليدي من (زكاة، صدقة، هدية، وكذلك الضرائب على محاربي بني حسان العرب.. إلخ).

- ثم إنه قد لا يتم ضـمان الحياة السـياسـية لأن العرب والبرابرة يمكن أن يفقدوا الأغلبية التي يحكمون موريتانيا باسمها.

ويؤ كد العرب والبرابرة أنهم أغلبية في موريتانيا. بيد أن هذه الأغلبية لا يمكن الحصول عليها من دون المدد العددي لمكوّنة لحراطين. ثم إن السعي إلى احتسـاب لحراطين ضـمن البيظان هو نتاج منطق اسـتعبادي إذ يحسـب العبد كما لو كان تابعا لسيده.

وعلى المستوى السياسي فإن هذا الإخضاع يترجم في اقتراع لحراطين الموجّه لصـالح أسـيادهم. ذلك أن كتلة لحراطين تعد خزانا انتخابيا معتبرا لفائدة أسياد العبيد.

- ومع زوال العبودية عند العرب والبرابرة لن يجدوا بجانبهم القوة الضـاربة في وجه أعدائهم الأبديين ألا وهم السـود الموريتانيون والسـود الأفارقة الموجودون بالمنطقة. ولنتذكر هنا النزاعات الإثنية التي شـهد البلد في سنوات 1966 و1979، و1989 وما تلاها.

وفيما يتعلق بالسـود الموريتانيين فإن هؤلاء سـيخسـرون في حالة تقاسـم السلطة السياسية والاقتصادية إلخ: ذلك لأن قيمة الحصة لم تبق على سابق عهدها لأن لحراطين الأكثر عددا سـيحصـلون على جزء أكبر بموجب القسـمة الجديدة.

والخطر الآخر هو أن إقطاعية السود الموريتانيين ستخسر هيمنتها على العبيد الموجودين ضــمن مجموعاتها: فتحرير وترقية لحراطين قد ينير الدرب لعبيد المجموعات الأخرى.

وعلى مســتوى مجتمع الســود الموريتانيين ســيقع لحراطين ضــحية الكراهية والاســتغلال. ذلك لأنهم يعتبرون كأفراد أقل شــأنا والذين يســكنون من بين لحراطين مع مجموعات الســـود الموريتانيين يتلقون لنفس الصــعوبات التي يكابد عبيد الســـود الموريتانيين. لذلك فإنهم مرغمون على تأجير الأراضـــي من الإقطاعيين السود الموريتانيين ليسدوا بها رمقهم. ورغم ذلك يسددون ضريبة في المقابل وقد يستغلون بطرق عديدة.

وعليه لا يمكن أن تتحقق ترقيــة وتحرير لحراطين إلا إذا ضــحينـا بمختلف مصالح الإقطاعيات الموريتانية. ومن هنا تبرز ضرورة تشكيل جبهة ضد هذه الإقطاعية مســتفيدين من دعم القوى التقدمية. وللتوصـــل إلى حريتهم وانعتاقهم وجب على لحراطين أن ينشــئوا تضــامنا جماعيا للدفاع عن مصـــالحهم الحيويــة ألا وهي التحرر والانعتـاق الفعلي الـذي لن يتـأتى إلا بالحصول على حقوقهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وهذا الأمر يتطلب نضالا سياسيا يعبئ مجموع ضحايا العبودية: فلحراطين لا يمكن أن يحررهم غير أنفســـهم. وقد تمثل حالة المنبوذين (فئة دنيا في الهند) مثالا حيا على الصــمود: فهم يحظون اليوم بتمييز إيجابي مكنهم من الوصـــول إلى مراتب هامة على المســـتويين الإداري والســـياســـي كما أن ديناميكيتهم الســـياســـية منحتهم مكانة لا يســـتهان بها في الديمقراطية الهندية. فـــ«بعد فترة طويلة من الانسداد تحركت هذه الفئات الدنيا ابتداء من الثمانينات ثم ما لبثت أن كونت أحزابا سياسية للدفاع عن نفسها. وعليه فإن قانون العددية لعب لصالحهم»[33].

أغسطس 2002

---

[33] - جافريلو اكريستوف، الهند، «التحول السياسي للفئة» في http://www.seri-sciencepo.com

المقال 2: خصوصية لحراطين:

يعتبر لحراطين من أصول إفريقية سوداء وثقافة عربية بربرية.

فلون بشرتهم يقربهم من أصولهم الإفريقية السوداء. وعن طريق التماثل تبنوا ثقافة عربية بربرية. وبالقطع فإن من شأن ذلك أن ينشئ انجذابا وتمازجا ثقافيا مع البيظان غير أن لحراطين ليسوا عربا.

فلكي نكون عربا لا بد من الاستجابة لشرطين:

1. الانتماء إلى إثنية عربية.

2. أن نكون ننتمي لثقافة عربية.

والعنصر الثقافي بمفرده لا يشكل دليلا على عروبة لحراطين. فيمكن أن تكون عربيا وتنتمي إلى ثقافة أخرى. مثل ذلك أطفال المهاجرين المغاربة في فرنسا: فهم عادة ما يعتبرون أنفسهم عربا غير أنهم لا يتكلمون العربية أو يتكلمونها بصعوبة. واللغة الوحيدة التي يتقنون هي الفرنسية غير أن هذا الانتماء الثقافي لا يمحو الأصل. وهكذا فإن الأصول الإفريقية السوداء للحراطين لا يمكن أن تنمحي أو أن تتجاهل رغم عديد المحاولات التي تعد من باب تزوير التاريخ.

فلو أن لحراطين كانوا عربا لكانت الحاجة إلى تأكيد الأمر من السخافة بمكان. وعندها لم يكن برابرة الجزائر والمغرب وتونس ليطالبوا بلغتهم وثقافتهم وخصوصيتهم مقارنة مع عرب هذه البلدان.

ففي الجزائر فإن اللغة البربرية تم الاعتراف بها رسميا ولغة آزناكه (لغة البربر في موريتانيا) لا تزال منطوقة في بعض الأوساط. وقد عرفت هذه اللغة انحطاطها نتيجة حرب «شرببه» (1644-1677) التي فرضت مواجهة بين عرب بني حسان (أي العرب) والزوايا (الطلبه) أي برابرة موريتانيا. وقد فرض المنتصرون العرب لغتهم واستسلم المغلوبون للأمر الواقع. بل أشد من ذلك حرم على البربر التحدث بلغة «آزناكه». ويظهر هذا المثال - إن دعت إلى ذلك الضرورة - أن اللغة العربية كانت ولا تزال لغة استعمار وسيطرة. وقد وقع

ضـحية الأمر البرابرة كما لحراطين. والفرق الوحيد هو أن البرابرة مارسـوا العبودية قبل مجيء العرب ولا يزالون يمارسـونها إلى يومنا هذا مسـتخدمين الإسلام لتقْعيد وترسيخ العبودية.

تعتبر الدولة الموريتانية أن لحراطين عربا كما أن القوميين العرب (البعثيين والناصـريين) يعتقدون ذلك. غير أن موقف قياديي منظمة تحرير وترقية لحراطين (الحر) بكل مشـاربها يبعث على التعجب: ذلك أن هؤلاء يؤكدون عروبة لحراطين. وبالطبع فإن هذه الفرضـية لا يمكن إثباتها. فلحراطين لم يختاروا اللغة العربية التي فرضـت عليهم بالقوة بسـبب العبودية. وبسـبب اقتلاعهم من جذورهم الأصـلية (الإثنية) فإن لحراطين أرغموا على تعلم الحسـانية التي هي مختلفة عن العربية. وما من عبد ولا هرطاني يتكلم العربيـة إلم يكن تعلمهـا في المـدارس التقليـديـة أو العصـريـة. بيـد أن الاسـتعباديين (الإمارات والمشـيخات والوجهاء والدولة...) كانوا ولا يزالون يبقون لحراطين خارج كل تأثير من شـأنه أن يسـهم في نمو وعيهم بينما واجب المسـلم نحو المسـلم هو أن يعلمه - على الأقل -السـورة الأولى من القرآن لفائدة أداء صلواته اليومية. لكن «الطلبه» يحظرون على عبيدهم هذا التعلم مطلقا وهذا بالطبع تجنٍّ آخر على الإسلام.

فإذا كانت اللغة تحدد العروبة فإن كل من يتحدث العربية عربي. لكننا نعرف أن الأمر ليس على ذلك النحو.

لكن ما هو مصـير مجموعة لحراطين إذا حدث أن برابرة موريتانيا طالبوا بإعادة الاعتبار لأصـولهم البربرية (وهو احتمال وارد) وحصـلوا على مبتغاهم؟ في هذه الحالة فإن لحراطين سيكونون عربا أو برابرة أو الاثنتين معا.

إذن لحراطين موريتانيون لكنهم ليسـوا عربا. ومنظمة «الحر» التي لا تطالب بجذورها سـتفقد مع الوقت شـخصـيتها وأصـالتها وفخرها وبالتالي نضـالها السياسي ضد أنصار العبودية.

إن عروبة لحراطين ليست إلا وسيلة لخنق مطالبهم : فهي ليست بُعدا تحرريا وإنما هي ا ستعباد. وقد طالبت حركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية

المناهضة للعبودية والميز العنصري والحقوق المدنية بجذورها الإفريقية. وهكذا الأمر بالنسبة لسود كولومبيا وهكذا دواليك.

ولكي يحصل لحراطين على حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن منظمة «الحر» التي تمثلهم يجب أن تطالب بحقوقهم الخا صة: و ضعيتهم كعبيد وأصولهم. وفي هذا المضمار لا يمكن إلا أن نستدل بمقال لجان بول سارتر يقول فيه: «المهم ليس ما يفعل بنا التاريخ بل الأهم هو ما سنفعل نحن بما سيفعل بنا التاريخ». وهذا التموقع مقارنة مع الأصول والثقافة لا يعني أبدا أن لحراطين يجب أن يتموضعوا ما بين العرب البرابرة أو السود الموريتانيين. فبالنسبة لنا لحراطين قومية مستقلة يجب أن تتحرر من هؤلاء ومن أولئك. وسيمكنهم موقعهم الحيادي هذا على طول الأمد من صناعة استقلالية فكر وسلوك.

وفي سنة 1989 تم تسليط مجموعة من لحراطين على السود الموريتانيين قصد القضاء عليهم بعدما أطرهم ثنائي البيظان وقوات الأمن. وعملية من هذا القبيل حدثت في الماضي بين لحراطين أنفسهم عن طريق تحريض السلطات والإقطاعية الموريتانية. والسؤال المطروح هو لماذا يجبر لحراطين على الاختيار ما بين السود الموريتانيين والعرب البرابرة؟ «في هذا السياق بالذات فإن لحراطين كثيرا ما يطالبون من طرف البعض بأن ينضموا إلى السود الموريتانيين المظلومين» (لأن أصلهم من البمباره أو أية إثنية أخرى مسلوبة أو معبدة) بينما يطالبهم الآخرون بالقول ببيظانيتهم وعروبتهم (لأنهم يتكلمون لغة أسيادهم الأول)» [34].

أولا: شاركت المكونتان العربية البربرية والسوداء الإفريقية على حد السواء في الاتجار بالعبودية العابرة للمحيطات وكذا العبودية العابرة للصحراء. فكيف يمكننا بالتالي أن نختار ما بين المنحدرين من بائعي العبيد؟ ونذكر هنا أن أرستقراطيي إفريقيا السوداء (الملوك والقادة التقليديون والزعماء الدينيون) باعوا إخوتهم في الدم للبرابرة والعرب والأوروبيين.

- بوت روجي، «من العبودية والعمى اللوني في العلوم الاجتماعية»، المقدمة، جريدة الإفريقيين، 2000 المجلد 70، الجزء1-2، ص:23

ثم إن الملاحظة حاليا هي أن العرب البرابرة يمارسـون العبودية في أبشع حالاتها اللانسانية مبقين نصف الشعب الموريتاني تحت قبضتهم. وكذلك الأمر بالنسبة للسود الموريتانيين. ومعلوم أن المحررين من عبودية السود الموريتانيين أصبحوا يشكلون طائفة. وككل الطوائف فإنهم مهمشون من هيئات تسيير المدينة. ذلك هو السبب في أن لا واحدة من هذه الفئات تستحق ثقة ولا تضامن لحراطين. وإلى اليوم فإن تاريخ موريتانيا القديم - كما الجديد - قادته الارستقراطيات العربية البربرية وأرستقراطيات السود الموريتانيين اللتان ظلتا على الدوام متحالفتين. وكان هذا التحالف كثيرا ما ينبني على حساب عبيد المجموعتين.

وأخيرا فإن لحراطين يشكلون اليوم قوة سياسية بالنظر إلى وزنهم الديمغرافي. «وكائنا ما يكون الأمر فإنهم أصبحوا يشكلون القضية الأساسية في النضال بين مختلف الأحزاب والحركات السياسية على حساب مطالبهم الخاصة لأنهم يمثلون ديمغرافيا قرابة 45٪ من مجموع السكان»[35].

وهذا الارتفاع المفاجئ للاهتمام بمجموعة لحراطين يستهدف في الأساس مسألتين:

1- تفرقة لحراطين وإضعافهم.

2- استعمالهم في الحفاظ على السلطة وانتزاعها.

وهذا الأمر اكلاسيكي جدا: فقبائل البيظان كانت ولا تزال تتحارب عن طريق عبيدها. وينطبق نفس الشيء على إثنيات السود الموريتانيين. وذلك إما للحصول على امتيازات أو لتصنع الحياد. والفرق الوحيد هو أن هذا العمل اليوم تقوم به حركات وأحزاب سياسية تنسب نفسها للديمقراطية. يتعلق الأمر هنا بما بات يسمى العبودية السياسية الجديدة.

4 يوليو 2002

---

[35] - نفس المرجع المذكور آنفا.

المقال3: لحراطين موضوع رهانات سياسية

إن مسألة انتماء لحراطين هي موضوع نقاشات على الساحة السياسية الموريتانية: فالبرابرة والعرب يعتبرون أن لحراطين عرب وبعضهم ينكر الأصول الإفريقية السوداء للحراطين. أما الوطنيون العرب (البعثيون والناصريون) فيحسبونهم منهم لأسباب سياسية: فالأخيرون يحسبون لحراطين من بين العرب لحل مشكلتين:

- تغطية ملف الرق.
- الاستفادة من أغلبية ديمغرافية لشرعنة الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها لصالح العرب البرابرة (البيظان).

لكن المحافظين العرب البرابرة لا يرغبون في أن يدب الوعي في أوساط لحراطين حول خصوصيتهم مما قد يسهم في وضع حد لهيمنتهم وفي سعيهم للحفاظ على عبيدهم من خلال استغلال الدين الإسلامي الذي يعترف بالعبودية. وتهدف استراتيجيتهم إلى إفهام لحراطين أن من يعارض العبودية إنما ينتهك التعاليم الإسلامية.

ويعتبر الوطنيون السود الموريتانيون أن لحراطين جزء لا يتجزأ من مجموعة السود الموريتانيين ؛ فحسب رأيهم : لحراطين سود كما هو حال سود البلد كلهم.

غير أن السبب السياسي الذي يبرر خطابهم هو أنهم يعملون على جعل لحراطين قوة داعمة لهم لمحاربة عدوهم الأول الذي هو مجتمع البيظان.

إن السود الموريتانيين هم ضحية عنصرية البيظان ولحراطين هم ضحية عبوديتهم وعنصريتهم. وفي هذا السياق فإن السود الموريتانيين يعملون على خلق جبهة موحدة مع مكونتي السود لمجابهة السلطة العربية البربرية.

لكن المفارقة هي أن القوميين السود الموريتانيين لم يسبق لهم أن حاربوا عبودية البيظان: فلم يدعموا أبدا بطريقة صارمة وواضحة نضال لحراطين ضد العبودية.

وفيما يتعلق بمسألة العبودية في موريتانديا فإن الموقف الإيديولوجي للوطنيين السود الموريتانيين غير متسق : فهم لا يأخذون بعين الاعتبار العبودية الممارسة على مستوى مجتمعهم. ذلك لأن العبودية موجودة على مستوى مختلف إثنيات السود والاتساق السياسي يتطلب أن يحاربوا هذه العبودية قبل ظهور حركات التحرر ضد عبودية البيظان أو بالتزامن معها.

إن موقف الإقطاعيين السود الموريتانيين اتجاه لحراطين لا يختلف على أي نحو من موقف إقطاعيي البيظان على المستوى السياسي. فهذان الموقفان مبنيان على الازدراء والاستغلال السياسي.

والأحزاب السياسية عموما باستثناء «العمل من أجل التغيير» بالأمس و«التحالف الشعبي التقدمي» اليوم لا تهتم بلحراطين إلا في فترات الانتخابات. فالأمر يتعلق بكتلة ناخبين يجب الاستفادة منها دون تعويض.

25 إبريل 2008

المقال 4: التموقع السياسي للحراطين

يجب على لحراطين أن يمتنعوا من أي تلاعب بمصيرهم. وبالفعل فإن الطبقة السياسية المسيطرة - بيظانية كانت أو موريتانية سوداء – تحاول الاستيلاء على أصوات لحراطين في الانتخابات والسعي للقيام بأكبر تعطيل ممكن يحول دون توعية شاملة للحراطين وذلك للأسباب التي ذكرنا في المقالين الثاني والثالث من هذا الباب.

فمعلوم أن الفاعلين السياسيين يبذرون الشقاق بين لحراطين قصد إضعافهم والسيطرة عليهم: فعلى مستوى مجتمع لحراطين أصبحت توجد من الآن فصاعدا اتجاهات عديدة: الحر اتجاه وطني والحر اتجاه أصيل والحر اتجاه راديكالي.

ولحراطين الذين يلعبون لعبة التفرقة هم أبطال تشرذم وتضعيف مجتمعهم. وهكذا فإن لحراطين ليسوا كلهم ضحايا لأن الجزء الذي يتماهى مع أعداء قضية لحراطين يدافع عن مصالحه الشخصية ويعمل ضد تحرير وترقية لحراطين. ويؤكد مسعود ولد بلخير (الشخصية السياسية المنحدرة من لحراطين) على عروبة حاضنته الاجتماعية: وعروبة لحراطين تتجسد عن طريق «اللغة والتقاليد والنظم وحتى البيئة»[36].

وهذا التعريف بعروبة لحراطين لا يستجيب لأي معيار موضوعي. فالعروبة تتحدد بعناصر معلومة هي الأصول الجهوية واللغة والإثنية (انظر المقالات السابقة). أما تقاسم اللغة والعناصر الثقافية فلا يكفي لإلحاق الشخص بإثنية ما.

وتوجد أمثلة تؤكد العكس تماما: فالهوتو والتودسي في رواندا وبوروندي يتقاسمون نفس اللغة ونفس العناصر الثقافية المشتركة لكنهم لا يشكلون مجتمعا إثنيا واحدا. وانطلاقا من هذا لا يمكننا أن نؤكد على أن لحراطين عرب أو برابرة.

واليوم بحكم التاريخ فإن لحراطين يعدون مجتمعا متمايزا على مستوى موريتانيا.

---

[36] – المترشح مسعود ولد بلخير، يترأس مهرجانا انتخابيا في تجكجه، في flamnet.fr

ويتقاسم لحراطين مع البيظان عناصر لغوية وثقافية بصورة فعلية لكنهم يختلفون عنهم بحكم الأصل الإثني والمجالي. فالعرب ساميون والبربر بربر ولحراطين أفارقة سود. ثم إن لحراطين ينحدرون من إفريقيا السوداء أما البربر فمن إفريقيا الشمالية والعرب قادمون من الجزيرة العربية. أما علاقتهم بالسود الموريتانيين فهي أن لحراطين -إذا كانوا يتقاسمون معهم نفس الأصل الأسود وبعض العناصر الثقافية - يتميزون عنهم باللغة وبتاريخهم المتعلق بالعبودية وكونهم انفصلوا عن إثنيتهم الأصلية. وهم اليوم يشكلون مجتمعا يمكن التمييز بينه وبين السود الآخرين من خلال اللغة والثقافة والتاريخ المرتبط بعبودية البيظان.

فبدل أن يهبوا أنفسهم ضحية لتلاعب القوى المتصارعة يتوجب على لحراطين أن يؤكدوا على هويتهم التي هي مختلفة ومرتبطة بعلاقات مع كل المجتمعات العربية والبربرية ومجتمعات السود الموريتانيين.

فلحراطين هم نتاج لقاءات واحتكاكات بين ثلاث مجموعات: العرب، البربر والإثنيات الإفريقية السوداء. وعلاقات الهيمنة بين البيظان (العرب والبربر) وإثنيات السود أوجدت لحراطين عن طريق العبودية.

إن دور لحراطين السياسي يتمثل في الفصل ما بين هاتين المكونتين (البيظان والسود الموريتانيون) لخلق فضاء سياسي مؤسس على نظم الحق في التساوي بين كل المواطنين.

ولا معنى لكفاح لحراطين من أجل الحرية إلا إذا مكن من بزوغ قيم ديمقراطية وجمهورية تمكن من تخطي الانعزال الإثني والإقطاعي بموريتانيا.

ثم إن انحياز لحراطين لإحدى هاتين المكونتين يخلق عدم توازن خطير وعديم الفائدة بل يجعل قضية لحراطين تخسر شرعيتها ومشروعيتها السياسية، وفوق ذلك قد يعزز إقطاعية على حساب أخرى أو وطنية في مقابل وطنية.

5 مايو 2008

5. الدين والعبودية في موريتانيا :

في المقال الأول نتناول مسألة دخول الإسلام وتمدد العبودية في إفريقيا الغربية. وقد ترجم توغل العرب في هذه البلاد بهزيمة البربر والسود الموريتانيين.

وفي المقال الثاني فإن السود الأفارقة الذين تم إخضاعهم سلفا للبربر سيعرفون هيمنة أخرى عربية هذه المرة من طرف بني حسان. وتتأتى أ صول لحراطين من هذا الاستعباد الهائل للساكنة السود.

وفي المقال الثالث فإن الإسلام الذي دخله مجموع السكان في موريتانيا استعمل من طرف البيظان للإبقاء على سيطرتهم على لحراطين.

في المقال الرابع وسعيا لإخضاع لحراطين فإن العرب والبرابرة يعملون جادين على إبقائهم في غياهب الجهل بالإسلام وتعاليمه. وقد أدى استغلال الإسلام بلحراطين ليس فقط إلى قبول العبودية وإنما أيضا إلى التزام ديني أعمى قد يؤدي إلى تفجيرات انتحارية.

المقال1: التاريخ والإسلام والعبودية في موريتانيا

كانت العبودية موجودة في الجزيرة العربية وفي إفريقيا قبل مجيء الإسلام بفترة طويلة. وكانت هذه العبودية تتصف أساسا بطابعها المحلي: فكان العرب يحولون عربا آخرين إلى عبيد تماما كما كان يفعل البربر بإخوتهم البربر والسود بالسود المجاورين. وفي أوساط السود كانت العبودية تمارس أيضا غير أنها في كل هذه الحالات كانت مؤسسة على موازين القوة. إنما بعد

ذلك ومع تمدد الإسلام أوقف العرب والبرابرة تحويل أعضاء مجموعاتهم إلى عبيد موجهين اهتمامهم إلى استعباد السود.

وكان لدخول الإسلام في الجزيرة العربية وإفريقيا كبير الأثر في إدخال تغييرات من الأهمية بمكان.

فعلى مدى قرن واحد شملت الفتوحات الإسلامية ليس فقط الجزيرة العربية وإنما أيضا جزءا كبيرا من آسيا ثم انزاح حتى الهند والصين. وما لبث هذا التمدد أن وصل جزءا من أوروبا (جنوب إسبانيا وغرب فرنسا و شرق البوسنه وكوسوفو وألبانيا).

وفي كل هذه المناطق التي غزاها الإسلام تم إدخال العبودية وإقرارها. ومعلوم أن الإسلام يعترف بالعبودية.

«والقرآن (النص الإسلامي المقدس) يؤيد وجود العبودية: فالشريعة التي تستنبط من القرآن وأقوال محمد صلى الله عليه وسلم (الأحاديث) تسمح بتعبيد من ليس مسلما «فأي عبد أسلم للتوّ لا يعد حرا بشكل تلقائي.»[37]

وعلى مستوى إفريقيا فإن وصول الإسلام ومجيء العرب شاركا في توسيع رقعة العبودية وكان لهما انعكاس حول انقسامات مؤسسة على الدين. فنجد من ناحية فئة الخاضعين (المسلمون) ومن جهة أخرى فئة الممانعين (الوثنيين) وقد كانت الحروب بين هاتين المجموعتين سبب استعباد آلاف الأفارقة. وأدت غزوات الحاج عمر تال والساموري تورى إلى الزج بعديد السود في نير العبودية «وفي القرن التاسع عشر قاوم البمبارا والدوغون أسلمة بلدانهم وراهو ضحية حرب مقدسة قادها الشيخ المسلم الحاج عمر تال»[38].

وعليه كانت إفريقيا الغربية مسرحا للحروب «لأسباب دينية جعلت العلاقات التجارية تتدهور وتتحول إلى غزوات. فأمام حروب العرب ضد السود ظهرت إلى الوجود نزاعات بين الإثنيات الإفريقية (معارضة الملوك الخاضعين

---

37 - جمال بن مراد، في kabyles.net

38 - مالي، السياق العام في تدريب الشباب (http//stagesalternatives.caedi/article367html)

للملوك الممانعين) النتيجة: إمبراطوريات بحالها تداعت ثم أعيد بناؤها على مر السنين إلى أن وصل البرتغاليون الأول في القرن الخامس عشر لشواطئ الأطلسي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مبدأ فرق تسد ليس اختراعا أوروبيا (...) فقد تسبب الإسلام في الحروب بين الإخوة في إفريقيا السوداء ولم يشكل السود كتلة موحدة بعدها أمام المعتدي المشترك (العرب والنخاسون البيض). فعدم قدرتهم على التوحد كان أمرا مميتا»[39].

وكان لتوغل العرب في إفريقيا وقع قلب العلاقات الاجتماعية رأسا على عقب وبدأت ممارسة العبودية تأخذ بُعدا جديدا.

وفي موريتانيا فإن العرب انطلقوا في غزو أراض جديدة فسيطروا على البربر وطردوا السود من أراضيهم وأوقعوهم في العبودية.

وبإبعادهم من الجزيرة العربية وطردهم من طرف الملوك المصريين والسلاطين المرينيين بالمغرب اندفعت - قبائل معقل العربية التي تمثل مجموعتها الإثنية بني حسان الفرسان الأقوياء الأشداء المنظمين - إلى قهر البربر والسود في موريتانيا من القرن الثاني عشر الميلادي إلى القرن الثامن عشر...

وبانهزامهم تم توجيه قبائل البربر إلى مهام دينية بحتة بينما التحقت جموع من السود لتكثير العبيد وطردت البقية إلى الجنوب. وهذا الغزو العربي هو ما سيعطي موريتانيا سياقها الاجتماعي و/أو الإثني الذي يتشكل نسيجه من العرب والبربر والعبيد السود والسود الأحرار الذين لم يعرفوا العبودية أبدا»[40].

وقد مكنت هذه الممارسات من تغذية تجارة العبيد في إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط. ومعلوم أن كل مجموعات السود الواقعة في المجال لحقت بها المتاجرة بشكل أو بآخر. يتعلق الأمر بالبمباره والسينوف والسوننكي والتوكولير والبوبو والموسي...

---

39 - أ. باري، إفريقيا تحت عبء الرأسمالية، إصدار T.S Zed وHaris جمع "آراء" 1996، ص:53

40 - محمد الامين أحمد، إلغاء العبودية في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية بداكار، 1982-1983، ص:18

وقد استعمل العرب كلمة «جهاد» لكي ينشروا الإسلام واستفادوا من ذلك لإخضاع الناس للعبودية. وهكذا تم التلاعب بالجهاد. و«الجهاد» كلمة عربية (تعني النضال أو الجهد أو ممارسة القوة أو المهام أو الحروب..) وفي القرآن فإن تعبير {جاهدوا بأنفسكم} هو تعبير يساوي إلحاق الأذى بالنفس أو الجهاد في سبيل الله. والجهاد يدعو المسلمين إلى الحرب لكي يغيروا أنفسهم أو يغيروا المجتمع. وكثير من العلماء المسلمين يؤوّل الجهاد على أنه نضال بمعنى روحي. فمجاهدة النفس يجب أن تكون عملا يوميا وهو مجهود دائم يجب أن يوصل إلى سكون النفس»[41].

وبنو حسان موريتانيا سنيون تقليديا: لذا فينزعون إلى تأويل الإسلام حسب مصالحهم فقد يستعملونه لتبرير ممارساتهم الاستعبادية. وينطبق نفس الشيء على البربر الذين أوكل إليهم بنو حسان التعاطي للدين كمجال تخصص. ومنذ استقلال موريتانيا فإن البلد واقع تحت قبضة البيظان (العرب والبربر) وموريتانيا التي هي جمهورية إسلامية تحكمها الشريعة إلا أنها تعترف بالعبودية.

و على مستوى الدساتير الموريتانية الثلاثة التي تم سنها منذ الاستقلال (1961، 1991، 2006) «يعد الإسلام هو المصدر الوحيد للقانون». يتعلق الأمر بنظم ثابتة منذ القرن السادس الميلادي: «في سنة 1019 (409هـ) اتخذ خليفة بغداد القادر قرارا سياسيا يقضي باستخدام الدين. فأمر بقراءة ما يشبه إعلان مبادئ في القصر وفي المساجد سمي «الرسالة القادرية» يشجب فيها تأويل القرآن المبتدع ويحرم التفاسير ويثبت العقائد الرسمية، وبذلك أغلق باب الاجتهاد حسب التعبير المعروف عند المسلمين وقتل بذلك الفكر النقدي وشجع التقليد على حساب التجديد»[42].

---

41 - الويس هانكرين، جريمة استعمارية: العبودية في موريتانيا، ذكرها محمد الأمين ولد أحمد، ص:21 في المرجع السابق.

42 - بالتا بول، أفكار متلقاة، الإسلام، الفارس الأزرق، 2001، ص:32

و بما أن الإسـلام يعترف بالعبودية فإن السـلطات الموريتانية التي لا تتبع للثقافة المهيمنة الموسومة بالدين لم تجابه العبودية.

وبخصـوص العبودية هذا ما يقوله بشـأنها أول رئيس لموريتانيا المختار ولد داداه: «يمكن حل العبودية في موريتانيا بطريقتين: إما عن طريق ثورة دموية وهذا لا يملك البلد وسـائله أو عن طريق تطور بطيء للمجتمع عبر التنمية الاقتصـادية وهذا هو ما نحن بصـدد تحقيقه. والدليل هو أن مالكي العبيد الذين كانوا يقولون "عبيدنا" منذ سنوات أصبحوا الآن محرجين وبدؤوا يبحثون عن تورية للتعبير عن ذلك. وكائنا ما يكون الأمر فليس بإمكاننا مواجهة الإقطاعيين على الميدان في الوقت الذي يواجه فيه بلدنا الخطر المحدق (حرب الصحراء) حتى وإن كان المشكل يقلقنا»[43].

وتبرز هذه الفكرة تموقعا سياسيا. وبالفعل فإن المختار ولد داداه منحدر من إقطاعيي البيظان وهو ابن أسـرة من «الطلبه». وبالتالي فهو متأثر جدا بتربيته الدينية وثقافته. ومعلوم أن عائلات «الطلبه» هي التي تملك أكثر عدد من العبيد على مستوى مجتمع البيظان. والعبودية مبررة على أساس أن الإسلام يعترف بها.

ووراء خطاب هذا الرئيس تسـتتر إرادة بعدم تفكيك القيم التي تنظم مجتمع البيظان والتي تنبني على الإسلام في عديد المجالات.

وكثيرا ما كان المختار ولد داداه يرد كلما سـئل حول العبودية بالقول إن الدستور الموريتاني يعترف بالمساواة بين المواطنين. غير أن لحراطين ليسوا مواطنين لأنهم غير أحرار ولا يمارسون الحقوق المرتبطة بالمواطنة.

وأمام خمول القادة الموريتانيين اتجاه العبودية ولدت في موريتانيا حركة للنضـال ضـد العبودية تسـمى «الحر» أنشـئت سـنة 1974م، والنضـال الذي اضـطلعت بهذه الحركة دفع حكومة محمد خونه ولد هيداله إلى اتخاذ أمر قانوني يحرم العبودية.

---

43 - انظر أمل داداه، لموند ديبلوماتيك، نوفمبر 1998.

وهكذا فإن الأمر القانوني 81/234 الصــادر بتاريخ: 9 نوفمبر 1981 يؤكد في مادته الثانية على أنه : «طبقا للشــريعة فإن هذا التحريم ســيمنح تعويضــا لصالح أصحاب الحق».

و هذا أمر قانوني يحرم في ماد ته الأولى العبود ية ولكنـه يربط تحريـمه بتعويض لصالح أسياد العبيد معتمدا في ذلك على أحكام إسلامية.

ومعلوم أن هيداله تشــاور مع العلماء قبل الأخذ بهذا الأمر القانوني الصــادر سنة 1981. وهذا دليل على تأثير الإسلام على روح وضمير هذا الرئيس،: ذلك لأنه في الواقع ينتمي إلى طبقة «الطلبه» عن طريق أبيه.

وفي مادته الثالثة فإن الأمر القانوني ينص على ما يلي : «ســتنشــأ بمرســوم لجنة وطنية مشكلة من علماء واقتصاديين وإداريين لدراسة الطرق التطبيقية لهذا التعويض. وستحدد هذه الطرق بمرسوم عند نهاية الدراسة».

ويمكن أن نلاحظ أنه على مســتوى اللجنة المعينة لدراســة طرق التعويض يحتل العلماء مكانة مرموقة.

وهؤلاء العلماء ينتمون إلى «الطلبه» ا لذين يمتلكون أغلبية عبيد البيظان. وهو ما يجعل موضوعيتهم على المحك بل من الصعوبة بمكان.

وهذه النخبة لم تجتمع أ بدا. وقد نعتقد أنها إلم تكن اجتمعت فإن علماء البيظان لا يرغبون في الوقوف مع تحرير العبيد.

وتنص نفس المادة على المصــادقة على المراســيم التطبيقية التي لم تتخذ هي الأخرى. يتعلق الأمر هنا بالإعراب عن نقص إرادة سياسية لأن المرا سيم التطبيقية منوطة بالسلطة التنفيذية. ومعروف أن رئيسي الدولة (ولد سيدي أحمد الطائع واعل ولد محمد فال) لم يطبقا المرسوم الذي اتخذ قبل مجيئهما بل إنهما أصــرا على نكران اســتمرار العبودية في موريتانيا. وللعلم فإن ولد الطائع ينحدر من قبيلة «طلبه» هي «اسماسيد»، وهي قبيلة معروفة بتشبثها بالعبودية.

«ونجد في الأرشـيف الاسـتعماري قصــة لقاء جرى في يناير 1909 بين قبيلة «اسماسيد» القاطنة في أطار والكونونل كورو من الجيش الفرنسي. وقد شرح «اسماسيد» لكورو أهمية تملك كمية من الخراف والحمير واليد العاملة.. »[44].

وفي رسالة لاحقة أجاب الملازم الوالي بإيجابية لطلب «اسماسيد»

وفيما يتعلق باعل ولد محمد فال (2005-2007) فإنه ينتمي إلى قبيلة عربية (حسان) وبنو حسان كما قلنا سلفا كانوا مصدر تموين دائم بالعبيد.

وقبيلة «أولاد بســبع» التي هو منحدر منها معروفة ببســالتها الحربية،:فقد تفوقت في السـلب والنهب. ويعد تفرق هذه القبيلة بين السـنغال وموريتانيا والصــحراء الغربية والمغرب دليلا على الدور الكبير الذي لعبته في تجارة الرق العابرة للصحراء. وهذه القبيلة معروفة بتخصصها في إخصاء العبيد فكانت تملك مزارع عبيد مخصيين يباعون كمخصيين.

ورغم أن الرجل ليس من أصل «طلباوي» فإن اعل ولد محمد فال على غرار كل رؤســاء موريتانيا الآخرين اعتمد على الزبونية الإقطاعية المتأثرة كثيرا بالإســلام. وبحذوه هذو موقف الإقطاعية حافظ على مصــالح قبيلته وإثنيته الاستعبادية (بنو حسان).

ومعلوم أن بني حســان - أيام الإمارات الموريتانية - كانت تسـتحوذ على حق قيادة الحروب والقبض على العبيد ويمنعون من ذلك «الطلبه» والغارمين الآخرين. وهكذا تبرز أهمية بني حسان في إنتاج العبيد.

أما بخصـوص سـيدي ولد الشـيخ عبد الله (2007-2008) فقد أصـدر في أيام حكمه القانون رقم 2007/048 بتاريخ 3 سـبتمبر 2007 القاضــي بتجريم العبودية ومعاقبة الممارســات الاسـتعبادية. وهذا القانون لم يتبعه أي نص تطبيقي مما يؤكد افتقاره لإرادة مناهضة العبودية.

---

44 - محمد يحيى ولد سـيرى، الخطاب الاسـتعبادي لرئيس الدولة معاوية ولد سـيدي أحمد الطايع، عمود، المقال رقم1 في www.haratine.com

ثم إن حصيلة هذا القانون مخيبة للآمال : «فخلال سنة كاملة (2007-2008) تم تحرير 43 عبدا من طرف المنظمات غير الحكومية أي «نجدة العبيد» و«جمعية النساء معيلات الأسر» و«اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان». وباعتبار نسبة الثلاثة والأربعين عبدا المحررين سنويا سيبلغ العدد 4.300 عبد محررا بعد مائة سنة. وعلى هذا النحو فالمتوقع هو أن العبودية ستستشري وتدوم. هذا هو السبب في أن الديمقراطية في موريتانيا ليست حقيقية وإنما يتعلق الأمر بنظام عنصري واستعبادي يقع فيه لحراطين ضحايا لمرتين: ضحايا كسود لعنصرية الدولة وعنصرية البيظان وضحايا وضعيتهم كعبيد التي تبقيهم في خدمة البيظان»[45].

ولنذكر بأن سيدي ولد الشيخ عبد الله ينحدر من قبيلة «إجيجبه» (الطلباوية): فهو ابن زعيم هذه القبيلة وكانت أسرته مكلفة بالقضاء الشرعي في ظل «إمارة لبراكنه.» ويعد تأثير الدين الإسلامي على حياة هذا الرجل ملحوظا فتعليمه الديني وأصوله الاجتماعية تجعله يساير روح الإسلام حتى في تسيير الشأن العام. وربما لهذه الأسباب لم يلتزم الرجل تماما بمحاربة الاستعباد.

و فيما يتعلق بمدبر آخر انقلاب في موريتانيا محمد ولد عبد العزيز فقد قال إثر انقلاب أغسطس 2005 إن أولئك الذين يثيرون مسألة العنصرية والعبودية إنما يرغبون في تخريب الفترة الانتقالية (2005-2007). أما فيما يتعلق بانقلاب أغسطس 2008 فإن «غالبية أعضاء ما يسمى بـ(م.أ.د)[46] لم يترددوا في القول بأن العبودية ليست مشكلا وطنيا ولا يشكل أولوية»[47].

إن الكفاح الذي يتبناه مناهضو العبودية معطل باعتراف الإسلام بالعبودية والتأويل المغرض المتبع في موريتانيا.

---

45 – محمد يحيى ولد سيرى: الخيار ما بين الانقلاب العسكري والديمقراطية الاستعبادية والعنصرية، المقال 151 في www.haratine.com

46 – م.أ.د. = المجلس الأعلى للدولة.

47 – الأستاذ عثمان ولد بيجل، «خمسة أشهر من تحول انقلابي.. خمسة أشهر من التنديد ورفض الطغمة. من يصف ذلك بصورة أحسن؟» المقال رقم 202، في www.haratine.com

و لمجابهة هذه العراقيل فإن إنشـــاء فضـــاء عمومي علماني حيث لا يتدخل الدين ضــروري للغاية. وفي العالم الإســلامي يوجد تيار إصــلاحي يتجه رويدا رويدا نحو هذا الهدف. ويمكن احتســـاب محمد الطالبي في تونس ومحمد أرَكون في المغرب ومالك شبل في الجزائر من بين أعضاء هذه الحركة. وعلى المجتمع المدني الموريتاني والمثقفين أن ينحوا نحو -هم الآخرون- نحو هذا الهدف. يتعلق الأمر هاهنا بموقف هام على مســتوى المكافحة ســعيا إلى القضاء على العبودية والعنصرية.

كما يعتبر الأمر وســيلة ناجعة لشــد وثاق الإقطاعية التي ترتكز على الإســلام قصد إدامة سيطرتها.

10 أغسطس 2008

المقال2: الإسلام والعبودية[48]

إن الاعتراف بشرعية العبودية وكذا دونية المرأة ليسا موضوع شك في القرآن. وهاتان سورتان تبرزان وضعية العبد والمرأة: السورة السادس عشرة، الآية71:

{وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ} ونفس الشيء في الآية 178، السورة الثانية:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى}.

وفي الواقع فإن المرأة ترث نصف ميراث الرجل وشهادة امرأتين حرتين يساوي شهادة رجل. والمرأة لا يمكن أن تؤم الصلاة والعبد ملك للحر.

ومن هنا يجب القول بأن العرب يستقون عقدة علوهم من منظورين: أن الرسول محمدا صلى الله عليه وسلم عربي وأن القرآن الكريم نزل بالعربية. وكان معلمنا القديم محمد الأمين ولد داهي يقول «إنه قبل الإسلام لم تكن اللغة والحضارة العربية تساويان شيئا».

وقد مكن انتشار الإسلام من تطوير وتنمية هذه اللغة ومهد انتشار الإسلام لقيام إمبراطورية إسلامية شبيهة بالإمبراطورية الرومانية وتسبب في تعبيد جزء من الشعوب التي تم غزوها.

«وقبل ثمانية عقود هاجمت الشعوب البربرية المستعربة التي تقطن الجزء المحاذي للبحر الأبيض المتوسط الشعوب السوداء في جنوب الصحراء فقتل

---

[48] - الهدف من هذا المقال مقتبس من أطروحتي الموسومة بـ «إلغاء العبودية في موريتانيا وصعوبات التنفيذ» نوقشت 2006 في باريس II، ونشرت من طرف الورشة الوطنية لإعادة نشر الأطروحات (و.و.إ.ن.أ) بتقدير مشرف جدا.

الرجال وسبيت النساء والأطفال . ومثل ذلك بداية العبودية منذ ما يزيد على ثمانمائة عام متتالية. كما شكل ذلك رافدا من روافد الثقافة الموريتانية»[49].

وفيما يتعلق بالعلاقة ما بين الإ سلام والعبودية فإن مالك شبل يؤكد ما يلي: «العبودية واحدة من المعطيات الجوهرية في الإسلام: ففي المغرب - كما في أقطار أخرى – هي ثقافة متجذرة في الأذهان»[50].

وتجارة الرقيق عند المسلمين (الشرق والصحراء) أوجدت إجمالا على مدار اثنا عشر قرنا عددا أكبر بكثير مما ذكر من عبيد.

وقد لعب الإسلام دورا هاما في العبودية. وعبر إضفاء قداسة عليها فإن «الطلبة» والدولة الموريتانية حافظوا على هذه الممارسة لتكون خارج أي نقد. «و سعيا لإدامة هذه الظاهرة يستخدم المجتمع الموريتاني طريقة بسيطة وفعالة في ذات الوقت: فقد تم رفع العبودية لمستوى العقيدة في الإسلام. وبالتالي فكل مسلم يجب أن يعتبرها مثبتة بالإرادة الإلهية دون أن يحاول فك طلا سمها أو فهم فلسفتها أو ا ستكناه أ صولها.إن العبودية تابوه محظور أ ما الشك بوجود ها فيرقى لأن يكون انتها كا أو ز ند قة أو ردة أو إلحادا[51].

وتستمر الإقطاعية العربية البربرية في موريتانيا في تبرير الممارسات الاستعبادية عن طريق نصوص القرآن. والدولة الموريتانية التي هي دولة دينية (الجمهورية الإسلامية الموريتانية) تؤسس تشريعها على الشريعة الإسلامية.

وبالفعل فإن ديباجة الد ستور الموريتاني تؤكد على أن الإ سلام هو «المصدر الوحيد للقانون». والمادة الخامسة من نفس الدستور تؤكد على أن «الإسلام

---

49 - «المجتمع الموريتاني مرتش» لـ ميكل هايل، في المقال الحادي والستين في موقع: www.haratine.com

50 - انظر «العبودية في أرض الإسلام»، لمالك شبل، إصدار فيار ، 2007، ص:226

51 - أحمد (محمد الامين) إلغاء العبودية في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة دكار، 1982-1983.

هو دين الشعب والدولة». أما تعليم التشريع الإسلامي فتأخذ بعين الاعتبار وضعية العبد فلا تحتفظ للعبد بأي جزء من الميراث. وفي التعاقدات يقام بجرد شامل لبيع العبيد على مستوى القانون المدني. ثم إن العبد لا يمكن أن يشهد في النزاعات القضائية.

لحراطين ومعرفة الإسلام:

في الواقع لا يتعلم لحراطين لا القرآن (كلام الله) ولا الحديث (كلام وممارسة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم) ولا الاجتهاد (وهو جهد التأويل).

إنما يتعلمون عبر التقاليد وأيديولوجيا سيطرة البيظان التي لا تمدهم بتعاليم الإسلام وإنما بتأويلات كاذبة.

«الحقيقة أن البيظان هم الذين يسرفون في عقيدتهم لتبرير العبودية: فيعلمون العبيد أن خدمة السيد «واجب ديني» وأن الأوجه السود تعود لمسلمين غير طاهرين لا سبيل لهم إلى الجنة إلا عن طريق الخضوع للمسلمين البيض الأتقياء». كما أنه يحرم على العبيد أن يدرسوا القرآن إذا فرضنا جدلا أنهم عرفوا الكتابة والقراءة أصلا.

ورغم صدور مرسوم مؤرخ بـ 1980 ومصادق عليه من طرف الطغمة العسكرية معتبرا العبودية غير شرعية فإن قضاة جالسين في محكمة عدالة مسلمة دافعوا عن العبودية ضد كل الشكاوى وسعوا إلى معاقبة الضحايا بطريقة قاسية»[52].

ويعد نقل ملكية العبيد مزدوجا: فهو ترابي وسماوي. ترابي لأن العبد ملك لسيده يعمل لصالحه وتجب عليه طاعته؛ و سماوي لأن ولاء العبد لسيده هو الطريق الوحيد لولوج العبد إلى الجنة. وقد مكن هذا التأويل الخاطئ للإسلام من إحكام القبضة على العبد وإبقائه في دوامة لا يعرف كيف يخرج منها

---

52 - ميكل هيل، «كل المجتمع الموريتاني مرتش ومؤسس على مبدإ السيد والعبد» في
http://www.haratine.com/site/ancient/article61.htm.

ليتمكن السيد من استغلاله. ويعترف الإسلام بعدم المساواة الفعلية بين السيد والمسود في هذه الدنيا لكنه يؤكد المساواة في الآخرة.

إن استغلال الإسلام بهكذا طريقة يخول السيد مرتبة الألوهية. والواقع أنه بالنسبة للجنة فإن العبد لا حاجة له في أن يصلي الصلوات الخمس لله تعالى. وهكذا -على حد زعمهم- فلا حاجة للعبد في أن يصلي لله فإنه لكي يظفر بجنته: فالانصياع التام للسيد يكفيه تماما. ولإضفاء مصداقية على هذه الفكرة يستخدم «الطلبه» مثلا معروفا عند كل القبائل «الطلباوية» التي تحتكر الدين. فبعد وفاته ماذا يحدث للعبد الآبق؟ هذا ما يقول "يوم القيامة": «لقد عوقبت بهذا العذاب المطهر الأبدي لأنني أديت واجبات الله تعالى وأهملت واجبات سيدي هذا هو جزائي»[53].

و لحراطين لا يعرفون الله لأنهم محرومون من تعلم القرآن . والحقيقة أن كلام الله موجود في القرآن غير أن المفارقة هي كونهم يعرفون الشيوخ الكبار والمشايخ وأحفاد الرسول صلى الله عليه وسلم... وفي الواقع فإن لحراطين لا يبتهلون أو يتضرعون لله بل هم مولعون بشخصيات دينية تستغلهم.

ومن هذا المنطلق نصل إلى حالة شرك واقعي لأن لحراطين يعتقدون في مجموعة كثيرة من الأفراد. ورغم ذلك فإن العبيد ولحراطين يعتنقون الإسلام منذ أجيال. وقد يبقون مسلمين ثانويين -لا قدر الله-لأنهم أنصاف بشر . وعليه فهناك إسلامان: إسلام خاص بالأحرار وإسلام خاص بالعبيد.

5 مايو 2010

---

53 - حرمة الله (عبد الله) «صرخات العبد»، أضواء على موريتانيا، إصدار الأرمتان، جمع «الغرب الصحراوي» المجلد 4، 2004، ص:144

المقال3: الخطاب الديني في وسط لحراطين والتلاعب الإيديولوجي بموريتانيا

تنبني العبودية في موريتانيا على أيديولوجية تتغذى من النظم الإسلامية والتقاليد. فالأئمة والشيوخ والمقدسون والشرفاء (المنحدرون من سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم) و«الطلابه» يخلدون على الدوام هذه الأيديولوجية عن طريق الشعر والمأثورات والأمثال السائرة والأقوال المأثورة والأراجيز شبه الدينية...

وعليه فإن الخطابات الدينية هي الأرضية الخصبة لإشاعة الإيديولوجيات الاستعبادية.

ففي سبتمبر 2005 قدم الشيخ التجاني ولد الهادي ولد مولود فال[54] من الطريقة التيجانية –والذي من قبيلة «إديقب» أبا و«إدوعلي» أما -درسا وعظيا في مسجد عادي في «أولاد عايد» بـ... «أم القرى». وهذه القرية تقع في ولاية «اترارزه» مقاطعة «اركيز» (مركز التيكان الإداري).

ولم يكن الجمهور المستمع إليه مشكلا من غير لحراطين. فقد قال الشيخ التجاني الكلمات التالية بالحسانية : «اللي داير مصلحتو يخدم مصالح البيظان!» . مما يعني باللغة العربية أن «من يبحث عن مصالحه عليه أن يهتم بمصالح البيظان» وكانت هذه الرسالة ملفوفة في كلمة وعظ كان من المفروض أن تركز على الجانب الديني لكن هذا الوعظ والإرشاد إنما ما دفع لحراطين إلى قبول سيطرة البيظان وتقديم مصالح العرب البرابرة على مصالحهم الخاصة.

---

54 – الشيخ التجاني ولد الهادي ولد مولود فال هو وكيل سابق في البنك المركزي الموريتاني، حيث عمل على الأقل عشر سنوات، وعندما توفي والده الذي كان شيخا روحيا في الثمانينات ورث مكانته، ورغم امتلاكه لدرجة معينة من التعلم (فتم الدروس الثانوية: سنة قبل الباكلوريا) ورغم خدمته للدولة فهو اليوم يعمل على إعادة إنتاج الممارسات الاستعبادية والعنصرية التي لا تليق بغير جهلة موريتانيا. وجدير بالذكر أن تصرفه أشنع من تصرف والده الهادي.

وفي الواقع فإن أطماعا سياسية تتخفى وراء الإسلام وتهدف إلى حفظ سيادة البيظان على كل الأصــعدة الســياســية والاقتصــادية والاجتماعية. وما بناء المســاجد التي يؤمها عرب برابرة في أوســاط لحراطين (آدوابه والأرياف إلى آخره...) إلا للحفاظ على سيادة البيظان.

فلحراطين الذين يرفضــون الخضــوع لأوامر البيظان يهددهم أو يتوعّدهم الخطباء بنار جهنم بعد موتهم.

والبيظان يســتخدمون الدين لإبقاء لحراطين تحت نير العبودية. «ونجد لدى كل القبائل البيظانية حلما من "وحي خيالهم" مصــدره رجل مقدس. ويتم تكييف هذه الرؤيا من طرف عوائل الطلبه بطرق مختلفة. ويجب على كل طفل أن يحفظه في ســن مبكرة. "فالطالب "يحكي أنه رأى في المنام عبدا خاشــعا صالحا عابدا رآه في المنام يشطر إلى نصفين بعد موته: نصف ثلج ونصف نار ! وأنه سأل العبد مندهشا عن حاله قال له: «لقد عوقبت بهذا العذاب المطهر الأبدي لأنني أديت واجبات الله تعالى كما ينبغي لكنني أهملت واجبات سـيدي فكان هذا هو جزائي!»[55].

وســعيا منا إلى وضــع حد لهذا التلاعب الإيديولوجي دافعنا في أطروحتنا المعنونة بـ«إلغاء العبودية في موريتانيا وصعوبات التطبيق[56]» عن فكرة بناء المساجد والمحاظر والطرق الدينية التي يجب أن يقودها احراطين.

أكتوبر 2006

---

[55] - حرمة الله (عبد الله)، «صـرخة العبد، آلية وتحديات سـيطرة» في أضـواء على موريتانيا، الغرب الإفريقي، دفاتر دراسة متعددة التخصصات، المجلد 4، 2004، إصدار: الأرمتان.

[56] - جامعة باريسII، مكتبة كِجاس.

المقال4 : أول تفجير انتحاري في موريتانيا وعبودية البيظان:

إن أول من أقدم على تفجير انتحاري بموريتانيا حرطاني (عبد بيظاني). فقد دوّى الانفجار بالقرب من سفارة فرنسا بنواكشوط. وكانت كل الدلائل تشير إلى أن فرنسا كانت هي المستهدفة: إما سفارتها أو مواطنوها.

من كان الفاعل؟

المعني اسمه موسى ولد عالي ولد زيدان: مولود سنة 1984 بكيهيدي. وكان يعيش مع أسـرة في السـبخة (هي البصـرة) في نواكشـوط،. وللاطلاع على معـلومـات أكـثـر تـمـكـنـكم مـطـالـعـة الـمـقـال رقـم 353 عـلـى مـوقـع www.haratine.com .

فكون العبيد سـكنوا في المدينة لا يعني أبدا أنهم انفصـلوا عن علاقة الاسـتغلال بل لأن الإقطاعية حولت العبودية من المناطق الريفية (البادية) إلى المدينة وتبنتها.

وعادة ما يسـكن العبد في المدينة قرب أسـرة أسـياده. وما مثال الناها بنت محمدي ولد مكناس (وزيرة الشـؤون الخارجية بموريتانيا) إلا دليل سـاطع لتأكيد الأمر [57].

و إذا حدث أن أسـرة السـيد بقيت في المناطق الريفية (البادية) فإن العبد القاطن في المدينة يواصـل تعهدها عن بعد. فالبيظاني لا يترك عبده أبدا غير أن العلاقة تسير حسب الظروف.

لكن كيف للعبودية أن تسهل تلقين لحراطين؟

أولا: عن طريق وضـعية الفقر التي نشـؤوا فيها ويواصـلون مكابدتها: فقد ولدوا فقراء ويعملون أبديا لأسـيادهم الذين يوفرون لهم من العيش حد البقاء بهدف اسـتغلالهم الاقتصادي. وأيضـا يعمل أسياد العبيد على الإبقاء على الجهل داخل صفوف لحراطين قصد إطالة سيطرتهم الاستعبادية.

---

[57] – انظر المؤتمر الصحفي 242، في موقع www.haratine.com

إن أي شـخص متعلم يمكن أن يفهم وأن يؤول الحالات والوقائع كما أن بإمكانه أن يثور. وهكذا يكون الجهل هو الحليف الأكبر للعبودية.

لكن يجب كذلك أن نزيد بعنصر أساسي للعرب والمسلمين ممارسي العبودية القدامى والأبديين. يتعلق الأمر بالعصا فالعرب يمتلكون هذه العبارة المتعلقة بالعبودية: «لا تشترين العبد إلا والعصا معه». وبمعنى آخر فإن الممارسات الاستعبادية تؤدي لا محالة إلى الإساءات البدنية والمعنوية والأخلاقية.

وأخيرا وبغض النظر عن سيد أو أسياد العبيد فإن محنة الحرطاني تتواصل في المجتمع لأن هذا الأخير لا يساعده بل يهمشه بسبب وضعيته منذ الولادة.

مسؤولية الدولة والإقطاعية:

لقد شارك سيدي ولد عالي ولد زيدان[58] ثلاث مرات في مسابقة نيل الباكلوريا التي تعتبر في موريتانيا هي العقبة الأكبر أمام لحراطين الذين يطلقون عليها اسم «الحاجز».

أما البيظان فإنهم يتجاوزون هذا الحاجز بسهولة متفاوتة وذلك إما لأنهم يمتلكون المستوى المطلوب (الوسط الاجتماعي، الوسائل المالية والعون) للتجاوز أو أنهم يمكن أن يقوموا برشوة الممتحِنين أو إدارة مصلحة الباكلوريا أو لأن أسماءهم تحط مكان لحراطين الناجحين في الباكلوريا وهي حالات تحدث على الدوام.

وبما أن أبواب الباكلوريا مغلقة على موسى ولد عالي ولد زيدان فقد تحول اهتمامه إلى مسابقة الدرك. وهناك لم يكن النجاح حليفه بل كان فشله ذريعا.

ففي موريتانيا الاستعبادية مسابقات الدرك والشرطة والحرس الوطني... إلخ – كما هو حال الباكلوريا – كلها تعد حواجز صعبة التجاوز من طرف لحراطين. ولا تعد هذه الحالة وليدة الصدفة وإنما هي نتاج سياسة معدة على أعلى

---

[58] - هوية المعني لم تتأكد والأسرة لم تتمكن من رؤية الجسد للتعرف على ولدها أو أخيها.

مستوى قصد إبقاء لحراطين بعيدين من كل احتمال ترقية. والدولة التي يعسير أبناء الإقطاعية تنتهج نفس النهج الذي تنتهج الإقطاعية بخصوص تعليم لحراطين.

إن الإقطاعية تغلق أبواب التعلم والدولة تمارس سياسة مشابهة لكنها مستترة ومموهة. فالدولة رسميا لا تشجع ولا تحرم تعليم لحراطين لكن في المقابل تضع هواجز (لم تسمّ لكنها معروفة من طرف مسؤولي التعليم) لمنع تحصيل علوم كافية قد تقلب النظم المصممة رأسا على عقب.

ولأنه تعرض لكل هذه الإخفاقات في مجتمع وُجد وأسس على تهميشه واستغلاله أصبح المعني لقمة سائغة للمنظمات الإسلامية سواء تعلق الأمر بالقاعدة أو بغيرها.

ثم إن تصرف الانتحاري يعد نمطا من أنماط الثورة ضد مجتمعه الذي تديره الدولة وإقطاعية البيظان؛ فهما المسؤولان الوحيدان عن العبودية وعن إخفاقات وبؤس موسى ولد عالي ولد زيدان ومن ورائه بؤس أسرته وبؤس كل لحراطين. ولا يمكننا أن نفوت التفكير في ردة الفعل هذه التي عبر عنها «زاجيدال» بمقال بـ«لوموند» الصادر يوم 9 أغسطس 2009 المتعلق بالتفجير الانتحاري قرب سفارة فرنسا في موريتانيا:

إن أكبر خداع في العالم العربي هو محاولة إيهام العالم بعدم وجود عبودية ممارسة على السود. فموريتانيا هي النموذج حيث -نكرر ذلك- توجد مجموعة كبيرة من السكان لا تزال مستعبدة من طرف البيظان[59]، فقد أتيحت لي الفرصة شخصيا بالتحدث مع امراطين يعيشون في فرنسا عبيدا ومحررين يعيشون حالة دونية: فيجب ألا نترك القاعدة تجند لحراطين بسبب وضعيتهم»[60].

ومعلوم أن موسى ولد عالي ولد زيدان أخطأ هدفه بتوجهه إلى الغربيين وهم هنا السفارة الفرنسية. وأذكر لحراطين هنا أن فرنسا (لا أمدح الاستعمار وإنما

---

59 - انظر تقرير كنال+ سنة 2008.

60 - زاجيدال، 2009/08/10، 19:13

أذكر -كما فعل إيمي سـزير- بالمجهودات غير المتوقعة) هي التي فتحت لأول مرة أبواب المدرسة للحراطين وبخاصة ابتداء من عام 1946.

وإذا كان مناضـلو حقوق الإنســان يتحدثون اليوم عن الحرية والمســاواة والعدالة والديمقراطية فإن ذلك يرجع الفضـل في جزئه الأكبر إلى الإســهام الغربي الذي مرر عبر فرنســا. فقد ولدت هذه المفاهيم وانتشــرت في الغرب قبل توســعها في العالم وهي بالطبع نتيجة لعطاء الثورات الإنجليزية لســنة 1688 والأمريكية عام 1776 والفرنسية عام 1789.

إن هذه الثورات هي التي وضــعت حدا لعدم المســاواة عند الولادة وعدم المســاواة في الوضــعية بين الأفراد. وتبقى الثيوقراطية الموريتانية أي الحكومات الدينية المتعاقبة (حيث تنعت موريتانيا نفســها بالجمهورية الإسلامية الموريتانية) وفية لسياسة الإلهام الإسلامي. غير أن الإسلام يعترف بالعبودية وعدم المســاواة واقعيا بين الســيد والمســود وبين المرأة والرجل. والعلماء والشــيوخ و«الطلبه» والفقهاء والمنحدرون من ســلالة النبي محمد صلى الله عليه و سلم أبقوا ولا يزالون يـصرون على إبقاء لحراطين في الجهل والاستغلال.

«إن موريتانيا جمهورية إســلامية تحكمها الشــريعة. وعلى مدى قرون فإن الأئمة شرحوا في وعظهم أن الرسول محمدا صلى الله عليه وسلم أقر برفاهية البيظان ومعاناة لحراطين»[61].

ويلعب الدين دورا هاما في إحكام السيطرة العنصرية في موريتانيا : فالبيظان (البربر وحسان) يطالبون بأصل عربي. بينما العرب يرون أنفسهم أعلى مقاما من السود بسـبب أن الرسـول صـلى الله عليه وسـلم أصـله عربي وأن القرآن أنزل بلغة عربية.

---

[61] - ديفيد اكيوتنك، «عندما لا تكون الحرية أكثر من كلمة»، انظر موقعنا www.haratine.com، المقال:200.

وزيادة على سـيطرة البيظان العنصـرية على السـود تزداد معاناة لحراطين بالعبودية. وهكذا يكون لحراطين ضـحية لظلم مزدوج ظاهره العنصـرية وباطنة الاستعباد.

وهناك عامل آخر يعوق مسيرة لحراطين يتعلق بالمنافسة التي تطبع المشهد السياسي بين مجتمع البيظان ومجتمع السود الموريتانيين وتترك فضاء قليلا للتعبير عن مطالبات لحراطين بإلغاء العبودية والعنصرية.

والعامل الرابع هو كون المجتمع الموريتاني لا يهتم بالعبودية. وقلة قليلة من لحراطين هي التي تدافع عن ظاهرة العبودية التي يتعاطاها البيظان. وهكذا فإن العبودية في وسـط السـود الموريتانيين لا يتكفل بها لا مجتمع السود الموريتانيين المدني ولا المثقفون المنحدرون من ذلك المجتمع.

والنجاح في مسـابقات كالباكلوريا أو الامتحانات والحصـول على المنح كلها مقتطعة مجتزأة لأن نسـبة النجاح المخصـصـة للحراطين يتلقفها البيظان والسود الموريتانيون بطريقة جائرة.

وبالفعل فعندما ينبني نظام على الإقصـاء فإن كل الذين يشـاركون في ذلك النظام يتحصـلون على امتيازات غير مسـتحقة. وهذا هو ما جعل هاتين الإقطاعيتين (إقطاعية البيظانية وإقطاعية السـود الموريتانيين) متمالئتين. وقد يسـميهما البعض «الشـركاء المتشـاكسـون». وهذا التمالؤ بالذات هو ما يدفع بالبيظان إلى إعطاء الجنسـية والحقوق المترتبة عليها (وظائف ومنح) للفلسطينيين والصحراويين وبيظان مالي وبيظان النيجر سعيا لزيادة وزنهم الديمغرافي. والسـود الموريتـانيون يقومون بنفس العمـل لكن في اتجـاه السنغاليين والماليين.

وهذه الحالة مسـتمرة منذ 1960 ولن تتوقف إلا بالإلغاء الفعلي للعبودية والدمج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني للحراطين في المجتمع الموريتاني.

24 أغسطس 2009

6. القبلية والدولة ومشكل لحراطين:

في هذا الباب توجد أربع مقالات: الأولى تهتم بالرقابة الممارسة من طرف الدولة على موظفي لحراطين. والثانية تتحدث عن استغلال لحراطين على مستوى جهاز الدولة. أما الثالثة فإنها تتناول التداخل ما بين الرقابة القبلية ورقابة الدولة على لحراطين. بينما تتعلق الرابعة بهيمنة الواقع القبلي على السياسة في موريتانيا.

المقال1: نظام رقابة تعييني قنصلا عاما في غينيا بيساو

في العدد الأول من النشرة الفصلية «صيحة الحرطاني» وعدناكم بالعودة إلى ملف اختلاس الأموال العمومية المنظم من طرف قبيلتين بربريتين في «اركيز» (اسماسيد وإدوعلي) حول ميزانية القنصلية العامة لموريتانيا في غينيا بيساو في الفترة ما بين 1996-1997. وبعد تفكير افترنا أن نطلعكم على المأساة التي عشنا منذ تعييننا كقنصل عام في موريتانيا في غينيا بيساو في أغسطس 1 992 وأدى إلى عزلنا الذي برمج عام 1998م. وهذه القصة ملطخة بالعبودية من بدايتها إلى نهايتها. وكيف لا والأمر حدث في مجتمع هو الآخر استعبادي ؟

في مايو 1992، يتصل بي صديق حرطاني من نواكشوط أم كنت قنصلا من درجة أولى في القنصلية العامة لموريتانيا في باريس يقول لي بالحرف الواحد: «إن تعيينكم كنقصل عام بالنيجر (التي عاصمتها انيامي) أمر وشيك. وبالتالي فمن المناسب أن تعودوا سريعا إلى نواكشوط».

وكان جوابي هو أنه لا يمكنني مغادرة باريس قبل شهرين أو ثلاثة وذلك لأسباب شخصية.

I. الشخص المفتاح لنظام الرقابة:

يوم الثاني أغسطس 1992 وصلت نواكشوط ولم تعد وجهتي النيجر وإنما غينيا بيساو (التي عاصمتها بيساو). وكان أحمدو ولد السالك المحاسب في القنصلية العامة لموريتانيا بغينيا بيساو قد حول للتوّ إلى النيجر.

واتصل بنا المحاسب الجديد للقنصلية العامة لموريتانيا في غينيا بيساو المنحدر من ولاية الحوض الشرقي ليبلغنا بأنه يعدّ للذهاب إلى بيساو لمزاولة عمله. وفي يوم ذهابه إلى بيساو صدرت إليه أوامر بعدم السفر. لماذا ؟ المعني لا يعرف ونحن كذلك. لكن الأمر كان صادرا عن خطري ولد جدو الذي كان في فتلك الفترة هو الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية. والمعلومات التي تم الحصول عليها هي أن المحاسب الجديد لغينيا بيساو سيذهب إلى النيجر وأحمد ولد السالك المحاسب القديم – والذي لا يزال في بيساو – باقٍ في بيساو.

والسؤال المطروح هو: لماذا أحمدو ولد السالك – الذي كان في بيساو منذ 1988 تاريخ افتتاح القنصلية – تم تحويله بهذه السرعة إلى النيجر؟ ثم ما لبث أن أبقى عليه في بيساو ؟

1. التفسير الرسمي الذي قدمه خطري ولد جدو الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية هو التالي:

«أحمدو ولد السالك عاش في بيساو ويتحدث البرتغالية (اللغة الرسمية لغينيا بيساو). وكذلك «الكريول» اللهجة المستعملة في دائرتكم القنصلية. لهذا السبب سيكون مهما بالنسبة لكم».

ثم كرر لنا ولد أمين وزير الشؤون الخارجية نفس الشيء لكن وبادئ ذي بدء بإمكاننا التأكيد على أن الأسباب التي قدمت لنا من طرف مسؤولي وزارة الشؤون الخارجية غير صحيحة. فأحمدو ولد السالك لا يعرف ولا يكتب ولا يقرأ البرتغالية. ونزيد بالقول إنه لا يتحدث «الكريول» (لهجة غينيا بيساو) لكنه يتحدث الإسبانية لأنه عاش خمس سنوات في إسبانيا كمحاسب في سفارة موريتانيا في مدريد. ومعلوم أن البرتغالية والإسبانية لغتان لاتينيتان لكنهما مختلفتين.

وكان أحمدو ولد السالك قد هجر المدرسة الابتدائية في مستوى السنة الرابعة سنة 1967. وفي نفس السنة عمل في دكار (السينغال) كمساعد في متجر. وفي سنة 1968 تم تعيينه محاسبا دون تكوين ولا شهادة في سفارات موريتانيا المعتمدة في البلدان التالية: الكويت، إيران، ليبيا، إسبانيا، وغينيا بيساو بطريقة متواصلة حتى 1998 أي خدمة 30 سنة في الخارج. ولا يحدث في غير موريتانيا أن بربريا أو عربيا يمكن أن يشتغل كمحاسب فترة هذا طولها دون مستوى دراسي ودون تكوين واحد. فالمحاسبة بالنسبة للرجل تم تعلمها في الحانوت في داكار. لكن ميزته الوحيدة هي أنه ينتمي إلى عائلة بربرية تنتمي إلى قبيلة «إدوعلي»». ويجب التنويه هنا إلى أن أحمدو ولد السالك لا يعرف لا قراءة ولا كتابة العربية أحرى الفرنسية.

وفي بلد حيث تعم العنصرية والعبودية يكون الانتماء إلى العرق أو الإثنية إما مكسبا أو عائقا.

2. التفسير غير المعلن:

في الواقع أحمدو ولد السالك مخبر للدولة الموريتانية وضع إلى جنب الإطار الحرطاني الذي هو أنا. واليوم في موريتانيا ، كل إطار حرطاني -يمتلك مركز مسؤولية – هو في الواقع مراقب ومتابع من طرف موظف من قطاعه يهتم بالإبلاغ عنه مباشرة إلى وزارة الوصاية أو إلى الرئاسة أو إلى الاثنتين معا.

II. الرقابة القبَلية:

لماذا أحمد ولد السالك ولا أحد غيره ؟ لأن أحمد ولد السالك منحدر من نفس الحيز الجغرافي الذي أنتمي إليه: مقاطعة «اركيز» وقبيلته الخاصة (إدوعلي) تسيطر ثقافيا (بالدين وهنا هو الإسلام) واقتصاديا وسياسيا على قبيلة احراطين (أولاد عايد) التي أنتمي إليها. وبالطبع فإن هذه الهيمنة تمارس باسم الإسلام: فالطريقة التيجانية التي تنتشر في ولاية «اترارزه» من طرف قبيلة «إدوعلي» هي في الواقع ماكينة ضخمة للتحول العقلي والنفسي الذي يمكن من الاستغلال الاقتصادي لمجموع لحراطين في مقاطعة «اركيز» وما جاورها.

إن النظام التقليدي للعبودية الاجتماعية لم يكن يتأسس فقط على نظام الإخضاع الاقتصادي والسياسي بل كان معززا بنظام إخضاع ثقافي. وهذا مثال هي لغرس الأفكار: إمام مسجد قريتنا «أم القرى» (أدباي) بالقرب من «تيكان» في منطقة «روصو» هو عضو من قبيلة «إدوعلي» مثبت منذ 1988 من طرف الشيخ العام الشيخ التجاني ولد مولود فال. وهو شخصية هامة في الطريقة التيجانية. وإمام قريتنا هذا يطلع بمسؤوليات ثلاث: يؤم الصلوات ويعلم القرآن وينفذ القانون الإسلامي.

وهكذا تبقى مجموعة احراطين معنية في مربع محكم الإغلاق. وعلى مستوى النتائج فما من طفل منتم إلى القرية عرف القراءة أو الكتابة. وفي المقابل فإن بعضهم يحفظون القرآن دون أن يفهموا منه كلمة. ولكن ما من طفل واحد حفظ القرآن كليا. إننا أمام وضعية احتكار للعلم.

ونشير هنا إلى أن والد إمام مسجد قريتنا ووالد المحاسب أحمدو ولد السالك أبوهما وأمهما واحدة. وعليه فنحن أمام شبكة حقيقية تراقب لحراطين في حياتهم اليومية من الولادة إلى الوفاة. ولحراطين مغلقون في دائرة تعليم يغرسه الاستعباديون ويتلقفه ويساهم في إدامته جزء من الضحايا أنفسهم. وهكذا إذن فإن لحراطين يتقبلون نفسيا حالة الدونية والإخضاع التي يعيشون. وفوق ذلك فإن كثيرا منهم يعتقدون أن الأمر يتعلق بوضع شرعي. إن التلاعب بالإسلام من طرف الاستعباديين خاصة «الزوايا» يجعل لحراطين والعبيد يعتقدون بأنه بعد تحملهم للعذاب في الدنيا سيدخلون الجنة بغير حساب. إن نظام الهيمنة هذا لا يتطلب قوة نظام ليتجذر: فعلى المستوى القبلي يتكفل الاستعباديون بتنشئة لحراطين على هذا المنوال.

وعلى المستوى الاقتصادي فإن بحيرة «اركيز» هي أكبر مساحة قابلة للزراعة على مستوى المقاطعة التي تحمل نفس الاسم. ومن البديهي القول إن هذه البحيرة تغذيها روافد نابعة من نهر السنغال. وقد بنيت سدود كبيرة في المنطقة وحظيت بتمويلات داخلية وخارجية بغية الاستثمار في هذه البحيرة لكن أية نتائج لم يتحصل عليها من ذلك لأن القبائل البربرية ترفض أن تقسم الأراضي على بقية الساكنة الأكثر عددا والأكثر احتياجا والمكونة أساسا من مجموعة

لحراطين. وتقوم مجموعة من خمس قبائل بربرية بمراقبة البحيرة: يتعلق الأمر بـــ«إدوعلي» و«إدابلحســن» و«تجكانت» و«اسـماسـيد» و«أولاد ديمان». هذه القبائل لا تعمل في الأرض لكنها تمارس المزارعة: فالأراضـــي هنا تؤجر مقابل نصف المحصول بل أكثر من النصف في بعض الحالات. وهكذا فإن لحراطين لن تكون بحوزتهم أرا ضي للزراعة وبالأحرى عبيد القبائل المذكورة الذين يعملون - هم الآخرون- دون توقف لصالح أسيادهم. وهذا ما يمكننا من القول بأن دولة لا تتحرك حيال قضـية من هذا القبيل هي في أحســن حالاتها متمالئة وفي أقصـى الحالات استعبادية.

III. رقابة الدولة:

إن الإدارة العليا الموريتانية محتلة من طرف الاســتعباديين وجهاز رقابة لحراطين في هيئات الدولة وإداراتها معد ومهيأ من طرف الدولة. مثال: تم تعييني بمرسـوم صـادر يوم 12 أغسـطس 1992 كقنصـل عام لموريتانيا في غينيا بيسـاو وبعد مرور أسـبوع تم اسـتدعائي إلى رئاسـة الجمهورية للقاء مع رئيس الدولة. وبعد تبادل التحية المتعارف عليه قال لي رئيس الدولة ما يلي: "يوجد أمامي ملفك"! فيما يتعلق بالشــهادات فأنت تتمتع بمؤهلات وقد حصـــلت على درجات جيدة من طرف وزارة الشـــؤون الخارجية لكن هذا ليس الأهم. هل تتحدثون العربية؟" كان جوابي التالي: أنا متفرنس وبالتالي تابعت الدراســة بالفرنســية. وفي ســنة 1958 تاريخ دروســي الابتدائية كانت اللغة الفرنسية هي لغتي الأساسية في المدرسة العصرية. لكن العربية بالنسبة لنا كانت دائما هي اللغة الأولى. وقد حصـــلت على شـــهادة الدروس الابتدائية بالعربية وشـــهادة ختم الدروس الإعدادية الفرانكو-عربية وبالتالي فأنا أكتب وأقرا العربية لكن مستواي بالفرنسية أعلى بكثير.

وبالفعل حصلت على باكلوريا (الآداب العصرية) وشهادة المدرسة الوطنية للإدارة بنواكشـوط والإجازة في السـياسـة والماجسـتير وشـهادة الدراسـات المعمقة (5 سنوات بعد الباكلوريا).

وكان سؤال رئيس الدولة الموالي: "هل تتحدثون الحسانية (لهجة قريبة من العربية)". كان جوابي: أتحدثها شيئا ما. جواب رئيس الدولة: العربية والحسانية هما نفس الشيء!

1) هل هذه الأسئلة المتعلقة باللغة العربية تطرح عادة على الأربعين رئيس بعثة دبلوماسية وقنصلية الموجودين في البلد والمشكلين في غالبيتهم من العرب والبربر وبعض السود الموريتانيين؟ نؤكد أن ثلثي رؤساء هذه البعثات لا يتحدثون ولا يكتبون العربية سواء تعلق الأمر السود الموريتانيين أو العرب أو البربر. لكن هل ينقص ذلك من فعاليتهم؟ لا نعتقد ذلك[62].

2) لماذا أراد معرفة ما إذا كنا نتحدث العربية أم الحسانية ؟ أولا: نحن على يقين من أن هذه الأسئلة تطرح حصريا على لحراطين. والهدف منها كان هو معرفة موقعنا من المجتمع العربي البربري.

وبالنسبة لرئيس الدولة فإن احتمال الكلام بالعربية أو الحسانية يشكل تقاربا لغويا لكن- سواء رضي الرئيس بذلك أم لم يرض - تبقى الحسانية غير العربية. ذلك لأن أغلبية العرب والبربر يتحدثون الحسانية ورغم ذلك لا يتحدثون ولا يكتبون العربية.

وبالنسبة لعربي أو بربري فإن الحرطاني هو نتاج العبودية العربية البربرية ويجب عليه أن يتحدث الحسانية على الأقل. ثم إن ذلك يعد رمز الولاء لهذه المجموعة. ولتتذكروا أحداث 1989 حيث أبعدت الدولة الموريتانية آلاف السود الموريتانيين إلى السنغال ومن بين المواطنين الموريتانيين الذين أبعدوا كان يوجد احراطين. وقد كان ذنبهم الوحيد أنهم لا يتحدثون الحسانية. وكان ذلك بمثابة خطأ فادح لأن لحراطين الذين هربوا من العبودية العربية البربرية إنما لجؤوا عادة في مدن وقرى السود الموريتانيين وبالتالي فإنه يحدث ألا يتحدثوا إلا لغات السود الموريتانيين. ولقد شكل إبعادهم عقابا على هروبهم من العبودية ونسيان الحسانية.

---

[62] - ولد محنض حسين «طريقة الاستعباد» في جريدة القلم، ملحق حر، شهرية، مارس 1994، ص:3

وأخيرا فإن المساءلة التي كنا ضحيتها والتي لا علاقة لها بالدبلوماسية والتي باسمها تم تعييننا إنما تؤكد كذلك أننا كنا مختلفين عن الآخرين وأن معايير الثقة ليست هي معايير قدرات العمل والفاعلية، وبالتالي لا بد من ولاء تام للمجتمع العربي البربري وللدولة في سعيهما لمناهضة مجموعة السود الموريتانيين. ويعني ذلك أيضا على وجه الخصوص أنه ينبغي قطع العلاقة مع لحراطين الذين يناضلون في إطار الحر (منظمة تحرير وترقية لحراطين). كما أن الأمر يشكل دليلا قطعيا على أنه على المستويات العليا تعمل الدولة على دعم هذه السياسة التي تخضع لحراطين والتي نسميها بالاستعباد السياسي الجديد.

IV. تداخل رقابة الدولة مع الرقابة القبَلية:

إن الشبكات التي تراقب لحراطين داخل القبائل لها امتداداتها على مستوى هيئات الدولة. ذلك هو السبب الذي جعل القبائل العربية البربرية تتمتع برأيها حول تعيينات لحراطين المنحدرين من مناطقها في وظائف ومسؤوليات للدولة. وهكذا فإن تلك القبائل تقترح عضوا من قبيلتها كوكيل استخباري لدى الإطار الحرطاني المعني. وهنا يتعلق الأمر بشخصي البسيط. وهذا الوكيل هو من يبلغ الدولة والقبيلة المعنية. ومعلوم أن مصالح الدولة والاستعباديين تتقاطع لأن الأمر يتعلق برقابة لحراطين واحتوائهم قصد إدامة السيطرة عليهم. والخريطة السياسية لمقاطعة اركيز توضح الأمر بجلاء: فالساكنة مشكلة من 60 إلى 70٪ من لحراطين. وفي الجمعية الوطنية تتمتع مقاطعة اركيز بتمثيل عن طريق نائبين أحدهما من قبيلة «إدوعلي» والآخر من قبيلة «إدابلحسن». وعلى مستوى مجلس الشيوخ فإن الشيخ منحدر من قبيلة «تجكانت». ثم إن عمدة اركيز (عاصمة المقاطعة) هو من قبيلة «اسماسيد» (قبيلة رئيس الدولة). وممثلو المقاطعة الأربعة كلهم منحدرون من قبائل بربرية. صحيح أن في موريتانيا توجد قبائل عربية لكن القبائل المذكورة هنا ليست قبائل عربية وإنما بربرية. وخلاصة القول إن لحراطين مهمشون من المشهد السياسي عن عمد.

2 يناير 2002

المقال2: مسار اختلاس أموال عامة:[63]

بعد تعييني قنصلا عاما لموريتانيا في غينيا بيساو يوم 12 أغسطس 1992 با شرت عملي يوم 02 سبتمبر من نفس السنة. وفي 1993 إثر مروري بداكار (السنغال) زارني محمد ولد محمد عالي القنصل العام السابق لموريتانيا في السنغال في فندق البركة. وقال لي من ناحية إنه قريب مقرب لأحمدو ولد السالك محاسب القنصلية التي أدير: فكلاهما ابن خالة الآخر. ومن ناحية أخرى قال لي إنه يأمل أن نساعد الرجل لأنه على بعد خمس سنوات من التقاعد وألا منزل عنده في نواكشوط ولا في «اركيز» ولا في «برينه» حيث يقطن أهله. وكان جوابي عبارة عن تساؤل عن كيفية مساعدة أحمدو ولد السالك. وما جعلني أ شك في هذا الأمر وأ ستغربه هو أن الرجل كان يتقا ضى بانتظام راتبا وامتيازات أخرى تتعلق بوظيفته كمحاسب.

وكجواب قال لي محمد ولد محمد عالي إني وإياه من نفس المقاطعة (اركيز) وأن قبيلتينا على قدر من التعارف وأن بإمكاننا أن نتفاهم. وبكلمة واحدة كان حديثا من نوع سيء.

ويوم 24 فبراير 1996 صباحا توصلت في غينيا بيساو باتصال هاتفي من السيد محمد ولد محمد عالي الذي أصر من جديد على ضرورة أن نساعد أحمدو ولد السالك. ثم واصل قائلا: إن الرجل كلما مر بدكار يشكوني شخصيا ويعيب علي أني لست كريما معه من الناحية المادية.

وكجواب على ما قال محمد ولد محمد عالي كان جوابي التالي: «إن الرجل قريبكم وميزانية القنصلية التي تديرون أكبر من ميزانيتنا في غينيا بيساو! وبإمكانكم أخذه كمحاسب وهكذا سوف ينتهي مشكله المالي المطروح عليكم بإلحاح».

---

63 - من طرف أحمدو ولد السالك تدعمه قبيلتان: إدوعل (قبيلته) واسماسيد قبيلة رئيس الدولة ولد الطايع.

وفي مارس 1996 حصـل لقاء جمع في وزارة الشـؤون الخارجية -وتحديدا في مكتب عبد الرحيم ولد الحضـرامي مدير قطاع إفريقيا -ضـم أربعة أشـخاص. فزيادة على المدير حضـر هذا اللقاء إسـلمو ولد المنير سـفير موريتانيا في العراق وأحمدو ولد السـالك ومحمد ولد محمد عالي: فالثلاثة الأول المعينون ينتمون إلى قبيلة «إدوعلي»، والرابع ينتمي إلى قبيلة «اسـماسـيد». وخلال هذا الاجتماع تقرر أن أحمد ولد السـالك يجب أن يختلس ميزانية قنصـلية موريتانيا في غينيا لسنة 1996. وهكذا حصل على الضوء الأخضر والدعم من السـلطات العليا للدولة ثم تقرر أيضـا أنه إذا حدث أن القنصـل العام الذي هو أ نا شـرع في إجراءات تدقيق ينبغي أن تؤخذ كل التدابير لإلصـاق تهمة الاختلاس بي. والأشـخاص المعنيون يعرفون أنه لا يمكن اليوم في موريتانيا تصـديق رواية حرطاني على حسـاب ادعاء البيظاني: فحسـب قول مأثور للبيظان: «ابلد فيه السودان ما ينفظحو فيه البيظان».

وهكذا في نوفمبر 1996 فإن مبلغ 14 مليون أوقية (نصـف ميزانية قنصـلية غينيا بيساو) تم تحويلها من البنك المركزي الموريتاني إلى غامبيا وليس إلى غينيا بيسـاو حيث توجد القنصـلية. وتم الاسـتيلاء على هذا المبلغ من طرف أحمدو ولد السالك بمساعدة محمد ولد الداه، تاجر كبير بداكار وشريك محمد ولد محمد عالي قنصل موريتانيا في السنغال السابق.

و بوصـفي القنصـل العام لجأت إلى وزارة الخارجية وطالبت بتفتيش مالي على مسـتوى وزارة المالية. وبعد فترة تردد طويلة قررت الوزارتان القيام بتفتيش مزدوج مالي وإداري. وسـنتناول في هذا المقال التفتيش المالي. وسـنهتم بالتفتيش الإداري في مقال لاحق.

وكان المفتش المالي الذي عين لهذا المبتغى هو السـيد با هودو عبدول. و كان من المقرر أن يشـمل التفتيش الفترة الممتدة ما بين 1988 (تاريخ افتتاح القنصلية) و1997 (سنة التفتيش). وقد شجب التقرير المنبثق عن هذا التفتيش تسـيير مكحله ولد سيدي أول قنصـل عين عام ما بين 1988-1989 وكذا تسيير بلال ولد ورزك القنصل الثاني العام لموريتانيا سنة 1989-1992. وكذا تسـيير محمد فال ولد الداه القنصـل من درجة أولى الذي أدار القنصـلية

في غينيا بيســاو من 1990 إلى 1995. ويعد قناصــلة الدرجة الأولى مكلفين بتسيير المهام التي يسير القنا صلة فترة غياب القنا صلة العامين المطول أو المؤقت وهم مســؤولون وقتها عن التســيير. وقد شــكك التقرير أســاسـا في مسؤولية المحاسب أحمدو ولد السالك للفترة الممتدة ما بين 1988 و1997.

وبعودته إلى نواكشوط فإن المفتش باهو دو لم يتمكن من استدعاء القنا صلة العامين الســابقين: فمكحله ولد ســيدي كان هو الشــخصــية الرابعة في الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي الحاكم أما بلال ولد ورزك فكان يعمل كســفير في واشنطن. لكن با هودو استطاع توجيه دعوة لمحمد فال ولد الداه الذي كان يعمل في ديوان وزير الشؤون الخارجية. غير أن المعني رفض الاستجابة للدعوة. وقد حضــر با هودو إلى وزارة الشــؤون الخارجية للاســتماع إليه لكن الرجل امتنع من أي لقاء معه بل إن الأشــد من ذلك هو أن أخاه الأصــغر وكيل الشــرطة السياسية برئاسة الجمهورية تكفل بحل المشكل فحمل مسدسه واتجه إلى وزارة المالية وسأل عن مكان با هودو. وبعد اللقاء طلب الشرطي من با هودو أن يتبعه إلى خارج الوزارة وأبلغه بضــرورة التوقف عن ملاحقة أخيه الأكبر لأن «محمد فال ليس مسؤولا عن تسيير القنصلية.» لكن با هودو بدأ يشرح للشرطي الأسباب التي جعلته يريد اللقاء بمحمد فال قائلا له إن ذلك لا يعني بالضــرورة أن اللقاء سيحمله تبعات الاختلاس. وكجواب وضع الشرطي المسدس على صدر با هودو – يقول البيظان بين الجلد واللباس – ثم قال له: «إن أنت جعلت تقريرك يدين أخي فسوف أقتلك».

وأخيرا وتحت طائلة الضــغوط عدل با هودو عن تحقيقه. وعليه فإن التقرير الأول الذي وضــع تم تحييده وأعد تقرير آخر تحت ضــغط وزارة الشــؤون الخارجية والمالية. وفي تقرير الوقائع هذا قيم بكل ما من شــأنه أن يجعلني مســؤولا عن هذا الاختلاس فأنا الذي طلبت هذا التفتيش انتهى بي المطاف متهما !

وبما أنه على مســتوى المالية فإن مســؤولية المحاســبة لا يمكن أن تنتفي (خاصة مسؤولية المحاسب الوحيد الذي عرفته القنصلية من 1988-1997)، فإن ذلك هو ما زج بأحمدو ولد السالك في السجن.

ولما علمت قبيلة «إدوعلي» أن ابنها سجن تحركت عن طريق بعث عبد الرحيم ولد الحضرامي ليتصل بأحمد ولد الطائع الأخ الأكبر لرئيس الدولة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزوجة الأولى لأحمد ولد الطائع تنتمي إلى قبيلة «إدوعلي». وهكذا على مائدة «الكسكس» والشاي الموريتاني تم تحديد مصيرنا: فعبد الرحيم ولد الحضرامي قال حرفيا لأحمد ولد الطائع ما يلي: «إن قبيلة «إدوعلي» بعثتني إليكم لتقول لكم إن ولدنا أحمدو ولد السالك مسجون بينما القنصل العام الذي عمل معه لم يمسه سوء. ووحده رئيس الدولة هو الذي يمكن أن يقرر مصيره: إن قبيلة «إدوعلي»تلتمس منكم تكليم أخيكم رئيس الدولة بشأنه»، وكجواب أعطى أحمد ولد الطائع وعدا قاطعا للحل النهائي لهذه المشكلة.

وقد تم اللقاء المذكور آنفا يوم الثلاثاء نهاية دجمبر 1997. وفي مساء يوم الخميس الموالي تعشى أحمد ولد الطائع مع أخيه رئيس الدولة. ويوم السبت الموالي (أول أيام أسبوع العمل في موريتانيا) أبلغنا محمد ولد معاوية (الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية) بتعليمات رئيس الدولة التالية: «عليكم أن تسارعوا بنقل مهامكم والعودة إلى نواكشوط».

وإذا كان أفلاطون وأرسطو: (فلاسفة إغريق) يتفقان على القول بأن أول فضائل الرجل السياسي هي العدالة ففي موريتانيا لا عدالة للسود عموما وللحراطين بشكل خاص بل إنه لا وجود لعدالة في البلد غير العدالة القبليّة والعنصرية.

وفي الختام من الضرورة بمكان أن نشير إلى الملاحظات التالية:

1) في العام 1986 عندما كنت مستشارا في سفارة موريتانيا بباريس اختارني أحمد ولد منيه وزير الشؤون الخارجية السابق وحمود ولد اعل سفير موريتانيا السابق في فرنسا لأحول إلى القنصلية العامة لموريتانيا بباريس كقنصل من درجة أولى ومكلف بمهمة وضع حد لتزوير الوثائق الإدارية (البطاقات القنصلية، جوازات المرور، شهادات الاستشفاء..) التي كانت متداولة في هذه المؤسسة. وقد أدينا هذه المهمة على أكمل وجه طيلة ست سنين (1986-

1992). وبخصـوص هذا الموضـوع بإمكان الرعايا الموريتانيين المقيمين في فرنسا أن يدلوا بشهاداتهم تأكيدا للمعلومة..

2) وفي سنة 1996 استطعنا شجب وإدانة اختلاس أموال عمومية قيم به من طرف ولصالح البيظان. ومنذ ذلك اليوم أصبحنا من وجهة نظر البيظان مجرد حرطاني بذيء. لكن ما الفرق بين قنصلية موريتانيا في باريس وقنصلية غينيا بيساو؟

في باريس كان التزوير من فعل السـود ولصـالح السـود وبالتعاون مع مغربية تحمل الجنسـية الموريتانية. وهكذا فإن مصـالح البيظان لم تكن مهددة في هذه الحالة. لكن المفارقة أن الذي حدث في بيسـاو هو اختلاس أموال قيم به من طرف البيظان ولصالح البيظان !

3) ومنذ اسـتقلال موريتانيا سـنة 1960 فإن موريتانيا حازت إلى اليوم على ثلاثة وأربعين مهمة دبلوماسـية وقنصـلية لكن 99٪ من هذه المهام يحتوي عليها العرب البرابرة. ومنذ 1960 إلى اليوم لم يحدث أبدا أن عربيا بربريا تم تعكير مزاجه بسـبب تسـيير مالي بل على العكس تماما يشـاع أن التعيين في بعض الوظائف هو وسـيلة ضـمنية لتمكين بعض الأشـخاص (ممن هم فوق القانون) من الثراء السريع.

وكائنا ما يكون الأمر فكون البيظان في مجال التسـيير لا يعكر صـفوهم إلا نادرا وصـوريا، فذلك ما يكشـف عن الممارسـات العنصـرية لحكومات البيظان المتعاقبة.

2 يناير 2003

المقال3: مثال عملي على تداخل رقابة الدولة ورقابة القبيلة:

نحيلكم إلى الباب السادس، المقال الأول، العنوان الفرعي حيث نحلل تداخل رقابة الدولة مع رقابة القبيلة. فمن هم المسؤولون الفعليون عن هذه العملية التي تتعاطى لها الدولة ؟

1. إن نظام رقابة لحراطين في الهيئات الإدارية أو على مستوى هيئات الدولة معدة من طرف الدولة وهي من يمارسها.

2. يعود اختيار الوكيل المكلف برقابة الحرطاني على مستوى هيئات الدولة والهيئات الإدارية إلى القبيلة التي ينتمي إليها الحرطاني أو إلى قبيلة حليفة أو أي شيخ أو وجيه موجود بالمنطقة.

3. أما التنفيذ فمنح للأشخاص التالية أسماؤهم:

أ) محمد ولد محمد عالي: العمدة السابق لاركيز الذي هو اليوم القنصل العام لموريتانيا بداكار (السنغال) والمنحدر من قبيلة «اسماسيد» (قبيلة رئيس الدولة ولد الطائع).

ب) عبد الرحيم ولد الحدرامي: سفير سابق ومدير قطاع إفريقيا بوزارة الشؤون الخارجية والسفير الحالي لموريتانيا بكندا الذي ينتمي لقبيلة «إدوعلي»، قبيلة المحاسب أحمدو ولد السالك.

ج) خطري ولد جدو: الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية سابقا وهو عضو من قبيلة «لقلال» . ومعلوم أن القبيلتين (لقلال وإدوعلي) حليفتان تقليديا. وعليه فإن التحالفات القبلية لا تزال قوية قوة العبودية في المجتمع العربي البربري.

وخطري ولد جدو هذا يمثل الدولة في هذه المهمة. والشخصان المذكوران قبله كل منهما يمثل قبيلته.

أما الأسباب التي دفعت قبيلة «إدوعلي» إلى هذا التصرف فهي معروفة لديكم. وفيما يتعلق بقبيلة «اسماسيد» (قبيلة رئيس الدولة) فإن سياسة الدولة في مقاطعة اركيز قد أسندت إليها منذ 1988 تاريخ الانتخابات البلدية الأولى على المستوى الريفي.

2 إبريل 2002

المقال4: الاختيار ما بين الانقلاب العسكري و«الديمقراطية» الاستعبادية العنصرية

استولى الجنرال محمد ولد عبد العزيز على الحكم في موريتانيا بالقوة يوم 6 أغسطس 2008. وكان بذلك الفعل يزيح الرئيس الذي هيده عن وظيفته كرئيس للأمن الرئاسي. وأمام هذه الوضعية جدير بنا أن نلفت الانتباه إلى واقع جديد في موريتانيا هو اكتساح البيظان من بني هسان الحلبة السياسية وهم الذين تصوروا أنفسهم طويلا الناطقين الشرعيين باسم السلطة السياسية والعسكرية في موريتانيا.

وقبل التوغل الاستعماري في البلد كان بنو هسان هم سادة المجال الموريتاني بلا منازع لكن فرنسا وضعت هدا لتفوقهم بتغلبها على «إمارة اترارزه» سنة 1902، و«إمارة آدرار» سنة 1909 التي كانت آخر معاقل المقاومة. واليوم كما الأمس لا يزال بنو هسان يعتبرون أنفسهم أعلى مرتبة من الزوايا (الطلبه) الذين ينحدرون من أصول بربرية ويتصورونهم أتباعا. كما يرون لأنفسهم فضلا على السود هيث يتزودون منهم بالعبيد ويرون أنفسهم أعلى شأنا من لحراطين الذين هم خدامهم.

والمعروف أن السلطة ظلت محتكرة من طرف الزوايا منذ الفترة الممتدة ما بين 1960 إلى 2005 . فمن الثامن والعشرين نوفمبر 1960 إلى غاية 10 يوليو 1978 كان المختار ولد داداه هو رئيس الدولة وهو الذي ينتمي إلى قبيلة «أولاد أبييري» وينطبق نفس الشيء على معاوية ولد سيد أحمد الطايع المنحدر من قبيلة «اسماسيد» الذي هكم البلاد من 12 دجمبر 1984 إلى غاية 6 أغسطس 2005 أي مدة 21 سنة تقريبا.

وفي سنة 2003 أقدم ضباط من قبيلة «أولاد الناصر» (هسان) على انقلاب عسكري أضعف كثيرا نظام ولد الطائع وبالكاد نجا منه هذا الأخير.

لكن من كان منقذوه؟ كانوا : العقيد ولد عبد العزيز (جنرال من يومها) والعقيد اعل ولد محمد فال وهما أبناء عمومة منحدرين من قبيلة «أولاد بسبع» (هسان). وهذا الإنقاذ العسكري والسياسي أرى المنقذين هشاشة ولد

الطائع المنحدر من قبيلة «اسماسيد» (الزوايا).

ويجرنا تأويل مؤسس على تقاليد البيظان إلى أن نعتقد أن هذين «الحسانيين» هما من أنقذ «الزاوي» (لمرابط المنحدر من البربر). ولا غرو لأن نظام البيظان الاجتماعي يفرض أن يكون بنو حسان هم من ينقذون الزوايا.

ومنذ القرن الرابع عشر على الأقل فرض بنو حسان هيمنتهم العسكرية على البربر والسود في مجموع التراب الموريتاني. وقد منحت موازين القوى التي انبثقت عن هذه السيطرة بني حسان احتكار المجال العسكري والسياسي. فعندما تتحدث الأسلحة فإن «الزوايا» (الطلبه) المنحدرين من أصل بربري يصمتون بل يختفون ويبرز بنو حسان بسبب شجاعتهم وفخرهم.

وفي سنة 1975 إبان حرب الصحراء الغربية توجه حسان والسود الموريتانيون ولحراطين إلى ساحة القتال فوجد العسكريون البرابرة أسبابا كثيرة لكي لا يحاربوا: فالفخر والاستبسال يشكلان القوة الدافعة للمحارب الحساني. وكلما يفعله حساني سيفعله آخر! فبنو حسان يتبارون في الفخر وفي الإقدام. ذلك لأنهم ينتمون إلى الارستقراطية وهم مسكونون بروح تنافس حادة.

ولا جدال في أن موريتانيا تعيش اليوم مرحلة حاسمة من تاريخها حيث يعمل بنو حسان على استعادة سلطتهم وهيبتهم مما جعل محاولة الاستحواذ على السلطة سنة 2003 تؤدي إلى انقلاب 2005 الذي كان بطلاه الأساسيان هما محمد ولد عبد العزيز واعل ولد محمد فال (من بني حسان). ومعلوم أن اعل ولد محمد فال هو من قاد اللجنة العسكرية للعدالة والديمقراطية ضمن الفترة الانتقالية ما بين 2005-2007 واحتل بذلك المقعد الرئاسي. ودائما بمنطق التنافس الذي يميز بني حسان كان لا بد لمحمد ولد عبد العزيز-ابن عم اعل- أن يحتل هذا الكرسي بدوره خاصة وأنه هو الفاعل الحقيقي لانقلاب 2005 . وإذا حدث أن بدأ عهد حسان الجديد يستتب فإن ذلك سيؤدي إلى دورة تمكن كل قبائل بني حسان من تجريب حظها في السلطة السياسية (أولاد بسبع، أولاد الناصر، أولاد داوود، أولاد امبارك، أولاد دمان، أولاد أحمد

بن دمان، أولاد قيلان...)! ذلك لأنه ما من قبيلة حسانية ستتقبل -وهي خاملة من دون حراك- سيطرة منافسيها.

أما كون الضباط - وخاصة ولد عبد العزيز - قد دعموا سيدي ولد الشيخ عبد الله فلم يكن ذلك وليد الصدفة: فسيدي ولد الشيخ عبد الله هو زوج ختو بنت البخاري التي هي ابنة عم ولد عبد العزيز وولد محمد فال.

وهذان الأخيران كانا يعتقدان بإمكانية السيطرة علي ولد الشيخ عبد الله لسببين:

- لقد ساعداه في الوصول إلى السلطة واعتقدا أن زوجته -ابنة عمهما- ستساعدهما في التلاعب به وبقية القصة معروفة.

- إن عودة بني حسان إلى السلطة في إطار منطق إقطاعي تجعل موريتانيا تواجه مخاطر عدم الاستقرار وسيادة القوة والسلب وإدامة العبودية والعنصرية..

ومعلوم أن محمد ولد بوعماتو رجل الأعمال المنحدر من بني حسان -«أولاد بسبع» تحديدا- وابن عم ولد عبد العزيز وولد محمد فال قد نعت اسقير ولد امبارك الوزير الأول السابق في نظام ولد الطائع بالعبد والخنزير البري (عَرْ). أما اعل ولد محمد فال فقد أنكر وجود العبودية في موريتانيا في خطابه بروصو . وبعده أعلن ولد عبد العزيز بعد انقلاب 2005 أن الذين يتحدثون عن العبودية والعنصرية يسعون إلى تخريب الفترة الانتقالية بينما لا تزال هاتان الآفتان مستمران في البلد.

ولا شك في أن أي تحليل للساحة السياسية في موريتانيا لا يأخذ في عين الاعتبار المعطيات القبلية والإثنية لا يمكن إلا أن يكون خاطئا: فالتجاذبات والتحالفات القبلية والتنافس الإثني (العرب-البربر، البيظان-السود الموريتانيون..). تعد العناصر العملياتية على مستوى الحقل السياسي الموريتاني.

و فيما يتعلق بالعبودية فإن النتائج التي تحققت لسيدي ولد الشيخ عبد الله جدّ ضعيفة.

ويعد القانون رقم 2007/048 الصادر بتاريخ: 3 دجمبر 2007 والقاضي بتحريم العبودية والمعاقب للممارسات الاستعبادية جد ناقص في أخذه بعين الاعتبار لمظاهر العبودية في موريتانيا. فلم تصاحبه مراسيم تطبيقية، الشيء الذي حد من فاعليته. فالمحررون الجدد لم يتم التكفل بهم من طرف هيئات الدولة بخصوص تغذيتهم وإسكانهم وعلاجهم إلخ.. وأولئك الذين يتحررون منهم عن طريق المنظمات الإنسانية من دون مساعدة الدولة يمكنهم السقوط مجددا في العبودية بسهولة. وأمام عدم التكفل هذا ينضاف تمالؤ الإدارة الموريتانية مع الاستعباديين من البيظان. أما الموظفون الذين يطبقون القوانين فإنهم يعزلون من منا صبهم تلقائيا. وذلك ما ينطبق على عزل والي لبراكنه السابق سيدي محمد ولد ابراهيم الذي تعاون مع بعثة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي حررت الصغيرة مسعودة بنت هوفه من براثن سادتها في بوكى . فقد كان ذلك دليلا القاطع»[64].

فخلال سنة كاملة 2007-2008 تم تحرير 43 عبدا عن طريق جمعيات من منظمات حقوق الإنسان هي «نجدة العبيد» ومنظمة «النساء معيلات الأسر» و«اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان». وهكذا بمعدل تحرير يصل إلى 43 عبدا سنويا سيصل العدد إلى 4300 عبد محرر بعد مضي مائة عام. وبهذا المعدل لا غرو في أن تستمر العبودية. وهذا الأمر من العنصرية والاستعباد بحيث يجعل لحراطين ضحية مزدوجة: ضحية كسود لعنصرية الدولة وعنصرية مجتمع البيظان وضحية أيضا لوضعيتهم كعبيد تجعلهم في خدمة البيظان.

لكن ما العمل ؟

«من بين ضررين محدقين يجب على الدوام اختيار أخفهما.» فتحت حكم سيدي ولد الشيخ عبد الله لم تكن الديمقراطية فعلية في موريتانيا لأنها كانت تهمش أكثر من 50٪ من المواطنين أي غالبية لحراطين إضافة إلى المنبوذين من مجتمع البيظان والسود الموريتانيين. بل كانت ولا تزال تلك الديمقراطية مصممة لفائدة الإقطاعيين وأذيالهم من البيظان والسود والحراطين.

---

64 - المقابلة 27، في www.haratine.com

غير أن هذه الساحة الديمقراطية كان بالإمكان أن تتيح لفاعلي حقوق الإنسان فرصة العمل لصالح تحولات إيجابية. ويبقى الأمل في أن مسار بناء الديمقراطية يساعد في التحرير والترقية والمساواة والحرية لكل ضحايا التهميش. وهذا هو السبب الوجيه الذي جعل (ج.ا.م.ا) تدعم احترام دستور 2006 والمؤسسات التي انبثقت عنه.

إن طريق النضال من أجل ترقية العبيد محفوف بالأشواك لأن ضحايا العبودية لم يحصلوا على المساعدة اللازمة. والأحزاب السياسية باستثناء اثنين أو ثلاثة لا تهتم أبدا بقضية العبودية. وغالبية المنظمات غير الحكومية التابعة للأفارقة السود الموريتانيين ترفض المشاركة في نضال لحراطين معتبرة أن مناضلي حقوق الإنسان لحراطين يشجبون العبودية في صفوف السود الموريتانيين أكثر من عبودية البيظان.

والمنظمات غير الحكومية التابعة للبيظان باستثناء جمعية «النساء معيلات الأسر» تأخذ نفس المأخذ على لحراطين بل تشكو من أن عبودية البيظان مقدمة ومدانة أكثر من عبودية السود الموريتانيين. ويعتبر هذان التصرفان ناجمين عن سوء نية: فالبيظان يعملون على الإبقاء على هيمنتهم ولا يكترثون بغير العروبة والقضية الفلسطينية إلى آخره... السود الموريتانيون مهتمون أكثر بقضية اللاجئين وهويتهم وأراضيهم... إلخ.

وفي هذه الظروف يجب على لحراطين والمهمشين أن يواجهوا مسؤولياتهم وأن يكافحوا من أجل نيل حريتهم.

21 أغسطس 2008

7. طريق الخروج من العبودية والعنصرية:

يشـــتمل هذا الباب على فرعين: يتعلق الأول منهما بالعراقيل التي تقف حجر عثرة أمام إلغاء العبودية والعنصـــرية. أما الثاني فيهتم بالطرق والآليات الكفيلة بإلغاء العبودية والعنصرية في موريتانيا. ويتكون الفرع الأول من سبع مقالات: ويهتم المقال الأول بموقف فرنســا إبان فترة الاســتعمار حيث عمدت هذه الدولة إلى تطبيق نصــها المتعلق بإلغاء العبودية (المرســوم الصــادر بتاريخ 12 دجمبر 1905) ثم عدلت عنه تحت ضغط مجتمع البيظان. أما المقال الثاني فيظهر وجود الاســتعباديين على مســتوى جهاز الدولة بينما يتناول المقال الثالث شهادة دبلوماسي هو محمد ولد محمد علي الذي أرسل للتأثير سلبا على النضال ضد العبودية والعنصرية على المستوى الخارجي. ويستهدف المقال الرابع المعاملة المخصـصـة للمناضـلين ضـد الاسـتعباديين. ويتكفل المقال الخامس بسرد حالة موظف يمارس العبودية في أبهى مظاهرها. وعلى مستوى المقال السادس سنكتشف أن الدولة الموريتانية تناقض ذاتها: فمن جهة تنكر العبودية ومن جهة تسـتصـدر نصـوصـا لإلغائها. ويتناول المقال السـابع مسـؤولية الأمم المتحدة التي لا تحترم قوانينها واتفاقياتها الخاصـة التي وقعت وصادقت عليها موريتانيا.

و ينقســم الفرع الثاني إلى ثلاث مقالات: يتناول أولها مقدمات أي إلغاء فعلي للعبودية والعنصــرية. وأما الثاني فهو عبارة عن ردة فعل ضـــد الانقلاب العسـكري المؤرخ بــــ3 أغسـطس 2005 حيث توجد مقترحات لبعض الحلول الرامية إلى إلغاء العبودية. ويبحث المقال الثالث في موضـــوع العلمانية التي قد تساعد في إخراج الناس من الاسترقاق والعنصرية في موريتانيا.

الفرع الأول: عراقيل إلغاء العبودية والعنصرية في موريتانيا

هناك أسـباب كثيرة تفسـر وجود عراقيل تقف عائقا أمام إلغاء العبودية والعنصرية في موريتانيا:

كون الاستعباديين لا يعاقبون وبخاصة الموظفين ورجال السياسية. وينطبق الأمر على الناها بنت مكناس وزيرة موريتانيا للشؤون الخارجية السابقة.

كما ينطبق الحال على خطري ولد اعل نائب النعمة وعضـو حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، حزب نظام ولد عبد العزيز الحالي.

المناضلون ضد العبودية الذين سجنوا لفضحهم حالات عبودية صارخة في الوقت الذي يجرم فيه قانون 2007 الممارسات الاستعبادية. ولمنع المناضلين ضـد الاسـتعباد من مسـاعدة ومؤازرة ضـحايا العبودية تجابههم الدولة والإقطاعية عن طريق امراطين آخرين يدعمون الإقطاعية.

واللافت هو أن تصرف المجتمع الدولي خاصة الدول العربية وفرنسا لا يساعد في إيجاد حل لمعضل العبودية والعنصرية في موريتانيا.

المقال1: العبودية في موريتانيا ومسؤولية فرنسا:

اعتبر مرسـوم إبريل 1848 الذي يلغي العبودية بفرنسا غير مناسـب لمحاربة العبوديـة في إفريقيـا الغربيـة الفرنسـيـة (إ.غ.ف) والكونغو. لـذلـك تمـت المصادقة على المرسوم الصادر بتاريخ 12 دجمبر 1905.

وخلال فترة اسـتقلال 28 نوفمبر 1960 لم تقم الدولة الموريتانية بدمج هذا المرسوم في ترسانتها القانونية. وهذا النسيان لا يخلو من ورائيات سياسية لأن الهدف كان قبر هذا المرسـوم والفترة التي يتعلق بها. والواقع أن هذا النص القانوني الصادر سنة 1905 قد أوجد قرى بكاملها في جنوب موريتانيا. وكان من نتائجه أن حرر عددا كبيرا من العبيد حتى وإن كان تطبيقه غير خال من النقد.

لكن ساعد بإنشاء قرى الحرية هذه في نزوح كبير لعبيد البيظان صوب جنوب موريتانيا وصوب السنغال لكن إقطاعية البيظان مارست ضغوطا جمة على الإدارة الاستعمارية قصد وقف هذا النزوح. وفي 1909 وقع العقيد كورو باسم فرنسا اتفاقية مع البيظان تركت لهم بموجبها «حميرهم وخرافهم وعبيدهم» مقابل قبول الإقطاعية للاستعمار الفرنسي وتهدئة الأراضي الموريتانية.

وقد استفادت فرنسا من لحراطين على مستويات عدة:

1- المستوى السياسي:

فبعد فترة قصيرة امتدت على مدى أربع سنوات (1905-1909) أنكرت فرنسا وجود نصها القانوني المتعلق بالعبودية لأنها كانت تحرص على إدارة هذا الحيز الترابي الواسع الذي يقع بين الجزائر والسنغال.

ذلك لأن فرنسا واجهت كبر المساحة الترابية من جهة والقوة والروح الدينية للبيظان من جهة أخرى. وأمام هذا المشكل أقدمت على مفاوضة تاريخية عبر العدول عن تحرير العبيد (وهم مجموعة اجتماعية مسالمة وغير منظمة) مستجيبة بذلك للمطلب الأساسي للبيظان ألا وهو إدامة العبودية ليصبح شعار محاربة العبودية: «إذا كنتم معنا فلن تفقدوا عبيدكم». وعليه يمكن أن نجزم -من دون شك- أن لحراطين مثلوا ورقة التبادل لهدف استعمار موريتانيا. وبالتالي فإن الاستعمار تم على حسابهم.

ويستمر هؤلاء لحراطين في دفع ثمن عدول فرنسا عن تطبيقها لقانونها المجرم للعبودية لأنهم لا يزالون -إلى الآن- واقعون تحت نير عبودية البيظان.

2- المستوى العسكري:

«في بداية الفتح استخدمنا مساعدين من التوكولور واحراطين مبهمين في مواجهة اترارزه ولبراكنه الأكثر قربا من السنغال. وبعد ما انصاعوا لنا استخدمناهم لفتح تكانت أولا ثم آدرار ضد اركيبات والرحل الآخرين في الشمال... ». بوريكاند رئيس فيلق، دراسة سرية حول اكتتاب حرسيين جمالة أو «كوميات» في مجموعات الرحل الموريتانيين بتاريخ 1 دجمبر 1944، أرشيف

كيفه، في: محمد العبد (الكيحل) الاستعمار الفرنسي والتحولات الاجتماعية في موريتانيا: حالات العبودية في وسط البيظان 1900-1960، بحث لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية 1985-1986، ص: 36-37).

ويبرز هذا الإشراك للحراطين ضد البيظان من أجل إعادة السلام إلى موريتانيا -إن دعت لذلك حاجة- استغلال قوة لحراطين على المستويين العسكري والسياسي. ومن الإنصاف أن نضيف إلى ذلك مساهمة لحراطين في الحربين العالميتين (1914-1918، و1939-1945) في القرن العشرين. ونذكر في هذا المضمار أن الذين نجوا منهم من الموت عادوا ليجدوا في موريتانيا أنهم لم يتجاوزوا بعد وضعيتهم القديمة ألا وهي العبودية ! وهذا هو الدليل القاطع على عدم تطبيق مرسوم 12 دجمبر 1905.

3- المستوى الاقتصادي:

إن تثبيت لحراطين في آدوابه (قرى لحراطين) جاء ليستجيب لمصالح الإقطاعية البيظانية وهي مصالح كانت تجب تلبيتها للتمكين للاستعمار وإدامته.

«لقد ترجم إيجاد آدوابه الحوض الحديث نسبيا مخاوف البيظان من أن يروا عبيدهم الكثر يتعاطون للزراعة على غرار الجيران السود الذين كانوا يعدونهم بالزرع. والحال أن هؤلاء لحراطين كانوا وبأعداد هائلة يستغلون لرعي المواشي. وقد تم تشجيع هذه المحاولة من طرف المستعمر».

في: محمد العبد (الكيحل) ص:61.

4- لقد تم اتخاذ لحراطين كشعوب للإعمار. فقد كانت الإدارة الاستعمارية بحاجة إلى تثبيت المواطنين حول الثكنات العسكرية والمراكز الإدارية إلا أن البيظان -بسبب عادتهم ومعارضتهم للاستعمار- لم يكونوا يرغبون في السكن داخل هذه المدن.

أما السود الموريتانيون فكانت لهم مدنهم وقراهم وكان باستطاعة الإدارة الاستعمارية أن تثبت فيها وبالتالي وهدهم الضعفاء والباحثون عن الحماية

الاستعمارية وعن ظروف معيشية ملائمة كانوا يسكنون في هذه المدن. ويتعلق الأمر أساسا بمجموعة لحراطين. وهذا هو حال مدن عديدة هي (روصو، كيفه، ألاك).

ولا شك في أن فرنسا -القوة الاستعمارية القديمة والشريك الأول لموريتانيا- تطلع بدور هام.

1- وفي إطار التعاون الثنائي فإن نفوذها يمكن ويجب أن يتخذ كذريعة لإرغام موريتانيا على إلغاء العبودية.

2- في إطار التعاون المتعدد (الاتحاد الأوروبي) فإن فرنسا كان يمكن ويجب أن تقود ضغوطا قوية لكي تضع حدا للممارسة الاستعبادية التي تقوم بها آخر مستعمراتها الاستعبادية.

3- إن فرنسا مدينة لمجموعة لحراطين لأن استعمارها لموريتانيا تحقق على ظهورهم والتعويض عن هذا الاستغلال السياسي يعد واجبا عليها اتجاه لحراطين.

4- ومعلوم أن فرنسا عضو دائم في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة وتأثيرها على هذه المنظمة لا ينكر. لذلك يمكنها بل يجب عليها أن تقوم بعمل من شأنه إرغام موريتانيا على احترام الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها خاصة (الاتفاقية ضد العبودية لسنتي 1926 و1956 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان). ولتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع نحيلكم إلى أطروحتنا في العلوم السياسية: إلغاء العبودية في موريتانيا وصعوبات تطبيقها التي نوقشت سنة 2006 في جامعة باريس II

http//haratine.com/Site ?car= 13

5- وأخيرا تتحمل فرنسا مسؤولية خاصة في التأخير السياسي للحراطين وذلك لسببين اثنين: فزيادة على الاستغلال العسكري والسياسي والاقتصادي والإعمار لم يستفد لحراطين من التعليم في الإدارة الاستعمارية خلافا لفئات المجتمع الموريتاني الأخرى. فالواقع أنه في سنة 1904 (تاريخ تهدئة أراضي موريتانيا) إلى سنة 1946 (الجمهورية الرابعة) كان لحراطين مهمشين من

التعليم لأن الاستعباديين لم يكونوا يرغبون في الأمر من جهة ولأن فرنسا رضخت لمطالبهم من جهة أخرى. وانطلاقا من تاريخ قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة فتحت الإدارة الاستعمارية أبواب المدارس لفائدة لحراطين. وللتذكير فإن المدارس الفرنسية الأولى تم فتحها في كيهيدي سنة 1905 وفي بوكى سنة 1912 وفي بوتلميت سنة 1914.

وعشية استقلال 28 نوفمبر 1960 منحت فرنسا الحكم السياسي للبيظان مالكي العبيد فكان متوقعا –يومها- استمرار الممارسات الاستعبادية. وفيما يتعلق بتقاسم السلطة السياسية، وهدهم لحراطين تم إبعادهم من المشهد السياسي. ويعزى عدم إشراك لحراطين إلى فرنسا: فوقتها تسلم البيظان عنان السلطة وتم إشراك السود الموريتانيين في «الحكم [...] لكن علينا ملاحظة وجود تحالفات قامت على أساس الوضعية (الارستقراطية، زعماء القبائل) وكانت تجمع البيظان والسود . وظلت هذه الهيمنة المزدوجة من الثوابت في التاريخ السياسي لموريتانيا: يتعلق الأمر بالرفض الراديكالي لقيادات البيظان والتفاهم الوطيد بين النبلاء على مستوى العلاقات السياسية بين البيظان والسود». (محمدو آبدول: الدمقرطة والإثنية والقبلية: لعبة الهوية والرهان السياسي في موريتانيا في أضواء على موريتانيا الغرب الإفريقي المجلد 4 نشر لارماتان 2004 الصفحة 37). وكان من الواجب أن يدفع بفرنسا اعترافها بالعبودية كجريمة ضد الإنسانية إلى الالتزام في علاقاتها بالسلطات الموريتانية حتى تتجه جديا إلى العمل على الإلغاء الفعلي لهذه الآفة الاجتماعية وتبعاتها.

30 إبريل 2014

المقال2: تعيين الناما بنت أحمد ولد مكناس كوزيرة للخارجية والتعاون بموريتانيا (و.ش.خ.ت)

الناها بنت مكناس هي ابنة وزير الخارجية الموريتاني الأسـبق حمدي ولد مكناس الذي تربع على الوزارة من سـنة 1968-1978 تحت حكم المختار ولد داداه. وتحتل المركز 149 على لائحة «الاسـتعباديين البيظان» التي أعدتها (ج.ا.م.ا). وهذا ما هو مكتوب بحقها: «الناها بنت مكناس رئيسة حزب (UDP) تسـكن في «تفرغ زينه» (لاس بالماس) بنواكشـوط تملك عددا كبيرا من العبيد من بينهم من يزاولون العمل المنزلي ومن يتعاطون لرعاية الحيوانات (تعهدها وسـقيها) ومن يوصـلون أطفالها للمدرسـة ويعودون بهم يوميا وآخرين يقومون على واحات النخيل».

ويشكل تعيينها على وزراة الخارجية تراجعا سياسيا لأنه يمثل عودة لسلطة الإقطاعية البيظانية الاستعبادية العنصرية غير الخجولة.

وينتمي محمد ولد عبد العزيز نفسه لقبيلة «أولاد بسبع» التي ساهمت كثيرا في الاتجار بالعبيد عبر الصـحراء والتي تمتلك إلى اليوم عددا لا يسـتهان به من العبيد. وهذا هو الوجه الجديد والدائم لموريتانيا.

إن تعيين اسـتعبادية على وزارة الخارجية لا يشـكل تقدما وإنما هبوطا. وفي هذا المضـمار هذه مقولة لفكتور شـلشـه يقول فيها: «إن حرية الإنسـان جزء من حرية الإنسـانية جمعاء. فلا يمكنكم التنقيص من واحدة منها من دون المساس بالأخرى».

12 أغسطس 2009

المقال3: قضية محمد ولد محمد عالي:

فاتح أغسطس 2005 اتصل بي محمد ولد محمد عالي على تمام الرابعة ظهرا بتوقيت باريس وبعد السلام (بالحسانية) قائل لي إنه في باريس منذ فترة ليست بالقليلة وأني لم أحاول الاتصال به. ولقد فاجأني هذا الاتصال في الحقيقة بسبب كون محمد ولد محمد علي هو ممثل موريتانيا باليونسكو في باريس بينما كنت أنا في باريس كلاجئ سياسي.

وقد كان جوابي: «قبل وصولي في سبتمبر 2004 لم تكن تربطني أية صلة بالهيئة الدبلوماسية الموريتانية في فرنسا ولن يغير مجيئكم بالطبع أي شيء».

وللتذكير فإن المقابلة التي أجرت معي موقع افلام. نت في سبتمبر 2004 سردت فيها الخلافات التي بيني وبين محمد ولد محمد علي أيام كان قنصلا عاما في داكار (السنغال)[65].

و كان جوابه: «نحن أقارب قد نختلف سياسيا لكننا نبقى على علاقة ود».

وبالإضافة إلى هذا قال لي: «غدا 2 أغسطس سأطير إلى نواكشوط و سأعود إلى باريس في 3 سبتمبر لأتصل بك لاحقا.

لقد كان أول ما فاجأني هو كيفية حصول محمد ولد محمد عالي على رقم هاتفي. أما المفاجأة الثانية فهي: كيف لعضو من السفارة أن يتصل بي وأنا معارض للنظام ؟»

وفيما يتعلق بالقرابة التي ذكر الرجل فلم تكن تربطني وإياه أية علاقة من هذا القبيل. فأنا حرطاني من «أولاد عايد» بينما هو منحدر من قبيلة «اسماسيد» قبيلة ازواية التي ينتمي إليها ولد الطائع الرئيس الأسبق الذي أطيح به يوم 3 اغسطس 2005.

---

65 - انظر www.haratine.com

والواقع أن البيظان يخترعون على الدوام علاقات قربى من لحراطين كلما كان ذلك يصب في مصالحهم. ذلك لأن هذه العلاقة وهمية ولا أساس لها غير العلاقات التي تربط العبد بسيده أو قبيلته أو علاقات التحالف بين القبائل. كما أن هناك أيضا علاقات قرابة من الرضاعة تربط الجميع على أساس أن الخدم كن على الدوام يرضعن أولاد أسيادهن.

وحتى لو افترضنا هذا المنطق جدلا فلا علاقة فعلية تربطنا غير انتمائنا الجهوي لنفس المقاطعة: «اركيز» بولاية «اترارزه».

ومن البديهي والكلاسيكي في العلاقات البينية عند البيظان ولحراطين أن تجد هكذا علاقة كاذبة هدفها إبقاء لحراطين في قبضة البيظان. ففي إطار نظام البيظان يعد عدم استطاعة لحراطين تشكيل قبيلة خاصة بسبب كونهم عبيدا هو ما يجعلهم لقمة سائغة وفرائس سهلة.

أما الإشكال الثالث المحير في المكالمة فهو كونه أعطاني موعدا بعد عودته يوم 3 سبتمبر ولا سبيل لفهم الأسباب الكامنة وراء ذلك.

وتعد هذه القصة ماثلة للشهادة على الممارسات الزائفة لوكلاء الدولة واستعباديي موريتانيا. ويبقى الهدف منها هو خنق النضال ضد العبودية.

أغسطس 2005

المقال4: حالة المناضلين ضد العبودية المسجونين:

تحيط (ج.ا.م.ا) الجمهور علما بما يلي:

«علمنا من مصـــادر موثوقة يوم 26 يناير 2011 أن بيرام ولد الداه ولد اعبيدي (ب.و.د.ع) والشيخ ولد عابدين وعلي ولد امبارك فال المنا ضلين ضد الا ستعباد من حركة «إيرا» يعيشون منذ 6 يناير 2011 حالة اعتقال لا إنسانية.

1. وبســبب فصـــل بعضــهم عن بعض لم يكن بإمكانهم التحدث ولم يكونوا يســتقبلون الزوار ســواء تعلق الأمر بذوي أو بأصـــد قاء مناضـــلي حقوق هذا الشخص...إلخ.. والمعلومات التي بأيدينا تتعلق حصريا ببرامه ولد الداه ولد اعبيدي.

2. والمعروف عن بيرامه مصاب بقرحة معدية. ولم يتلق أي علاج مع أن الجرح الذي تلقى على الجمجمة- وســببه ضــربات قوية وجهتها له شــرطة عرفات تحت إمرة الجلاد محمد ولد جعفر- بدأ يندمل. ومن تبعات ذلك أن الرجل يقاسي آلاما مبرحة سببها عدم تلقي العلاج المناسب.

3. وعليه فإن بيرامه شبه مشلول من أحد الأطراف. ولا شك في أن سبب هذا الشلل هو ارتفاع في الضغط:

«وارتفاع الضـغط - حتى وإن كان صـامتا - خطير على الجســم. والمضـاعفات التي قد تنتج عنه من بينها أمراض القلب الوعائية واحتشــاء عضـــلة القلب والحوادث القلبية العقلية والأمراض التاجية الإكليلية (كالإحتشــــاء وخناق الصدر) والفشل القلبي والتهاب جدار شرايين الأطراف السفلية...

ثم إن الري السيء للكلى يمكن أن يؤدي أيضا إلى فشل كلوي (مع ارتفاع في اليوريا الدموية). وأخيرا فإن الدماغ والعيون بالإمكان أيضـــا أن تتضــرر من هذه الاضطرابات الناجمة عن الدورة الدموية غير المنتظمة فيصاب الشخص بالشلل أو الشذوذ العقلي أو اضطرابات الرؤية..»[66].

---

[66] - المـــرجـع: http//www.chacunsonbio.ft/santé/santé-generale/1-hypertensionarterielle-symptomes-consequences

وبحضور الدكتور ولد حرمة فإن طبيب الصليب الأحمر المعتمد في نواكشوط أوصى بالإفراج عن بيرام ولد الداه ولد اعبيد من السجن قصد العلاج لدى طبيب أعصاب. وقد عدد أمام الدكتور ولد حرمه العناصر الضرورية التي تبرر هذا الإفراج لكن بمجرد ما خرج مسؤول الصليب الأحمر من السجن قام الدكتور ولد حرمه بتمزيق التوصيات التي أمر بها المسؤول أمام بيرامه ولد الداه ولد اعبيدي.

و للإشارة فإن الدكتور ولد حرمه هو شقيق وزير الصحة الذي يحمل نفس الاسم. وعليه فإن غياب العلاجات القريبة ورفض التكفل بالمشاكل الصحية الأصعب التي يعاني منها بيرامه إنما هي من اختصاص الوزارة الوصية وبالتالي هي قرار سياسي.

و المعروف أن الصليب الأحمر ولد في أوروبا القارة المفعمة بالإنسانية واحترام حياة الإنسان وهي قيم لم يدمجها الشرق بعد في ثقافته. ولا جدال في أن موريتانيا جزء من هذا الشرق على المستويين الثقافي والحضاري على الأقل.

وقد قال جون بول سارتر «إن الحماقات البشرية ضرب من الظلم».

فهذا الرجل المريض محروم من حريته وتمنعه دولته من أن يتعالج ! وزيارة على مشكل العلاج ينضاف مشكل الجوع: فالواقع أنه لا غذاء توفره سلطات السجن للسجناء.و الوجبات التي يتوصل بها المساجين من ذويهم يتم تفتيشها (بواسطة عيدان ثقاب وآلات تدخين... إلخ). وذلك يجعلها غير صالحة الاستعمال.

ومع قلة الغذاء يأتي غياب الأسرة والأغطية وعناصر النظافة (من صابون وماء... إلخ).

والحال أن الأمر يتعلق بسجن مقفر حيث كل شيء مفقود ووحده الضروري هو ما يتكفل به السجين.

4. وبعد أربعة أسابيع من الاعتقال - بما فيها الاحتجاز المؤقت - استطاع بيرامه الداه اعبيدي أن يتوصل بزيارة محاميه.

5. واســتولى رائد الحرس الوطني المكلف بالسـجن شـامخ على الملفات التي كانت بحوزة بيرامه والتي هي ملفات تدافع عن المناضلين ضد الاستعباد.

6. وكل السـجناء كان لهم الحق في ممارســة التمارين الرياضـيـة باسـتثناء بيرامه ولد الداه ولد اعبيدي. وخلال الاحتجاز المؤقت تعرض بيرامه ولد الداه ولد اعبيدي للتعذيب على أيدي الشرطة وفقد الوعي مرتين.

والواقع أن هذه الاحتجاز المؤقت كان بالإمكان أن تنتهي بإطلاق بيرام لو كان طلب منهم العفو أو الحرية المؤقتة. لكنه عارض الأمر بشدة معتبرا أن تصرفا من هذا القبيل يمكن أن يعني الاعتراف بمسؤوليته عن قضية العبودية هذه. واللافت هو أن بيرامه الداه اعبيد وأصـدقاؤه لم يطلبوا غير تطبيق القانون المناهض للعبودية الذي تم خرقه من طرف السيدة بكار فال الاستعبادية.

وقد تم ارتكاب التعذيب في حق مناهضـي العبودية ولحقت ببعضـهم عقوبة السـجن تحت مسـؤولية وزير الداخلية محمد ولد ابيليل ووزير العدل عابدين ولد الخير وهما حرطانيان في الخدمة. يتعلق الأمر هنا بالعبودية السـياسـية حيث يستعمل لحراطين لإخفاء العبودية ويؤلبون على الضحايا.

وســتعود (ج.ا.م.ا) إلى هذا البعد بالتفصـيل لاحقا لكنها تحذر السـلطات الموريتانية من أي تصـرف قد يجعل حياة المناضـلين ضـد العبودية أو حياة بيرامه الداه اعبيدي في خطر. وسـتكون الدولة من أعلى هرمها إلى أدناه مسؤولة عن كلما قد يحدث له.

26 يناير 2011

المقال5: قضية يمه بنت الناني زوجة الدكتور أحمد الشيخ ولد حمادي: ممارسات استعبادية

في هذه الجمهورية الإسلامية الأولى التي هي موريتانيا تحدث أفعال قاسية ولا إنسانية : فخطري ولد اعلي نائب مدينة النعمة وعضو الاتحاد من أجل الجمهورية (حزب الجنرال ولد عبد العزيز) متورط في حالة عبودية بعرفاتII (نواكشوط) مع أن المعني صادق على قانون يحرم العبودية سنة 2007[67]. وهذا القانون تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف نواب الجمعية الوطنية. يا له من نفاق جلي!

فالسيدة يمه بنت الناني تمارس العبودية على قاصر عمرها 10 سنوات اسمها حسنية بنت بلال. فالمرأة عادة ما تكون ضحية لظلم الرجل لكن في هذه الحالة فـ«الضحية امرأة» هي الحرطانية الصغيرة حسنية بنت بلال وجلادتها امرأة.

إن عبودية البيظان تتميز بطابع عنصري لأن السيد أبيض (بربري أو عربي) والضحية سوداء (حرطانية). ويعتبر الطبيب أحمد الشيخ ولد حمادي متورطا في حالة الاستعباد هذه، فهو زوج يمه بنت الناني وبالتالي يستفيد مثلها من الخدمات المجانية لحسنيه بنت بلال. وأحمد الشيخ ولد حمادي المكون في المدارس الغربية والضامنة للقيم الإنسانية لا يمكنه تجاهل خطورة الممارسات الاستعبادية التي يقوم بها هو وزوجته. فالواقع أننا لا نتكلم عن طبيب وإنما عن «خلاع أسنان» وهو (تعبير فرنسي)يحط من قدر من لا يكترث بسمعته ومهنته.

يا له من خائن! ما الفائدة من تراكم سنوات التعلم؟ فـ«العلم من دون تعقل ليس إلا شيئا غير تدمير الروح» كما قال رابلي.

---

67 - http//www.haratine.com/texte_juridque2htm

ففي الوقت الذي كان الربيع العربي يمضي قدما فينجح في تونس وفي مصر ويصل مرحلته النشطة على مستوى ليبيا واليمن والبحرين وعمان والجزائر... واللائحة غير منتهية، لا بلد واحدا من البلدان العربية الـ22 في مأمن منه !

وخلال هذا الوقت ظلت إقطاعية البيظان المكلفة بالحفاظ على مصالحها - تساعدها في ذلك الدولة الموريتانية -تستمر في ممارسة أعمال استعبادية ليست من الزمن الراهن في شيء.

هذا هو الوجه الحالي الذي يقترحه البيظان وجها لموريتانيا اليوم : العبودية البدائية !

وأمام اندفاع المناضلين ضد العبودية الذين يكشفون حالات محققة من الاسترقاق تقوم الدولة والإقطاعية البيظانية بتسليط احراطين آخرين عليهم هم ضحية عبودية أخرى لا علم لهم بها. فلا تترك قرون من العبودية والاسترقاق أية فرصة للتوعية والاستيعاب والإدراك.

إلا أن هذا الاستغلال الممنهج للحراطين يذكر على الأقل بمسألتين:

- أحداث 1989 حيث تم تحريض لحراطين ضد السود الموريتانيين.

- الحروب التي قام بها نظام السودان ضد مسيحيي جنوب السودان وسكان دارفور (المواطنين السود المسلمين بغرب السودان). أما مدفوعو الأجر المكلفون بهذا العمل الوسخ فقد تمت تسميتهم الجنجاويد.

وفي موريتانيا يمكن الحديث عن «جنجويد احراطين» لكنهم -في هذه الحالة - مسلطون على رقاب إخوتهم لحراطين.

5 مارس 2011

المقال6: الحوار والسلطة والمعارضة في موريتانيا

هذا ما قال ولد عبد العزيز لكاساتايا يوم 14 سبتمبر 2011:

«اسمعوني، لحد علمي لا وجود للعبودية. ليس عبدا إلا من رغب في أن يكون عبدا! الأمر بسيط: يتم الكلام عن العبودية هنا وهناك، يتكلمون عن التمييز، عن الفئوية في موريتانيا لكن الذي يرغب في أن يكون كذا أو كذا فالأمر يعود إليه .ثم إن القانون لا يحمي الاستعباديين ....هذا واضح.

يواصلون الكلام عن العبودية وفي كل الحالات التي أرادوا إظهارها يتم الكشف عن تناغم تام بين الموريتانيين وأن هناك أسرا تقوم بإيداع أولادها لدى أسر أخرى و .... لربما هناك حالات سبقتنا وندفع ثمنها حاليا»[68].

وقبل ثلاثة أيام من انطلاق الحوار بين السلطة والمعارضة المنعقد بدءا من 17 سبتمبر والذي دام أكثر من شهر كان ولد عبد العزيز قد نفى وجود العبودية عبر الإعلان المذكور أعلاه.

وقد مكنت نتائج الحوار من اتخاذ القرارات التالية: (هل كنا سنحصل على أكثر بعد من شهر من النقاشات والمساومات؟ ربما : لجنة وطنية للانتخابات، تجريم الانقلابات- تلك التي قد تحدث بعد الحوار على الأقل باعتبار أن الانقلابات الماضية حظيت ضمنيا بالتقادم النهائي- وتسجيل تجريم العبودية في ديباجة دستورنا ونقل عدد النواب من 95 إلى 146 بالإضافة إلى قانون يحرم الترحال السياسي وإنشاء سلطة عليا للسمعيات البصرية (هابا) مسيسة وحل الأحزاب التي تحصل على أقل من 1٪ بعد استحقاقين متتاليين وتحريم تدخل الجيش في اللعبة السياسية ولزوم كون زعيم المعارضة من المنتخبين).

أحمد ولد الشيخ: تقدم ...... *مغناطيسي منوم؟ افتتاحية القلم، يوم 30 أكتوبر 2011*

كيف نسجل تحريم العبودية في ديباجة الدستور بينما ننكر وجودها ؟

---

68 - المرجع: http//noorinfo/mohamed-ould-abdel-aziz-sur-kassataycom-N-est-esclave-que-celui-que-veut-l-etre_a833.html

ماذا نقول عن هذه الصدمة الارتدادية !

إنها إنما تنم عن تصرف متلون يبرره نقص القناعة والاستراتيجية السياسية المناسباتية.

إن تصرفات البيظان الشاذة تنطبق على نمط حياتهم: الترحال! الذي يؤدي إلى تغييرات دائمة لمحل السكن وانتجاع للمراعي وبحث دائم عن الماء. ولا تختلف عن ذلك مواسم الطلاق تتبع مراسيم الزواج حيث يجد الرجال ضالتهم كما هو الحال بالنسبة للنساء أيضا. فيحل موسم هبك التحالفات الأسرية والقبلية على أساس المصالح والنزاعات وهكذا دواليك...

غير أن هناك تعبيران عند البيظان يمكنان من التعليق على تقلبات البيظان

- كلام الليل يمحوه كلام النهار:

فإعلانان متناقضان في أقل من شهر واحد يمكن أن يعطيا مؤشرا حول كثافة ونزاهة الفاعلين الأخلاقية.

- المدرك ابليام عريان (المستتر بالأيام عريان) :

السؤال الحقيقي هو: هل سيتم تغيير الدستور؟ هل ستطبق الإجراءات الدستورية الجديدة؟ هل سيعاقب الاستعباديون؟ ما مدى إمكانية تطبيق قانون دستوري (منبثق عن الدستور) ؟

ولنذكّر هنا بوجود اتفاقيتين: اتفاقية 1926 واتفاقية 1956 و كذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 دجمبر 1948 قد وقعت وصادقت موريتانيا على هذه الاتفاقيات. كما يوجد أيضا قانون 2007 وتحرم هذه النصوص الممارسات الاستعبادية لكنها لم تطبق أبدا.

إن الأجوبة على هذه الأسئلة من شأنها أن تمكننا من استكناه الحقيقة وقد تحفزنا على معرفة ما إذا كان «الملك عاريا أم كاسيا».

5 نوفمبر 2011

المقال 7: المجتمع الدولي وقضية العبودية والعنصرية بموريتانيا

إن موريتانيا عضو في منظمة الأمم المتحدة منذ 27 أكتوبر 1961 وقد وقعت وصادقت على عدة اتفاقيات دولية على غرار اتفاقيات 1926 و1956 اللتين تحرمان الممارسات الاستعبادية وكذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 دجمبر 1948. وكلها تحرم العبودية والعنصرية بما لا يدع مجالا للشك.

وعلى المستوى القاري وقعت وصادقت موريتانيا على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان سنة 1981. ويحرم هذا الميثاق الممارسات ذات الطابع العبودي والعنصري.

و لا خلاف في أن هذه التوقيعات والمصادقات على الاتفاقيات تحت رعاية الأمم المتحدة من شأنها أن تلزم موريتانيا باحترام القانون الدولي.

وقد تأسست منظمة الأمم المتحدة على إلزامية احترام تطبيق النصوص التي توقع وتصادق عليها الدول الأعضاء.

ويمكن بل يجب أن يؤدي عدم احترام الاتفاقيات إلى جعل منظمة الأمم المتحدة تتخذ عقوبات ضد الدول المخالفة وفرض احترام تطبيق الالتزامات التي وقعت عليها باللجوء للقوة الجبرية إذا دعت إلى ذلك الضرورة.

و بدل معاقبة موريتانيا بسبب خرق القانون الدولي تكتفي الأمم المتحدة بإرسال بعثات من وقت لآخر كما حدث في سنوات 2009 و2010 تعقبها في العادة صياغة لتقارير لا تنجر عنها تبعات أبدا.

(http//www.haratine.com/communique254.htm)

لماذا هذا الشلل الدولي؟

I. سيادة الدول:

لا تزال سيادة الدول تشكل عائقا فباسمها يمكن للدول أن تعارض قرارات الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال بإمكان بلد أن يلغي اتفاقية أو إعلانا لأسباب تتعلق بالمصالح الخاصة. لكن موريتانيا لم تلجأ لذلك بخصوص الاتفاقيات المذكورة أعلاه إلا أن لها الحق في هذه الفرضية.

والبلدان هي الأعضـــاء الوحيدة في المنظمات الحكومية (م.ح) في غياب المنظمات غير الحكومية (م.غ.ح) وكبريات الشركات الدولية. وكأعضاء تساهم في ميزانيات المنظمات الحكومية وبإمكانها -في حالة عدم الاتفاق مع الأمم المتحدة- تعليق مســـاهمتها في ميزانية هذه الأخيرة. كما أن بإمكان هذه الدول الخروج من المنظمات الحكومية (م.ح). ولربما تفســـر هذه المجموعة من الفرضيات المتعلقة بالمنظمات الحكومية سبب تصرفاتها اتجاه القرارات التي قد تتخذ الدول.

II. مساعدة العالم العربي:

1. يمكن تقييم هذه المساعدة منذ استقلال موريتانيا عام 1960

وهذا ما كان عليه الحال يوم قررت موريتانيا ســـنة 1972 الخروج من منظمة الفرانك الغرب إفريقي. فعارضـــت فرنســـا هذه الخطوة لكن الجزائر وليبيا والسـعودية منحت الضـمانات اللازمة للقدرة على سـداد العملة الموريتانية (الأوقية). وعليه خرجت موريتانيا من منطقة الفرنك.

2. قررت موريتانيا إنشاء مينائها المستقل في نواكشوط بينما كانت إيراداتها وصادراتها معتمدة على ميناء داكار (السنغال). ولما امتنعت فرنسا من تمويل أو بناء هذا الميناء قررت الصين بناءه عن طريق التمويلات العربية.

3. في ســنة 1989 كادت الســنغال تدخل في نزاع مع موريتانيا وعندها هرعت العراق إلى إغاثتها بمنحها العتاد والتكوين العســكريين: فباســم التضــامن العربي فإن موريتانيا تعتبر البوابة الجنوبية الغربية للعالم العربي ولا يمكن تهديدها. وتهاطلت الأســلحة والأموال على هذا البلد لكن لحســن الحظ تم تجنب هذه الحرب بالكاد.

ولا مراء في أن ســببين رئيســيين هما اللذان يفســران هذا التضــامن مع موريتانيا.

I- كل البلدان العربية تحوي أقليات سوداء وقعت ضحية العبودية والعنصرية. ويعد هؤلاء المواطنون حصيلة المتاجرة بالعبيد التي مورست طوال قرون من

طرف العرب عبر الشرق والصحراء. وسيفضح أي حل منطقي لمشكل العبودية حقائقهم الخاصة.

ب-يبقى الهدف الرئيس الأهم عند العرب نشر الإسلام والثقافة العربية. وإذا حدث أن العالم اكتشف حجم العبودية والعنصرية في العالم العربي فإن ذلك سيدنس صورته وبالتالي صورة الإسلام والحضارة العربية.

وسيضع اكتشاف بعض هذه الحقائق السلبية نهاية للتضامن بين العالم العربي من جهة وإفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجاليات السود المتواجدة في بلدان عديدة من جهة أخرى.

III. دعم المجموعات الإفريقية:

تقع المجموعة الإفريقية التابعة للأمم المتحدة تحت تأثير مال العالم العربي. فدول البترو-دولار (العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، ليبيا...) قادرة على شراء دعم الدول الإفريقية التي هي دول في العادة هشة لكونها دولا نامية.

وتجدر الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من إفريقيا (إفريقيا الغربية: السنغال، مالي، النيجر، غينيا، نيجيريا... والقرن الإفريقي: الصومال، جيبوتي، وجزر القمر. وإفريقيا الوسطى: الكاميرون، تشاد) تقطنها ساكنة مسلمة. وفي هذه البلدان إما أن يكون الإسلام هو المسيطر أو أنه في تنام مستمر. ففي وقت يتزايد فيه ارتفاع مآذن المساجد نجد أن المواطنين السود لا يحصلون على المدارس ولا على الآبار ولا على النشاطات الاقتصادية أو المراكز الصحية. فالأهم يبقى نشر الإسلام والثقافة العربية.

وما ينطبق على المجموعة الإفريقية - دون تعميم - ينطبق على المجموعات الآسيوية واللاتينو-أمريكية المنضوية تحت منظمة الأمم المتحدة.

و ينضاف إلى هذا الأمر عامل آخر هام : فحكومات الدول السائرة في طريق النمو عادة ما تكون منبثقة عن إقطاعيات. وبالفعل فإن القوى الاستعمارية القديمة اختارت التعامل مع الإقطاعيات المحلية وسلمت الحكم للنخب المثقفة المحسوبة عليها أيام الاستقلال. وهكذا نشأ تضامن إقطاعي بينهما

هو بالتمام ما يمنع المجموعات المسيطر عليها قديما من الظهور . وهذا ما ينطبق على موريتانيا.

IV. دعم فرنسا:

يعتبر دعم فرنسا للسياسة الموريتانية مفروغا منه منذ الاستقلال. فموريتانيا مستعمرة فرنسية قديمة أنشئت من عدم. وفي يوم 28 نوفمبر 1960 نالت سيادتها. وعندها نقلت فرنسا سلطتها إلى مجموعة البيظان وأقصت منها لحراطين. وقد تم اختيار الرئيس الموريتاني الأول ولد داداه من طرف فرنسا. وكانت زوجته ماري تريز داداه من جنسية فرنسية. ومعلوم أن ولد داداه ينتمي إلى مجموعة البيظان.

ومنذ اعتراف منظمة الأمم المتحدة بها سنة 1961 حظيت موريتانيا بدعم فرنسا الدائم لذلك لم تبرح أبدا الحديقة الفرنسية (المجال الخاص) في إفريقيا: (السنغال والغابون وساحل العاج والتوغو وإفريقيا الوسطى... إلخ). يتعلق الأمر بالبلدان الفرانكفونية حيث تعطي فرنسا لنفسها الحق في واجب حماية مصالحها والدفاع عنها على المستويين الداخلي والخارجي.

و اقتراع البلدان الفرنكفونية - التي من ضمنها موريتانيا - في منظمة الأمم المتحدة لصالح المواقف الفرنسية يعد من الثوابت الهيكلية. ولا جدال في أن لفرنسا تأثيرا ثقافيا واضحا على موريتانيا وهي الشريك الاقتصادي والمالي الأول للبلد.

كما أن فرنسا تعدّ واحدة من البلدان الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن المنبثق عن الأمم المتحدة التي تملك حق الفيتو (احتمال تعويق كل القرارات التي تمس مصالح البلد المستفيد).

وفي مقابل اقتراع البلدان التابعة واتباع سياسات محابية لفرنسا فإن هذه الأخيرة تضطلع بواجب معارضة كل قرار من شأنه المساس بسياسة هذه البلدان. فلا وجود لبلد تابع لفرنسا بإفريقيا تمت إدانته من طرف الأمم المتحدة وذلك منذ حصول تلك البلدان على الاستقلال سنة 1960.

والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان ساحل العاج تحت إمرة لوران باغبو. ومعلوم أن هذا الأخير كان يعارض السياسة الفرنسية منذ 2002 عشية محاولة الانقلاب الذي قاده متمردو الشمال مدعومين من طرف بوركينا فاسو وفرنسا.

وفي الأمم المتحدة قدمت فرنسا مشروع قرار لمجلس الأمن دعما للتدخل في ساحل العاج. فتم تنظيم انتخابات رئاسية تحت رعاية الأمم المتحدة سنة 2011 نجم عنها فوز آلاسان واتارا غريم لوران باغبو الذي لم يعترف بفوزه فنشبت الحرب من جديد بين القوات المتمردة والجيش النظامي الداعم لباغبو. وقد دعمت فرنسا -كما الأمم المتحدة- القوات المناوئة على المستوى المحلي فتم التغلب على نظام باغبو.

و بالتالي فإذا كانت موريتانيا لم تتعرض لعقاب من الأمم المتحدة بسبب الممارسات الاستعبادية والعنصرية فلا شك في أن ذلك عائد إلى كون فرنسا لا ترغب في ذلك وأنها ستعارضه على كل حال.

ويتماشى هذا التصرف الذي تقوم به فرنسا على مستوى الأمم المتحدة مع سياستها أيام الاستعمار حيث لم يسبق لها أن طبقت ترسانتها القانونية التي تحرم العبودية خاصة المرسوم الصادر يوم 12 دجمبر 1905 المتعلق بإفريقيا الغربية الفرنسية (إ.غ.ف) والكونغو ابرازفيل. وجدير بالذكر أن الكولونل كورو وقع سنة 1909 باسم فرنسا على اتفاق مع البيظان يقضي بأن فرنسا تلتزم بعدم تحريم العبودية مقابل رضوخ البيظان للاستعمار الفرنسي. وبذلك تم إبرام صفقة على حساب العبيد: « إذا كنتم معنا فلن تفقدوا عبيدكم» :هذا ما كانت تقوله الإدارة الاستعمارية[69].

ولنشد هنا بوجود مجموعة أصدقاء لموريتانيا على مستوى فرنسا تتألف -على وجه الخصوص- من ابيير مسمير (والي موريتانيا السابق) وميشل روكار وشارل باسكوا.

فاتح نوفمبر 2011

---

[69] - انظر أطروحة العلوم السياسية لمحمد يحيى ولد سيرى: إلغاء العبودية في موريتانيا و صعوبات التنفيذ، نوقشت في 2006 في باريسII الجزء الأول، الباب الأول، القسم2، ص:27

الفرع الثاني: الطرق والوسائل المتاحة للخروج من العبودية والعنصرية في موريتانيا:

أولا: يجب أن نطبق القوانين والاتفاقيات المتعلقة بالعبودية وأن نتوقف عن جعلها للاستهلاك الخارجي فقط.

ثانيا: ينبغي الاعتراف بمجموعة لحراطين في الدستور الموريتاني.

ثالثا: لا بد من أن ندون في الدستور مبدأ المساواة بين الأعراق.

و معلوم أن العبودية في موريتانيا مؤسسة على تعالي العنصر (البربري والعربي) على العنصر (الأسود).

رابعا: يجب أن لا يعتبر لحراطين عربا وأن يتم إحصاؤهم كما هم: فهذه الوضعية تمكن العرب من المطالبة بأغلبية باسمها حكموا البلد. غير أن إقطاعية البيظان تمارس العبودية على المستوى الدولي وخارجها.

خامسا: لقد قدس الإسلام العبودية ويمكن أن تشكل العلمانية وسيلة خروج عبر نزع القضايا الإنسانية من المجال الديني.

سادسا: يمكن للتمييز الإيجابي أن يمكن لحراطين من الخروج من الفقر وإعطائهم التعليم الضروري للنفاذ إلى حق المواطنة.

المقال1: مقدمات أي إلغاء حقيقي للعبودية والعنصرية في موريتانيا:

تشكل المقدمات أساس سياسة الإلغاء وهي مختلفة عن الشروط الضرورية لتحقيق الإلغاء الفعلي نفسه.

1. الاعتراف بمجموعة لحراطين في الدستور الموريتاني: وبالفعل فإن أية مجموعة مجهولة على مستوى أعلى تشريع (الدستور) لا يمكن أخذها بعين الاعتبار على المستوى السياسي. ويعد غياب أخذ هذه المجموعة بعين الاعتبار دليلا واضحا على نقص الإرادة السياسية.

2. تسجيل مبدإ المساواة بين الأعراق في الدستور: إذ تتبنى عبودية البيظان على العنصرية واستعلاء العرق (البربري والعربي) على العرق (الأسود). والذي يجب فعله أولا هو وضع نهاية لعدم هذا التساوي العرقي. وينبغي هنا ألا نخلط بين المساواة العرقية والمساواة بين المواطنين. ففي النظام الجمهوري يتوقع أن يكون للمواطنين نفس الحقوق غير أن العنصرية تعرقل هذه المساواة بين المواطنين. وعليه أصبح من اللازم الاعتراف بتساوي الأعراق. ثم إن التطبيق الفعلي لذلك سيمكن من إيجاد مساواة بين المواطنين. ذلك لأن المواطنين كائنات بشرية متساوية. غير أن الحرطاني (العبد) ليس على تساو مع البيظاني. ولحراطين أنفسهم ليسوا على تساو مع السود الموريتانيين.

3. إخراج العبودية من قبضة الإسلام دستوريا أو عن طريق قانون عادي: واليوم فإن قضية العبودية تندرج في إطار الشريعة الإسلامية. ذلك لأن الإسلام يعترف بها ويخصها لطابع تقديسي. وعليه فلا يجب فقط إلغاء العبودية وإنما استئصال كل القضايا المتعلقة بها على مستوى التشريع الإسلامي وذلك عن طريق قرار سياسي سواء تعلق الأمر بالإرث أو الزواج أو النزاعات العقارية أو الزكاة أو الصدقة.. إلخ. التي هي ضروب من الاستغلال يتعاطى لها البيظان في حق لحراطين. (ونحيلكم إلى أطروحتنا، ص:3).

4. يجب التنصيص في الدستور على تحريم امتلاك أي عبد من طرف موظف أو برلماني (شيخ أو نائب) أو رجل سياسة... إلخ. فالحق أن الممارسات الاستعبادية يجب أن تحرم على كل من يخدمون الدولة: فكيف يمكنكم أن تحاربوا العبودية عندما يكون القائمون على الدولة هم أنفسهم استعباديون.

وهكذا فإن القضاة والمدرسين والحكام والولاة والصحافة والدبلوماسيين والوزراء ورؤساء الجمهورية والشيوخ والنواب والعمد... في موريتانيا كلهم ملاك عبيد. وعليه لا يمكنهم أن يحاربوا العبودية بطريقة حاسمة.

وتعمل نجدة العبيد واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية النساء معيلات الأسر على كشف حالات استعباد في المناطق الريفية من البلد. غير أن الوزراء في نواكشوط وكذا العديد من الموظفين يمتلكون عبيدا ولا أحد بإمكانه

إزعاجهم. وبالتالي يجب على الدولة أن تفرض على موظفيها أن يقدموا المثل الأعلى في محاربة العبودية.

5. التنصيص في الدستور على التمييز الإيجابي لصالح العبيد إذ كيف يمكن أن نتصور أن على أشخاص تم تحريرهم للتو أن يتكفلوا بأنفسهم وقد أمضوا أجيالا تحت وطأة السيطرة والحيوانية ولا يعرفون غير الانصياع لأوامر أسيادهم والعيش على الفُتات (الفظله)؟ وفي يوم من الأيام من خلال علم مغروس بات واجبا عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم ليحيوا ويسكنوا ويلبسوا ويتعالجوا. فإذا كان باستطاعة الاستعباديين الخواص أن يقوموا بتصرفات غير مسؤولة فإن الدولة لا يمكنها أن تتخلى عن مسؤوليتها خاصة عن طريق التكفل بضحايا العبودية ومصاحبتهم من أجل دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية... إلخ.

6. إحصاء لحراطين بوصفهم مجموعة خاصة مختلفة عن السود الموريتانيين وكذلك عن البيظان الذين يستغلون مكونة لحراطين لممارسة سلطة سياسية ليس لهم الحق فيها واقعيا. وبالفعل فإذا كان معيار العدد حاسما (في الديمقراطية وليس في الإقطاعية) فإن البيظان ليسو أغلبية في موريتانيا. وبالتالي فإن السلطة في موريتانيا مغتصبة سياسيا: فلحراطين تم إحصاؤهم على أنهم خدم (عبيد) ويتم تحويل تصويتهم لصالح الأسياد. ولوضع حد لهذا النظام الإقطاعي والاستعبادي يجب تطبيق مبدإ المساواة بين جميع الكائنات البشرية (إسهامات الثورات: الفرنسية لسنة 1789 والأمريكية لسنة 1776 لصالح البشرية). إن إنكار واقع لحراطين هو انعكاس مبا شر للعبودية (فالعبد ليس إنسانا بحكم الوضعية). فهل بالإمكان أن نعيش تحت مظلة جمهورية إسلامية وتحت مظلة «ديمقراطية» بينما المجتمع الموريتاني (خاصة البيظان) هو مجتمع استعبادي مشابه للمجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ؟ إن الخدعة السياسية للبيظان تتجلى في إيهام الغير بوجود جمهورية وديمقراطية في وقت ينبني فيه النظام السياسي الموريتاني على العبودية وبالتالي على الاستغلال والتهميش. وعليه بات من الضرورة بمكان أن نخرج من العبودية ومن التقاليد المرتبطة بوضعية تاريخية واقتصادية عفا عليها الزمن.

20 أكتوبر 2009

المقال2: ردة فعل (ج.ا.م.أ) على الانقلاب العسكري في موريتانيا يوم 3 أغسطس 2005

ترحب (ج.ا.م.أ) بإزاحة ولد الطائع عن السلطة فهذا مُعطىً يشكل تقدما ملحوظا. غير أن هذا الحدث في حد ذاته لا يحل المعضلة الوطنية الكبرى ألا وهي العبودية والعنصرية.

ففي موريتانيا توجد مجموعة تسمى لحراطين واقعة فريسة لعبودية عربية بربرية وهي ضحية للعبودية والعنصرية معا.

1. **العبودية:**

تستحوذ مكونة لحراطين على 45٪ من سكان موريتانيا حسب آخر الإحصائيات الموثوقة التي منحتها المؤسسات الفرنسية ما بين عامي 1964-1965 وتنقسم هذه المكونة إلى مجموعتين:

- العبيد:

وتشكل هذه المجموعة الأغلبية الساحقة ويتعرض أعضاؤها لإخضاع البيظان أو العرب البرابرة حيث تجدهم رعاة أمام خيام البيظان وفي الحقول وداخل واحات النخيل وفي القوافل وحول آبار الماء... فهم في خدمة الوزير والسفير والقاضي كما هم في خدمة القبيلة وابن الأمير وكل بيظاني يملك عبيدا.

وهم يعملون دون تعويض وقد يباعون أو يعارون أو يمنحون أو يتبادلون أو يورثون أو يتقاسمون أو يستعملون كمهر للنساء. وعادة ما تكون تربيتهم سيئة ولباسهم رثٌّ ومن دون مأوى. كما أن بالإمكان تصفيتهم وضربهم وخصيهم وقتلهم إذا دعت إلى ذلك الحاجة.

- لحراطين (المحررين):

وتتشكل هذه الفئة من عبيد البيظان المحررين. والواقع أن الأمر لا يعدو كونه تحريرا نظريا يتبناه البيظان قصد استغلال عبيدهم. فهؤلاء لا يفتؤون يعملون لصالح سادتهم القدامى حتى وإن كان ذلك عن بعد. وهكذا فإن هذا

النمط من العبودية أقل ثمنا على الأسياد لأنهم لا يعودون يكترثون لإطعامهم ولا يكونون مسؤولين عن علاجهم ولا عن مراقبتهم.

وزيادة على ذلك فإن زكاة لحراطين تقع تلقائيا على عاتق أسيادهم. وذلك ما يبرر مسألتين:

أ) يبقى لحراطين في وضعية العبيد لأن زكاتهم بدل أن ترسل إلى المسجد أو أن يعطيها المعنيون بأنفسهم للمحتاجين (وذلك هو الحال بالنسبة للمسلمين الأحرار) تمنح لصالح الأسياد القدامى.

ب) تبقى علاقات الزبونية ماثلة بين العبد القديم والسيد القديم لأن الأول ليس هو المفاوض لا مع السلطة السياسية التقليدية (الأمراء، زعماء القبائل، ووجهاء العشائر...) ولا السلطة التقليدية الدينية (الأئمة، شيوخ الطرق...): فكل علاقات العبد القديم مع مجتمع البيظان تمر في مجملها بالسيد القديم.

2. العنصرية:

تقع مجموعتان في موريتانيا ضحية عنصرية الدولة:

أ) لحراطين (العبيد والمحررين):

لا بد أن القارئ فهم أنه لا وجود لفرق بين عبد البيظان والمحرر (الحرطاني) لأنهما كلاهما وقعا ضحية استغلال البيظان الاستعبادي. غير أن عنصرية الدولة تمس مكونة لحراطين لأنها مقصية من اللعبة السياسية بسبب وضعيتها كمجموعة عبيد. ويتعلق الأمر هاهنا بعنصرية مزدوجة يتحمل وزرها لحراطين الذين هم ضحية للعبودية العنصرية لأنهم جميعا منحدرون من المجتمع الأسود ويتعرضون لعنصرية الدولة بسبب تهميشهم السياسي.

وبخصوص عنصرية الدولة يكفي أن نذكر بأن 45٪ من ساكنة موريتانيا يعد تمثيلها السياسي على مستوى البرلمان والحكومة والبلديات شبه معدوم[70].

---

70 - انظر www.haratine.com/temoin8.htm

إن العبودية منقصـــة اجتماعية في موريتانيا تترتب مســؤولية إزالتها على الدولة. فلا يمكن للعبودية أن تســتمر في أيامنا هذه على مســتوى موريتانيا من دون تمالؤ مع الدولة.

ب) مجموعة السود الموريتانيين:

لقد كانت هذه المجموعة ضـحية لسـيطرة البربر ردها من الزمن قبل مجيء العرب. وقد تمت ترجمة تلك السـيطرة عن طريق طرد السـود سـعيا لبلوغ هدف مزدوج:

- طرد الـسكان الـسود من شمال وو سط الأرا ضي التي كانوا يحتلون. فمدن أطار ووادان وشـنقيط وولاته كانت في الأصـل مدنا للسـود وقد مكن هذا التهجير من تواجد السكان السود في جنوب البلد (ضفة نهر السنغال).

- ولم يساهم وصول العرب في القرن الحادي عشر إلا في تعزيز وتوسيع حركة تهجير تم ا ستئنافها بمـشاركة من البربر. وقد أفرزت هذه الـسيطرة العبودية وبالتالي لحراطين.

فالمواطنون الذين يتم القبض عليهم يتحولون بصورة تلقائية إلى عبيد.

ومنذ الاستقلال عام 1960 ظل البيظان يمتلكون السلطة السياسية. وقد أشركوا السـود الموريتانيين في تلك الأحكام المتعاقبة. وما دامت هذه المجموعة تقبل هذه المشـاركة-السـيطرة فإن التوافق بين هاتين المجموعتين قد يكتب له الاستقرار. غير أن المسار سيأخذ منحىً آخر عندما تكتشف هذه المجموعة هيمنة البيظان السـياسـية والاقتصـادية والثقافية. وتبقى أحداث 1966 و1979 و1987 و1989 و1991 ماثلة للعيان لتؤكد على ذلك.

وتوجـه (ج.ا.م.أ) المقترحـات التـاليـة إلى المجلس العسـكري للعـدالـة والديمقراطية (م.ع.ع.د) .

1) يجب أن يشتمل الدستور القادم على مواد تجرم العبودية والعنصرية. وبما أن الدستور هو القانون الأرفع في البلد فيجب أن يستخدم للتعريف بإطار حياة جامع تجد فيه كل المشـاكل الأسـاسـية حلا نهائيا لها. فالعبودية (وضـع

ممارسات لإيديولوجيا الفوقية) والعنصرية (تصميم أيديولوجيا التعالي) يشكلان المعضلين الأساسيين في موريتانيا.

ولا ترى (ج.ا.م.أ) احتمال إيجاد عدالة وديمقراطية قبل وضع حد نهائي للعبودية والعنصرية. إلا إذا كنا نستلهم دستورنا من دساتير قديمة تعود ملكيتها للرومان والإغريق حيث لم يكن العبيد يومها معتبرين بشرا، أو أن يكون مصدر إلهامنا هو الديمقراطية الأمريكية حتى 1865 (سنة القضاء على العبودية في الولايات المتحدة). وللتذكير فإن الفترة الممتدة ما بين 1865 و1965 شهدت الإلغاء النهائي للعبودية لكن العنصرية بقيت على حالها... أو أن يكون مثالنا نظام الميز العنصري في إفريقيا الجنوبية حيث يتساءل استيفان اسميث في هذا الصدد: «هل نظام الميز العنصري بيظاني؟».

2) ويجب أن يتم الاعتراف بمجموعة لحراطين ككيان مستقل على مستوى الدستور. والواقع أن «العرب» و«الوولف» و«الهالبولار» و«السوننكى» تظهر في هذا الدستور ككيانات إثنية وثقافية مستقلة (اللغات الوطنية واللغات الرسمية).

وعلى مستوى القبيلة فإن العبيد لا يعترف بهم كأعضاء فاعلين وإنما من خلال أسيادهم وعليه لا يمكنهم أبدا أن يجتمعوا في قبيلة. ويبقى السؤال هل ستستنسخ الدولة الموريتانية تجربة نفس الصورة النمطية على مستوى المؤسسات العمومية؟

إن مجموعة كبيرة لهذه الدرجة لا يمكن إقصاؤها من الدستور إلا إذا اعتبرناها بمثابة عرب. غير أن لحراطين ليسوا عربا: فهم من أصل إفريقي أسود ثقافته عربية بربرية. وإذا زدنا بوضعيتهم كعبيد هذا الجانب من القضية نكون قد هددنا خصوصيتهم.

3) على مستوى هذا الدستور ينبغي أن توجد مواد تتعلق بالتمييز الإيجابي لصالح لحراطين. ولا ترى (ج.ا.م.أ) كيف أنه في إطار تحرير جدي للعبيد يمكن لهؤلاء أن يلحقوا بركب بقية المجتمع من دون سياسة تطوعية تتنزل في إطار زمني معلوم. وتوجد أمثلة في المجال بالولايات المتحدة الأمريكية

والهند: ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم اللجوء إلى إجراءات لصالح الأفارقة الأمريكيين. وفي الهند تم التأسيس لإجراءات لصالح المنبوذين (فئة وقعت ضحية العبودية).

4) وهذا الدستور يجب أن ينشئ مرصدا وطنيا للعبودية يكون من صلاحياته اقتراح وتقييم عمل حكومي في المجال. ويجب أن يكون تقريره السنوي ملزما لمسؤولية السلطة. كما أن هذا المرصد يجب أن يكلف بالقيام بالدراسات المتعلقة بالعبودية في موريتانيا. ويبقى أن نقول إن (ج.ا.م.أ) تشجع كل ما من شأنه المضي قدما بقضية لحراطين. وهكذا فإنها ستأخذ موقفا حسب ما سيقام به في إطار هذه المقترحات المختلفة.

18 أغسطس 2005

المقال3: العلمانية في موريتانيا:

يمكن للعلمانية أن تحيل إلى الفصل البسيط بمعنى «الفصل ما بين المدني والديني على مستوى الدولة». لكنها قد تعني كما هو الحال في فرنسا (وفي تركيا حيث تم الاستلهام منها كثيرا) ضمانة دستورية لإيجاد دولة تقف موقف الحياد من كل الديانات.

وفي أقصى الحالات فإن سياسة من هذا القبيل قد ينشأ عنها إلحاد الدولة انطلاقا من مبدأ كون الديانات ليست منحازة بالضرورة إلى اللحمة الاجتماعية. وتوجد أنماط أخرى للتعايش بين الدائرة الدينية والدائرة المدنية [...] وهذا هو ما حدا بمجموعة مثقفين أن اقترحوا إعلانا عالميا حول العلمانية في القرن الحادي والعشرين. حيث يقترحون فيه إعادة تعريف للعلمانية في إطار العولمة: ونعرف العلمانية كتوافق لثلاثة مبادئ على مستوى مختلف الظروف الاجتماعية والتاريخية والجغرافية [...]: احترام حرية العقل والممارسة الفردية والجماعية واستقلالية السياسي والمجتمع المدني عن النظم الدينية والفلسفية الخاصة وعدم التمييز المباشر أو غير المباشر بين الكائنات البشرية[71].

تنص المادة 5 من الدستور الموريتاني على أن «الإسلام هو دين الشعب والدولة».

و معلوم أن الإسلام متغلغل في كل المجتمع الموريتاني ويحظى بوضعية مكفولة دستوري غير أن الإسلام يعترف بالعبودية مع ذلك يمكّن الذين يكابدون ظروف استعباد من أن يتحرروا أيضا.

ولا جدال في أن للشرع الإسلامي ثلاث مصادر:

---

71 - انظر التعايش الثقافي، عمل جماعي تنسقه جونا نويكي، باريس، الناشر: CNRS، تجميع أساسيات أرمس 2009، ص:11-12

أولا: القرآن: الذي هو حسب محمد الطالبي: الوحيد الذي يلزمنا. والقرآن يحث على ضـرورة تحرير العبيد الذين يطالبون بالتحرر. كما أنه يحث الأسـياد على تحرير عبيدهم عن طريق العبادة والتقوى.

ثانيا: السـنة: (كل فعل أو قول أو تقرير للنبي محمد صـلى الله عليه وسـلم) السنة مجموعة من المراجع الخاصة بالمسلمين.

وهناك الكثير من أحاديث الرسـول صـلى الله عليه وسـلم التي تحض على تحرير العبيد. وقد أعطى صلى الله عليه وسلم المثل الأعلى في ذلك.

ثالثا: الاجتهاد:

فلو لم يوضـع حد للاجتهاد في القرن الحادي عشـر من طرف خليفة الأمويين لكانت تعاليم الإسلام وضعت حدا نهائيا للعبودية.

ومن بين أولئك الذين يؤولون الشريعة عن طريق الاجتهاد في العالم العربي والإسـلامي يوجد تيار إصـلاحي لكنـه ظل على الـدوام مكبلا من طرف الأرستقراطية الإسلامية والسلطات المحلية.

و لو أن طريقة الإصـلاحيين مدت جذورها في موريتانيا فكان ذلك سـيسـاهم في تغيير العقليات في عمل تواصـلي ثقافي سـيسـهم لا محالة في ترقية العبيد.

إلا أننا إذا أخذنا الدسـتور بعين الاعتبار وخاصـة في ديباجته ومادته الخامسـة وكـذا قوة الإقطـاعيـة وتعقـد الـدولـة الموريتـانيـة أمكننـا القول بـأن التيـار الإصلاحي قد يلقى صعوبات كبيرة في أن يجد له موطئ قدم في موريتانيا.

و أمام العراقيل الجمة فإن علمانية الدولة على الطريقة الفرنسـية وعلمانية الفضاء العمومي ستكون هي الحل.

وستمكن هذه العلمانية من فصل تام بين السياسي والديني .و ستيح للدولة إمكانية الإفلات من قبضـة رجالات الدين والأرسـتقراطية التي تتخذ من الإسـلام سـلا حا أيدولوجيا. والواقع أن جهل لحراطين با لدين يؤدي إلى استغلالهم وإدامة العبودية عليهم.

وتعد هذه العلمانية وسيلة لإبعاد تأثير المتطرفين العرب والبربر على لحراطين: فالحركات القومية العربية تربط بين العروبة والإسلام لأن أصل النبي محمدا صلى الله عليه وسلم عربي ولأن الإسلام أنزل باللغة العربية.

إلا أن العلمانية على الطريقة الفرنسية قد تنتشل التشريع الموريتاني من الحقل الديني. وهكذا فإن قضية العبودية لن تعود خاضعة للشريعة الإسلامية وإنما لنظم القانون الوضعي.

إن من شأن اللجوء إلى العلمانية على الطريقة الفرنسية التمكين من الخروج من التناقضات القانونية بموريتانيا.

فمن جهة يعترف الدستور بالإسلام كـ«مصدر وحيد للقانون» والإسلام يجيز العبودية. ومن جهة تحرم نصوص القانون الوضعي العبودية.

وللإشارة فإن غالبية لحراطين تبقى متشبثة بالتحرير عن طريق الشريعة «قواعد الشريعة الإسلامية» لأنهم على قناعة بأن تلك هي الصيغة الوحيدة للتحرير التي لا تغلق عليهم أبواب الجنة !

و المعروف أن الأسياد لا يعترفون بغير هذا النمط من التحرير. وسيعرض خرق هذه القاعدة العبيد لإساءات جسدية ونفسية جسيمة وربما لتعبيدهم من جديد.

وبعيدا عن إطار معضل العبودية تفتح العلمانية آفاق حرية ومساواة بين المواطنين الذين ستكون الدولة هي الضامن لحريتهم.

وفي إطار ممارستها لصلاحيتها فإن الدولة ستفلت من قبضة تأثير رجالات الدين والقوميات الضيقة.. إلخ.

4 إبريل 2011

المقال4: لحراطين والتمييز الإيجابي:

في موريتانيا توجد ثلاثة مكونات:

- البيظان؛
- السود الموريتانيون؛
- لحراطين.

ويتكون لحراطين من عبيد لا يزالون تحت نير العبودية ومحررين من عبودية البيظان يقبعون تحت سيطرة أسيادهم الأول.

ما هو التمييز الإيجابي؟

«في القانون الدولي- حيث عديد البلدان يمارسـونه - يعد التمييز الإيجابي أداة رئيسية لسياسة تدارك الغبن بين مختلف المجموعات. وتهدف هذه السياسة إلى ترقية مسـاواة فعلية أكبر بينهم أو على الأقل إلى ضـمان مسـاواة حقيقية في الفرص لأعضـاء المجموعات المغبونة. وهي سـياسـة تندرج في إطار منطق ملء فراغ على مسـتوى التنمية الاقتصـادية والاجتماعية. لذا تتطلب وضـع معاملة حقيقية تفضيلية[72]. أي أكثر من مجرد تعامل على مستوى الفروق.

واليوم يطبق التمييز الإيجابي في بلدان عديدة:

- في الهند لصالح المنبوذين؛

- في الولايات المتحدة الأمريكية لصـالح الأفارقة الأمريكيين والإسـبان وكذا في إفريقيا الجنوبية لصـالح السـود والمختلطين والهنود ضـحايا الفصـل العنصري الذي شمل الفترة الواقعة ما بين 1948 إلى 1994.

لماذا لحراطين؟

لأنهم كـانوا ضـحيـة عبوديـة البربر والعرب طوال قرون: (من القرن الأول بعـد المسيح عيسى إلى يومنا هذا). ولا يزال العبيد اليوم مستعبدين من طرف البيظان. ولحراطين (المحررون نظريا) يبقون رهن العبودية بسـبب العبودية التي يمارس

---

72 - اغوينايل كالفيس، التمييز الإيجابي، باريس، الصحافة الجامعية الفرنسية، تجميع: «ماذا أعرف»، 2004.

عليهم أسيادهم الأول عن طريق الاستغلال وهجز الممتلكات بعد التحرير والحرمان من الميراث (بعد وفاة ذوي المعبدين.. إلخ). وهكذا وعلى مدى أجيال لم يتح للمحررين أن يشهدوا في العدالة وتم إقصاؤهم من السلطة التقليدية (القبيلة والإمارة) والدولة. لذلك فإنهم لا يستفيدون من المساواة القانونية والسياسية والثقافية على غرار نظرائهم البربر والعرب.

ويعترف القرآن الكريم بالعبودية ويشرعها (السورة 16، الآية: 71. والسورة:2، الآية:178 المذكورتين في المقدمة).

وبالموازاة مع هذا الاعتراف وهذا التشريع فإن القرآن يحث بقوة على تحرير العبيد .إلا أنه في موريتانيا وانطلاقا من المذهب المالكي (الإمام مالك) فإن البيظان شيدوا إيديولوجية سيطرة تشرعن إبقاء لحراطين في نمط يزاوج بين العبودية و«الحرية».

وقد مكنت هذه الوضعية من إيجاد حالة حيث العبد القديم يبقى عبدا غير أنه يحيا حياة مصطنعة.

وفي تعريف له للتمييز الإيجابي يؤكد اغوينايل اكلافس على تدارك الغبن الضروري لصالح ضحايا التمييز العنصري والعبودية.

ومن البديهي القول بأن العبيد ولحراطين يتموضعون في هذا الإطار لأنهم ممنوعون من ثمرة عملهم ومرغمون على البقاء في الفقر الموروث الذي يمنعهم من إدراك واقعهم.

ولا يزالون في إقصاء معرفي مستمر إلى اليوم. فالحقيقة أنه في المدن وفي الأرياف وفي «آدوابه» لا يستفيد العبيد ولحراطين أو يستفيدون قليلا من التمدرس. والدليل على إقصائهم من القوة الاقتصادية هو فقرهم المدقع والبؤس الشديد الذي يئنون تحت وطأته. ويعد اضمحلال المجتمع المدني الموريتاني ضارا بالتكفل بقضية العبودية والعنصرية. فجمعيات البيظان تقدم العروبة والقضية الفلسطينية وتوسع الإسلام في خطابها اليومي. أما جمعيات السود الموريتانيين فتدافع عن الهوية الإثنية ومسألة اللغات الوطنية والملكية العقارية. ثم إن البيظان يتهمون المنافحين عن العبودية التي يتعرض لها لحراطين بالقرب من السود الموريتانيين وبالتواطئ معهم عبر التصامم عن عبوديتهم. وجوابا على ذلك يرد العسود

الموريتانيون بأن المناضلين ضد الاستعباديين لحراطين هم في الواقع قابعون تحت نير التأثير الثقافي والسياسي للبيظان.

ولا تختلف المجموعات السياسية والثقافية الموريتانية عن منظمات المجتمع المدني الذي تنتمي إليه. ويعد هذا التنافس السياسي والثقافي بين مجموعة البيظان ومجموعة السود الموريتانيين هو الأمر الذي يخنق قضية العبودية ويعاقب لحراطين بالخروج من التضامن الوطني الساعي للدفاع عن بقائهم (حريتهم).

ويعود إخفاق أول إلغاء لعبودية ما بعد الاستعمار[73] إلى سببين:

الأول: هو أنه لم يوجد أبدا مرسوم تطبيقي لهذا الأمر القانوني.

الثاني: هو أن الدولة الموريتانية بسبب الإرادة السياسية لم تتخذ إجراءات مصاحبة للعبيد الذين حرروا أنفسهم بأنفسهم.

فالذين اغتنموا فرصة هذا الأمر القانوني للحصول على حريتهم وجدوا أنفسهم مرغمين -نتيجة نقص وسائل البقاء والتأطير -على العودة إلى حضن أسيادهم الأول لكي لا يموتوا من الجوع. وعليه فإن تحرير وترقية ضحايا العبودية يجب أن يكون من اختصاص الدولة. ومن هذا المنطق فإن الدولة يجب أن تتكفل بإسكان هؤلاء وإطعامهم ودمجهم في المشاريع الاقتصادية وتمدرسهم وتتكفل بالمساعدة النفسية الضرورية لهم.

ومن دون سياسة تدارك الغبن هذه (إعطاؤهم منحا، وتخصيص وظائف لهم في الوظيفة العمومية وإعطائهم حصصا تتناسب وعدد الضحايا...) فإن كل إلغاء للعبودية سيكون مصيره الفشل.

ولا مراء في أن المرجعيات في مجال التمييز الإيجابي موجودة في عديد البلدان خاصة تلك التي ذكرنا سالفا.

30 أكتوبر 2011

---

[73] - الأمر القانوني رقم:81/234 الصادر بتاريخ: 9 نوفمبر 1981 الذي يلغي العبودية في موريتانيا:
http//www.haratine.com/texte_juridique1.htm

الخاتمة:

لم يحرم القرآن العظيم العبودية كما هو الحال بالنسبة للربا والخمر والقمار بل قننها على عكس ذلك تماما. وهذه هي الآيات المرجعية المذكورة في المقدمة: السورة 16، الآية: 71 والسورة 2، الآية:178.

غير أن وسائل التحرير التي يدعو إليها الإسلام من (محو للذنوب وزواج بين السيد والخادمة...) لم تمكن من وضع نهاية للعبودية في موريتانيا.

وتحت الوصاية الاستعمارية لفرنسا لم تستطع عديد مراسيم الإلغاء خاصة المرسوم الصادر يوم 12 دجمبر 1905 من إلغاء الرق في موريتانيا لأن السلطة الاستعمارية في البلد منحت نظام حماية لإقطاعية البيظان حيث تمكنت الأخيرة من مواصلة تسيير الشؤون الداخلية بما في ذلك العبودية.

وقد أخفقت دولة ما بعد الاستعمار في جهودها المتواضعة الرامية إلى إلغاء العبودية لأن قادة الدولة الموريتانية هم أنفسهم إقطاعيون «بيظان» مستغلون للعبيد. وعليه فإن الدولة كما الإقطاعية ليست لها مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية... في إلغاء العبودية.

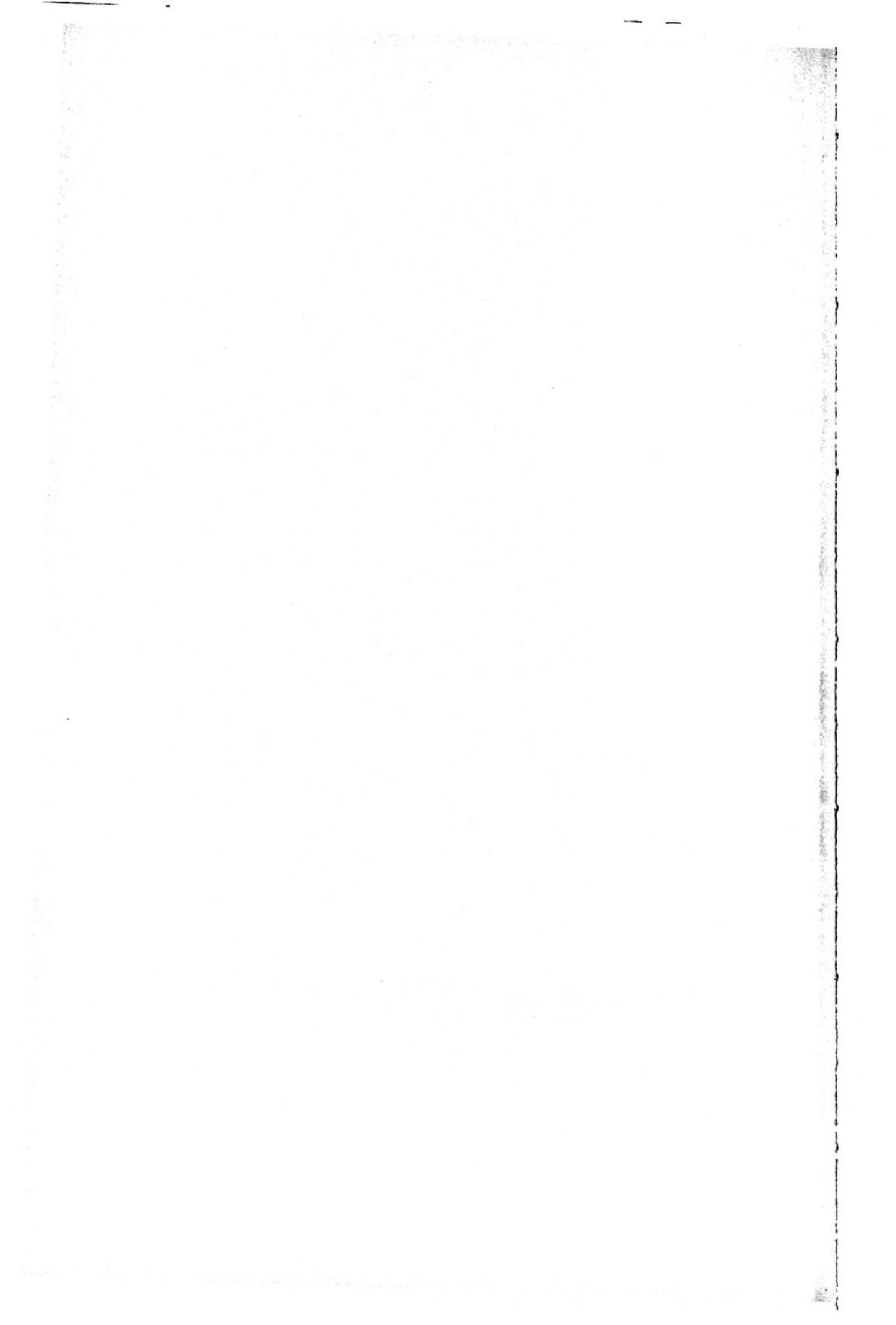
وفي موريتانيا تستند عبودية «البيظان» على العنصرية. والعرب والعرب البرابرة على وجه الخصوص ينظرون إلى السود نظرة ازدراء. ومن هذا المنطلق فإن إبقاءهم عبيدا والتقليل من شأنهم أمور تستجيب -من وجهة نظرهم- لطبيعة الأشياء. وسعيا إلى الإبقاء على هيمنتهم على «العبيد» وإدامة استعبادهم يستخدم «البيظان» الدين لصالحهم: فالشريعة الإسلامية تعترف بالعبودية حتى وإن كانت تشجع المؤمنين على تحرير عبيدهم.

ومنذ حصول موريتانيا على الاستقلال بقي العرب البرابرة متربعين على رأس هرم الدولة. لذا فإن قادة البلد منحدرون كلهم من رحم الإقطاعية. وظلوا على الدوام مناصرين للمسيطرين في تمالئ تام مع الممارسات الاستعبادية حتى أنه على مستوى الدولة نفسها يتم اللجوء إلى ممارسة عبودية إدارية وسياسية.

وللخروج من هذه الحالة يتوجب اللجوء لنضال متسق من شأنه تغيير الواقع السياسي. ولا جدال في أنه من الواجب أن تكون العلمانية في قلب تنظيم الفضاء العمومي. وزيادة على ذلك فإن وضع تعليم قوي يستهدف لحراطين وتمييز إيجابي يوجه لصالحهم سيمكنان معا من لعب دور حاسم في بلوغ الهدف المنشود.

ولا مراء في أن من شأن التقسيمات الفئوية والعنصرية أن تضعف التضامن الوطني مع ضحايا العبودية والعنصرية. وعلى المدى القريب والمتوسط ستعتمد الحلولُ المناسبة لهذا المعضل - في غالبيتها – على إشراك المنظومة الدولية.

فهرس الموضوعات:



مــوريتــانيا

بين العبودية والعنصرية

La Mauritanie entre l'esclavage et le racisme

إن موريتانيا- البلد الغني بتاريخه- مرتبطة بفرنسا -القوة الاستعمارية القديمة- أيما ارتباط. وهذا الكتاب الذي بين أيدينا يكشف بالشجب و الإدانة عادة العبودية والعنصرية المتوارثة كابراً عن كابر والمرتبكة في حق لحراطين باسم الإسلام. وذلك في بقعة تقع على بعد ساعات طيران من أوروبا. كما يشكّل وثيقةً ثقافيةً وأخلاقيةً وسياسيةً من الأهمّية بحيث لا تُبقي المدافعين عن حقوق الإنسان رهن اللامبالاة. والواقع أن هذا العمل موجه أيضا إلى أولئك الذين يصرّون دوما على إدانة الظلم وإنكار تحكّم القيم البالية وازعهم في ذلك دينهم و تربيتهم.

موريتانيا بين العبودية والعنصرية: كتاب يتصف بكل صفات ومزايا الاستقصاء التاريخي الدقيق المختار بعناية ويحاكم التاريخ متسلحا بأدلة دامغة ترافع باسم الأخلاق الرفيعة ضد ما تبقى من نظام إقطاعي لا تزال جذوره راسية.



محمد يحيى ولد سيره دكتور في العلوم السياسية، خريج جامعة باريس II موضوع أطروحته هو: إلغاء العبودية في موريتانيا وصعوبات التنفيذ. وقد تم نشر هذه الأطروحة سنة 2008 من طرف المؤسسة العمومية الفرنسية المسماة «الورشة الوطنية لنشر الأطروحات» (و.و.ن.أ). وبعد أن أمضى أربعة وعشرين عاما في مجال الدبلوماسية بوصفه قنصلا عاما سابقا لموريتانيا في «غينيا بيساو» أرغمته الظروف على المنفى السياسي بسبب معارضته للممارسات الاستعبادية في دائرته القنصلية. وفي سنة 2001 أنشأ جمعية «احراطين موريتانيا بأوروبا» (ج.ا.م.أ) التي ينافح عن قضيتها منعشا في الوقت ذاته «صيحة الحرطاني» وهي لسان حال خطه التحريري.



ISBN : 978-2-343-16673-5
21 €

9 782343 166735